

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -

Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم المحاسبية والمالية.
التخصص: مالية مؤسسة.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية مؤسسة
تحت عنوان

دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء و الغاز فرع البويرة

إشراف الأستاذ:

-عليواش أمين عبد القادر

إعداد الطالبين:

-بودلال عماد

- يعلى عبد المالك

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة البويرة	فرج شعبان
مشرفا ومقررا	جامعة البويرة	عليواش أمين عبد القادر
مناقشا	جامعة البويرة	علام سعود



إهداء

الحمد لله على فضله وكثير عطائه الصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه اجمعين.

أهدي هذا العمل إلى

والدي الكريمين جزاكما الله خيرا على الخير الوفير ورزقني الله بركما وحسن
صحتكما ورد شيء من جميل عطاءكما والحظ بركما.

إلى الذين وقفوا بجانبني في السراء والضراء.

إلى أساتذتي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل زملائي وكل أصدقائي خاصة محمد عبد اللاوي وتوفيق

وطارق وخديجة ونادية

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذا العمل المتواضع وفقهم الله في

مشوارهم وسدد خطاهم

"عماد"



إهداء

أهدي نجاح هذا العمل إلى
والدي الكريمين جزاكما الله خيرا على الخير الوفير ورزقني الله بركما وحسن
صحتكما ورد شيء من جميل عطاءكما والحظ بركما.
إلى الذين وقفوا بجانبني في السراء والضراء
إلى الذين أضاءوا دربي بنور الأمل
إلى الذين جعلوا من الضعف قوة
إلى أساتذتي
إلى إخوتي مصطفى وعبد الفاتح وأحمد ونائلة وزهرة وأمال
إلى الكتاكيت الصغار أبناء وبنات إخوتي وأخواتي
إلى كل زملائي وكل أصدقائي خاصة محمد عبد اللاوي ونادية
حبوسي وتوفيق وخديجة عباد ورجاء
إلى صديقي ورفيق دربي بودلال عماد
وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذا العمل المتواضع وفقهم
الله في مشوارهم وسدد خطاهم

"عبد المالك"

شكر وعرفان

*كن عالماً.. فإن لم تستطع فكن متعلماً.. فإن لم تستطع فأحب

العلماء

..فإن لم تستطع فلا تبغضهم*

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولئن شكرتم لأزدنكم"

نحمد الله ونشكر المولى جل شأنه بديع السماوات والأرض والذي بفضلله إستطعنا إنجاز

هذا

العمل.

لا يسعنا بعد إتمام هذه المذكرة إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان للأستاذ

المشرف "عليواش م.ا" الذي لم ييخل علينا بملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة.

دون أن ننسى شكر كل الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة.

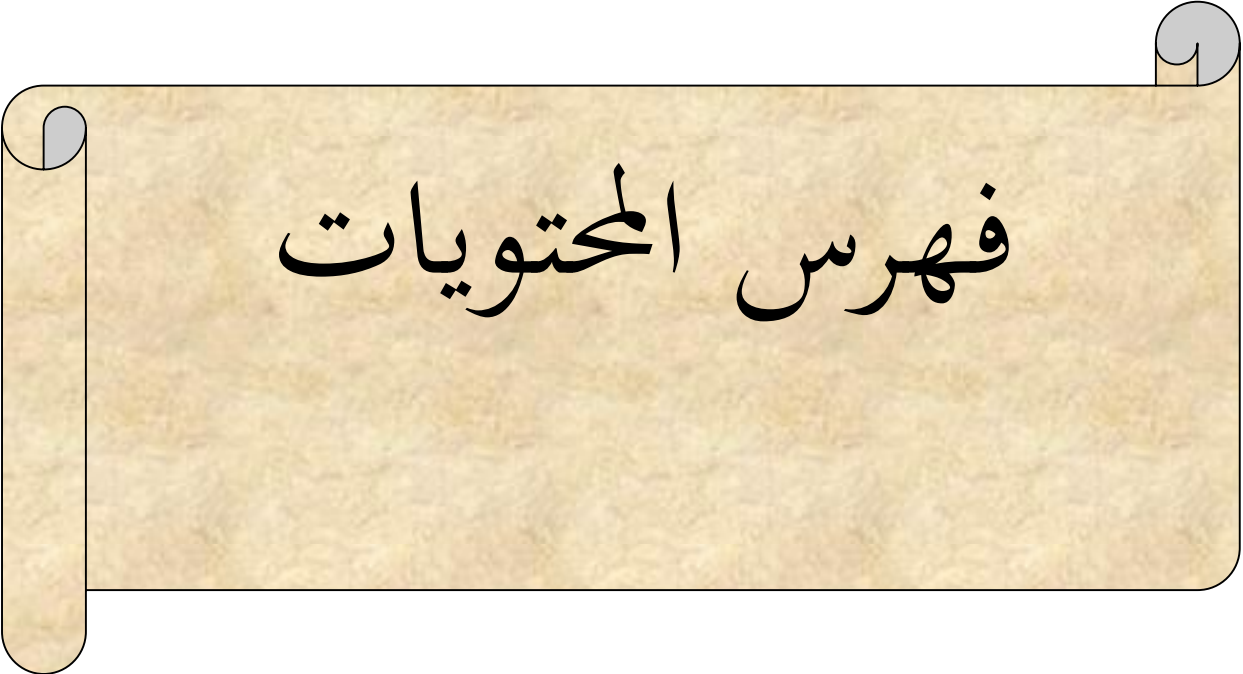
كما أتقدم بأسمى معاني التقدير والعرفان إلى جميع أساتذتنا، كما أشكر كل

إيطارات سونلغاز على دعمهم لنا.

ونختتم شكرنا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من بعيد أو قريب ولو

بكلمة طيبة.





فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداءات	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الرموز والإختصارات	
المقدمة	أ-خ
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات ونظام المعلومات المالي	01
تمهيد.....	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات.....	03
المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات وأسباب نشأته وأهم خصائصه.....	03
المطلب الثاني: عناصر نظام المعلومات وأهم المكونات التي يتكون منها.....	09
المطلب الثالث: أهمية نظام المعلومات.....	11
المطلب الرابع: موارد نظام المعلومات وأهم أنواعه.....	13
المبحث الثاني: المعلومات أحد مدخلات نظام المعلومات.....	18
المطلب الأول: مفاهيم عن المعلومات.....	18
المطلب الثاني: الفرق بين المعلومات والبيانات والمعرفة.....	19
المطلب الثالث: تصنيف المعلومات.....	22
المطلب الرابع: خصائص المعلومات.....	23
المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المالي.....	25
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المالي.....	25
المطلب الثاني: نماذج وفروع نظام المعلومات المالي.....	33

35	المطلب الثالث: أهم مقومات نظام المعلومات المالي والعقبات التي يتعرض لها.....
38	خلاصة الفصل.....
39	الفصل الثاني: استعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي.....
40	المبحث الأول: مدخل إلى الأداء والأداء المالي.....
41	المطلب الأول: مفهوم الأداء.....
46	المطلب الثاني: الوظيفة المالية.....
47	المطلب الثالث: ماهية الأداء المالي.....
52	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.....
52	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.....
54	المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي وأهم الأطراف المستفيدة منه.....
56	المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.....
56	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بإستخدام القوائم المالية.....
64	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية.....
70	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي.....
76	خلاصة الفصل.....
77	الفصل الثالث: استعمال نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي على مستوى شركة سونلغاز.....
78	تمهيد.....
79	المبحث الأول: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز.....
79	المطلب الأول: نشأة وتطور شركة سونلغاز.....
82	المطلب الثاني: وظائف شركة توزيع الكهرباء والغاز وهيكلها التنظيمي.....
85	المطلب الثالث: أهداف شركة توزيع الكهرباء والغاز.....
87	المبحث الثاني: تقديم لفرع المؤسسة موضوع الدراسة (البويرة).....
87	المطلب الاول: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز وسط (البويرة).....

88	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ووظائف كل قسم لشركة توزيع الكهرباء والغاز وسط(البويرة).....
93	المطلب الثالث: مهام قسم المالية والمحاسبة والهيكل التنظيمي لها.....
98	المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي.....
98	المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المالي في الشركة.....
100	المطلب الثاني: عرض الميزانيات وحسابات النتائج لثلاث سنوات مختلفة.....
106	المطلب الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز-البويرة وسط- واستخلاص اهم الاستنتاجات حول تحسن الأداء المالي.....
110	المطلب الرابع: دراسة النسب المالية للشركة وإستنتاج تحسن الأداء المالي.....
116	خلاصة الفصل.....
117	الخاتمة العامة
121	قائمة المراجع.....
126	الملاحق.....

قائمة الجداول

والأشكال والملاحق والرموز

والاختصارات

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	موارد نظام المعلومات	1-1
21	الفروق الأساسية بين المعلومات والبيانات	2-1
27	مميزات نظام المعلومات المالي	3-1
58	الخصائص النوعية للقوائم المالية	1-2
61	الميزانية المالية	2-2
61	الميزانية المالية المختصرة	3-2
63	جدول حسابات النتائج	4-2
98	جانب أصول الميزانية المالية 2016	1-3
99	جانب أصول الميزانية المالية 2017	2-3
100	جانب أصول الميزانية المالية 2018	3-3
101	جانب الخصوم لثلاث سنوات 2016-2017-2018	4-3
102	جدول حسابات النتائج لسنوات 2016-2017-2018	5-3
103	الميزانيات المالية المختصرة للفترة (2016-2018)	6-3
104	راس المال العامل الصافي خلال الفترة (2016-2018)	7-3
105	رؤوس الأموال العاملة خلال الفترة (2016-2018)	8-3
107	الاحتياجات في راس المال العامل خلال الفترة (2016-2018)	9-3
108	الخزينة الصافية خلال الفترة (2016-2018)	10-3
109	نسب السيولة المالية خلال الفترة (2016-2018)	11-3
110	نسب النشاط خلال الفترة (2016-2018)	12-3
111	نسب المديونية للفترة (2016-2017)	13-3
112	نسب المردودية للفترة (2016-2018)	14-3

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	ماهية نظام المعلومات	4
2-1	نموذج مقدم لنظام المعلومات	5
3-1	عناصر النظام	10
4-1	أهمية نظام المعلومات	13
5-1	أنواع نظم المعلومات	17
6-1	العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة	19
7-1	عناصر نظام المعلومات المالي	26
8-1	الوظائف الأساسية لنظم المعلومات المالي	31
9-1	نماذج نظام المعلومات المالي ووظيفة كل نموذج	34
1-2	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	43
2-2	أنواع الأداء	45
3-2	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	50
4-2	عملية تقييم الأداء	54
5-2	الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي	55
1-3	الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز	82
2-3	الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز وسط (البويرة)	86
3-3	الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة	95

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	Bilan actif 2016	124
02	Bilan passif 2017	125
03	Compte de resultat par nature 2016	126
04	Bilan actif 2017	127
05	Bilan passif 2017	128
06	Compte de resultat par nature 2017	129
07	Bilan actif 2016	130
08	Bilan actif 2017	131
09	Compte de resultat par nature 2018	132

قائمة الرموز والمختصرات

FR	رأس المال العامل
BFR	إحتياجات رأس المال العامل
T	الخزينة
EGA	كهرباء وغاز الجزائر
AMC	صناعة العدادات ومختلف التجهيزات المستعملة في المراقبة
EPIC	مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري
COS	مجلس التوجيه الرقابي
SPE	سونلغاز إنتاج كهرباء
SPC	مسير شبكة النقل الكهربائي
GRTG	مسير شبكة نقل الغاز
SPA	سونلغاز للتوزيع: الجزائر العاصمة
SDC	سونلغاز للتوزيع: الجهة الوسطي
SDE	سونلغاز للتوزيع: الجهة الشرقية
SDO	سونلغاز للتوزيع: الجهة الغربية

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة جملة من التغيرات طالت مختلف مجالات الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، حيث أثرت هذه التغيرات على أسلوب ونسق العلاقات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية لدى سائر الأمم، ولما كانت المؤسسة إحدى اللبانات الأساسية لبناء إقتصاد أي دولة، فإنها تتأثر بموجة التغيرات، أين تم الانتقال من الأفكار الإقتصادية حول الموارد الطبيعية إلى إقتصاد المعلومات، أين أصبحت المعلومة عامة والمعلومة المالية خاصة لها سوق خاص بها.

العصر الحالي تشتد فيه المنافسة الشرسة و المتغيرات المتعازمة و التطورات التقنية الهائلة، تكون المؤسسة في موقف صعب ، حيث لا يكفي الأداء العادي لمواجهة التغير و المنافسة و تطلعات الزبائن المتزايدة، ومن الواضح إلا تستطيع اي مؤسسة مهما كانت إمكاناتها أو قدراتها من المحافظة على موقعها التنافسي بالعودة إلى نفس الأداء ونفس الأساليب ، وهذا ما يدفعها إلى تحسين أدائها بصفة عامة و أدائها المالي بصفة خاصة إلى درجات متعالية تتفوق بها على المنافسين و ترتقي إلى المستوى العالمي، لأن الأداء المالي للمؤسسة يعرف دائما على أساس تحسين النتائج.

تمتلك المؤسسة العديد من الأدوات التي تستخدمها في تحسين الأداء المالي لها، ومن ثم تحقيق أهدافها، لكن الأدوات الأكثر أهمية والأكثر تأثيرا هي بناء نظام معلومات مالي الذي يعتبر الركيزة الأساسية التي من شأنها ترشيد القرارات المالية للمؤسسة، وأحد العوامل الرئيسية للأداء المالي، حيث يسمح للمؤسسة بالبقاء والإستمرارية والنمو ضمن بيئة غير مستقرة وأسواق متقلبة، بالإضافة إلى صعوبة إرضاء الزبون وتحقيق المستوى الأعلى من الفعالية، وبذلك تعتبر سياسة الأداء الآلي هي سياسة عامة للمؤسسة.

بلوغ مجموعة من الأهداف الغايات التي تسعى المؤسسات الوصول إليها يقتضي وضع الخطط والسياسات والبرامج الكفيلة برسم الطريق الواضح والدقيق أمام المؤسسة في كيفية إدارة مواردها بطريقة رشيدة ومتابعة نتائج أعمالها، من خلال نظام معلومات يساعد الإدارة في كشف حجم الأعمال المنجزة ونسب تنفيذها والصعوبات والمشاكل التي تواجهها وكشف الانحرافات والسبل اللازمة لمعالجتها، هذا ما يساعد على السير بالمؤسسة الإقتصادية نحو مستوى أفضل في المستقبل وتحقيق أكبر عائد وأحسن أداء مالي.

نظام المعلومات المالي يعتبر قلب نظام معلومات المؤسسة نظرا لإرتباطه بتجميع نظم المعلومات الفرعية للمؤسسة، وحاجة كل المستويات الداخلية لها إلى المعلومات التي ينتجها هذا النظام للقيام بالعمليات المنوطة بها، بالإضافة الى

الأطراف خارج المؤسسة والتي تستهدف المعلومات المالية المنتجة من طرف هذا النظام، خاصة في ظل التطور الحاصل في الأسواق المالية، وأيضاً يمكن الإعتماد على هذه المعلومات في إتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

الإشكالية الرئيسية:

بغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلاً سنحاول طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي عامة وفي شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة- وسط خاصة؟

الأسئلة الفرعية:

إنطلاقاً من الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بنظام المعلومات المالي وما هو دوره في المؤسسة؟
- ✓ هل لنظام المعلومات المالي تأثير على الأداء المالي للمؤسسة؟
- ✓ هل يساعد نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة-وسط؟

فرضيات الدراسة:

محاولة منا للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بالإعتماد على جملة الفرضيات التالية:

- 1- يعتبر نظام المعلومات المالي من العناصر الأساسية في الإدارة المالية للمؤسسة حيث يعتمد القرار المالي الرشيد على مقدار المعلومات المالية المتوفرة للإدارة المالية للمؤسسة.
- 2- تعتمد المؤسسة على نظام معلوماتها المالي في إنتاج معلومات مالية تساهم في ترشيد القرارات المالية، حيث يقدم هذا النظام أدوات من شأنها تأمين تناسق الأداء المالي.
- 3- تحتوي مؤسسة سونلغاز فرع البويرة على نظام معلومات مالي فعال يساهم في التحسين من أدائها المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي أدت بنا إلى إختيارنا هذا الموضوع:

- ✓ التعرف على واقع نظام المعلومات المالي في المؤسسات وفاعليته في الأداء المالي.
- ✓ حسب طبيعة التخصص أي أن موضوع الدراسة يندرج ضمن تخصص مالية مؤسسة.
- ✓ قلة الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع.
- ✓ من بين الأسباب أيضا هو اعتباره من أهم المواضيع الذي طرح نفسه في الآونة الأخيرة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- ✓ محاولة إبراز واقع نظام المعلومات المالي في المؤسسة بصفة عامة.
- ✓ دراسة مزايا نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي.
- ✓ معرفة كيف يتم توظيف نظام المعلومات المالي لمؤسسة سونلغاز فرع البويرة في تحسين أدائها المالي.
- ✓ دراسة علاقة نظام المعلومات المالي مع الأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ تسليط الضوء على الدور الرئيسي لنظام المعلومات المالي في الزيادة من فعالية الأداء المالي.
- ✓ إبراز أهم الآليات التي تساهم في تحسين الأداء المالي.

أهمية الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تبيان أهمية نظام المعلومات المالي في المؤسسة محل الدراسة، وعموما هذا النظام يركز على برمجيات متقدمة، وكذلك تبيان أثر نظام المعلومات المالي في تقييم الوضعية الآلية للمؤسسة وتحسين أدائها المالي.

دراسات سابقة:

من خلال إعدادنا لهذا البحث، ومن خلال ما وقع بين أيدينا من مراجع تصب في الموضوع وجدنا ماهية متعلقة بالأداء المالي ولكن لم فيما يخص نظام المعلومات المالي بالشكل الخاص لم يقع بين أيدينا إلى شكل بسيط، فكل الدراسات التي توقع بين أيدينا تخص نظام المعلومات بالشكل العام، وفيما يخص الربط المباشر بين نظام المعلومات المالي والأداء المالي فلم تمس من تلك البحوث، حيث نجد ما يلي:

✓ دراسة بن خروف جلييلة تحت عنوان: " دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات " التي قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في جامعة أحمد بوقرة-بومرداس، 2009، حيث تم التطرق فيها إلى المعلومات المالية التي ينتجها نظام المعلومات المالي ودورها في تقييم الأداء المالي وتفعيله في المؤسسات.

✓ دراسة مصطفى العثماني تحت عنوان: " نظام المعلومات ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية " المقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة جامعة الجزائر 03 سنة 2015 حيث تم التطرق فيها إلى دور نظام المعلومات في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية.

أما الطالبان فيهدفان من خلال هذه الدراسة إلى الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بنظام المعلومات المالي وكذا الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية بغرض الوصول إلى العلاقة الموجودة بين نظام المعلومات المالي والأداء المالي.

المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الاجابة على الإشكال المطروح والأسئلة الفرعية تم إستخدام المنهج الوصفي، وذلك من خلال الإطلاع على الكتب والدراسات والرسائل العلمية وغيرها من المراجع ذات الإهتمام بموضوع البحث بغرض إستخراج المفاهيم المتعلقة بعنصر موضوع البحث، كما تم إستخدام منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من الدراسة وذلك من خلال إجراء تريض تطبيقي شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة-وسط.

حدود الدراسة:

الإطار الموضوعي:

سوق نتطرق إلى موضوع " دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي " من خلال إلقاء الضوء على نظام المعلومات المالي.

الإطار المكاني والزمني:

دراسة لدور نظام المعلومات المالي وأثره في الأداء المالي من الجانب النظري والتطبيقي في شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة وسط خلال الفترة 2018-2019.

خطة الدراسة:

إعتمدنا في عملية معالجة الموضوع على الخطة التالية والتي تتضمن مايلي:

المقدمة العامة وذلك تماشيا مع أسس البحث العلمي الأكاديمي محاولة في إعطاء صورة عن الموضوع بصفة عامة وتبيان خلفياته العلمية.

ومن أجل دراسة صلب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية كما يلي:

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري لنظام المعلومات ونظام المعلومات المالي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية كالآتي:

المبحث الأول تحت عنوان دراسة حول نظام المعلومات كذلك تم تقسيمه إلى أربع مطالب رئيسية تتضمن تعريف والنشأة والعناصر والأنواع.

المبحث الثاني والذي تم التطرق فيه إلى كل ما يتعلق بالمعلومات وكل ما يخصها من تعاريف وعلاقات في أربع مطالب رئيسية.

أما المبحث الثالث فهو مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المالي تم تقسيمه إلى كذلك إلى ثلاث مطالب رئيسية تتمثل في مفهوم نظام المعلومات المالي ونماذج وفروع نظام المعلومات المالي بالإضافة إلى أهم مقومات نظام المعلومات المالي والعقبات التي يتعرض لها.

الفصل الثاني تحت عنوان إستعمال نظام المعلومات في تقييم الأداء المالي والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية كالآتي:

المبحث الأول تحت عنوان مدخل إلى الأداء المالي قسم إلى ثلاث مطالب أساسية تتمثل في مفهوم الأداء والوظيفة المالية بالإضافة إلى ماهية الأداء المالي.

المبحث الثاني تحت عنوان تقييم الأداء المالي قسم إلى مطلبين رئيسيان يتمثلان في ماهية تقييم الأداء المالي وخطوات تقييم الأداء المالي وأهم الأطراف المستفيدة منه.

المبحث الثالث تحت عنوان مؤشرات تقييم الأداء المالي قسم إلى أربعة مطالب رئيسية تتمثل في تقييم الأداء المالي بإستخدام القوائم المالية وتقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي مع علاقة نظام المعلومات المالي مع الأداء المالي.

الفصل الثالث والذي هو عبارة عن دراسة تطبيقية لشركة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة-وسط محاولين إسقاط الدراسة النظرية على الشركة، قسم إلى ثلاث مباحث رئيسية كالآتي:

المبحث الأول تم التحدث فيه بصفة عامة عن شركة توزيع الكهرباء والغاز.

المبحث الثاني تم التحدث فيه بصفة خاصة على شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة-وسط.

المبحث الثالث الذي تم فيه دراسة دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي للشركة.

الفصل الأول: "الإطار النظري لنظام المعلومات ونظام المعلومات المالي"

تمهيد:

في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعاظم دور المعلومات المالية حيث أصبحت من المدخلات الإستراتيجية للمؤسسة حيث تعتبر موردا هاما وذو قيمة كبيرة لا يقل أهمية عن أي مورد آخر في المؤسسة الاقتصادية، وإن جودة المعلومات المالية تتوقف على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي.

إنطلاقا من هذا إتجهت بعض المؤسسات حديثا إلى تطبيق نظم معلومات تختلف عن نظم المعلومات الإدارية التقليدية، ومن ضمن هذه النظم التي تستخدمها نظم مساندات القرار فهي نظم مبنية على الحاسب الآلي تم تصميمها بغرض تحسين الإنتاجية وزيادة الفعالية من خلال دعم متخذي القرار ووضعي السياسات، وتطبيق هذه النظم في مجالات التخطيط طويل الأجل والتخطيط الإستراتيجي ووضع السياسات.

ونظام المعلومات المالي هو أحد أنظمة المعلومات الإدارية الذي يقوم بجمع ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات إلى مراكز إتخاذ القرار عند الحاجة اليها.

وبغية الامام أكثر بهذه الجوانب سنتناول هنا موضوع نظام المعلومات بشكل عام ونظام المعلومات المالي بشكل خاص حيث سنتبع المنهجية التالية في هذا الفصل وفق ثلاث مباحث أساسية جاءت كما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات**- المبحث الثاني: المعلومات أحد مدخلات نظام المعلومات****- المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المالي**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات

سنتناول المفاهيم الخاصة بنظام المعلومات والمفاهيم المرتبطة به من خلال تقسيمه إلى خمسة مطالب أساسية، حيث سنقوم بتعريف نظام المعلومات وسرد أهم خصائصه في المطلب الأول ثم سنلقي نظرة على أسباب نشأة نظام المعلومات في المطلب الثاني وفيما يخص المطلب الثالث سندرس عناصر نظام المعلومات وأهم المكونات التي يتكون منها بعدها يأتي المطلب الرابع نرى فيه أهمية نظام المعلومات وفي الأخير نلقي الضوء على موارد نظام المعلومات وأهم أنواعه.

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات وأسباب نشأته وأهم خصائصه

النظام عبارة عن فلسفة بنائية تتناسق بطريقة مثالية وفعالة مع الأنشطة والعمليات، حيث سنقوم في هذا المطلب على أهم تعاريف نظام المعلومات وأهم خصائصه كما يلي:

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات.

على الرغم من وجود إتفاق مشترك حول تعريف مصطلح نظام المعلومات إلا ان هنالك عدة مفاهيم متعلقة بنظام المعلومات ونذكر منها:

فنظام المعلومات: "هو نظام لإنتاج المعلومات التي تستخدم لدعم نشاطات المديرين والعمال الآخرين، إنه مجموعة من المكونات المتداخلة والإجراءات النمطية التي تعمل معا لتجميع وتشغيل وتخزين وتوزيع ونشر وإسترجاع المعلومات التي تحتاجها المنظمة بهدف تدعيم إتخاذ القرار."¹

ويعرف البعض نظام المعلومات: "إطار يتم في ظله التنسيق بين الموارد (موارد بشرية وكمبيوتر) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) وذلك لتحقيق أهداف المشروع."²

ونظام المعلومات أيضا هو: "مجموعة من الأفراد والإجراءات والمصادر والموارد التي تجمع وتبث المعلومات في المؤسسة."³

¹ فايز جمعة صالح النجار * نظم المعلومات الادارية * الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص13.

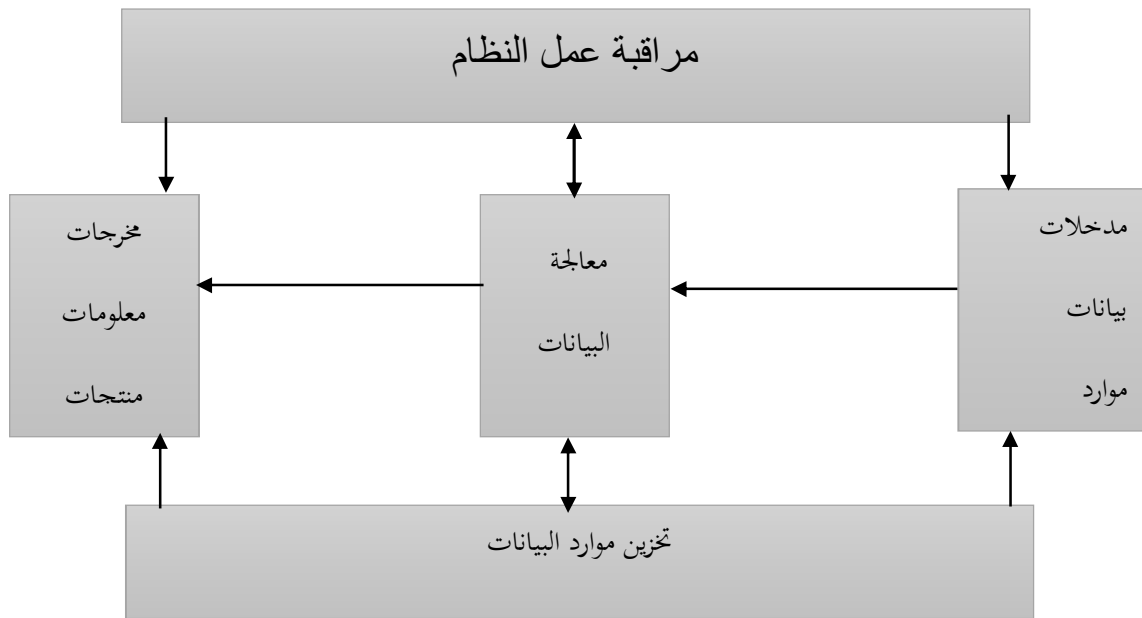
² الدهراوي كمال الدين * مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية * الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص15.

³ عماد الصباغ * نظم المعلومات (ماهيتها مكوناتها) *، مكتبة دار النشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000، ص19.

نظام المعلومات في تعريف آخر هو: "مجموعة من الإجراءات المنظمة التي يمكن من خلال تنفيذها توفير معلومات لدعم عمليات صنع القرار والرقابة في المؤسسة".¹

من خلال التعاريف يتضح أن نظام المعلومات هو عبارة عن جهاز يتكون من مجموعة عناصر بشرية وتقنية وآلية، كما أنه يعمل على معالجة البيانات وتحويلها إلى مخرجات ذات فائدة لذوي الحاجة إليها في الوقت المناسب في شكل معلوم.

الشكل رقم (1-1): ماهية نظام المعلومات



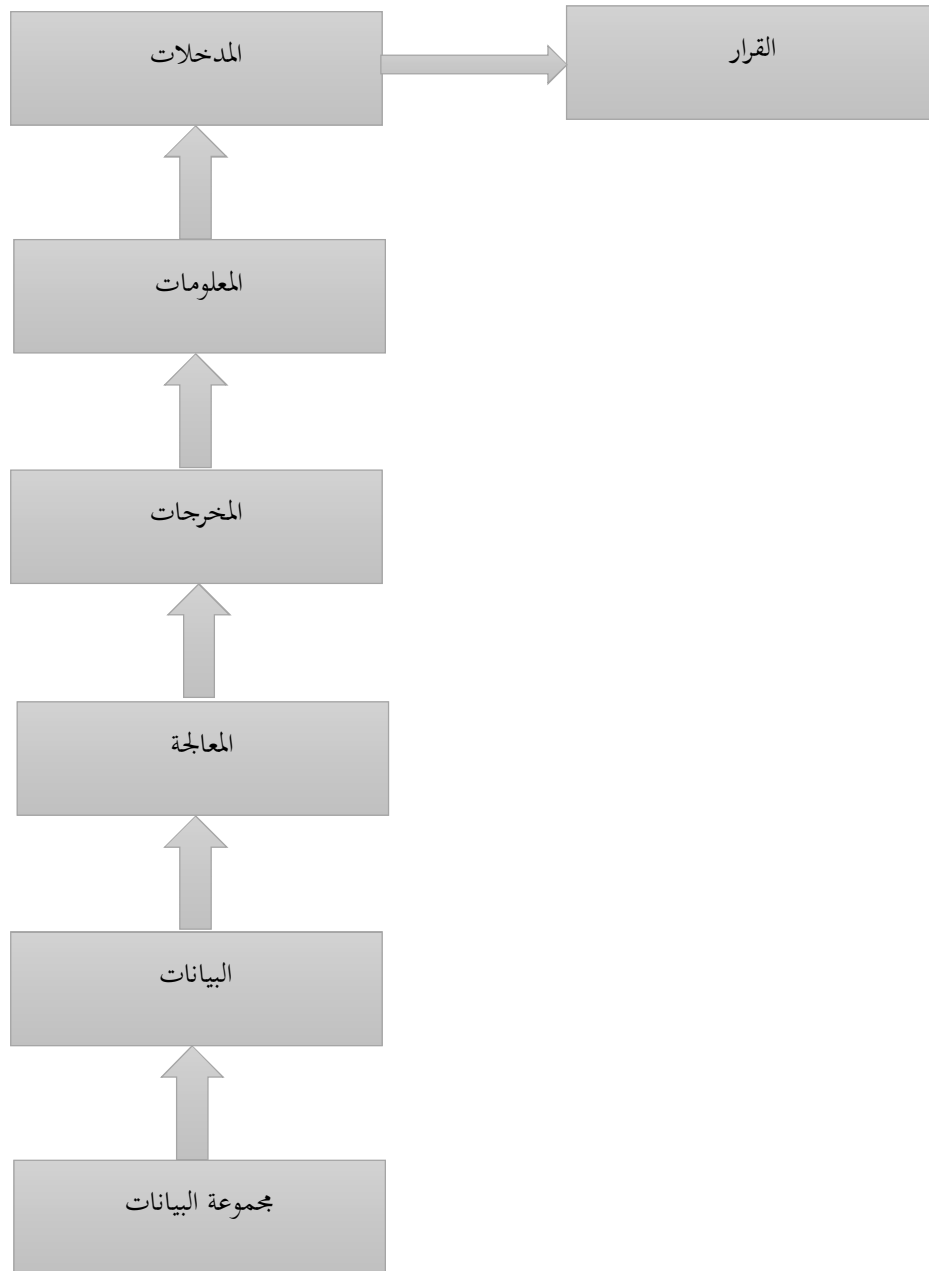
المصدر: نظم المعلومات الإدارية محمد بن احمد السديري كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود، 2010.

*تعليق حول الشكل:

نلاحظ من الشكل نظام المعلومات عبارة عن مجموعة من المدخلات والبيانات والموارد تخزن ثم يتم معالجتها للحصول على مخرجات أو معلومات أو منتجات وذلك عن طريق مراقبة العمليات.

الشكل رقم (2-1): نموذج مقدم لنظام المعلومات

¹ بن طاعة عتيقة* أثر تفاعل نظم المعلومات وإدارة المعرفة على تحقيق المزاي التنافسية* اطروحة دكتوراه، تلمسان، 2017، ص13.



المصدر: بن طاطة عتيقة* أثر تفاعل نظام المعلومات وإدارة المعرفة على تحقيق المزايا التنافسية* أطروحة دكتوراه،
تلمسان، 2017/2016، ص12.

*تعليق حول الشكل:

نلاحظ من الشكل أن نظام المعلومات عبارة عن مجموعة بيانات يتم معالجتها لتصبح مخرجات تقدم لنا معلومات
التي هي عبارة عن مدخلات لإتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات.

هنالك مجموعة من الخصائص يتمتع بها النظام نحاول سردها كما يلي:¹

أولاً: هدف النظام

يعد تحديد الهدف الذي يسعى النظام إلى تحقيقه نقطة البداية في التصميم أي نظام ونواجه في تعاملنا مع النظام إحدى حالتين: وجود نظام قائم بالفعل يجب أن نتعامل معه أو إنشاء نظام جديد في كلتا الحالتين فإن نقطة البدء يجب أن تتمثل في تحديد هدف أو أهداف النظام يجب أن تكون للنظام هدف وإلا فقد مبرر وجوده وبعد تحديد الهدف أو الأهداف العامة يمكن أن تحدد الأهداف الفرعية لكل عنصر من العناصر المكونة للنظام والتي ينبغي أن تعمل معا وتتناسق تام ليحقق كل عنصر هدفه الذي يساهم في تحقيق الهدف العام للنظام.

ثانياً: شمولية النظام

يمكن تكوين عناصر النظام وتجميعها بطرق مختلفة ومتعددة لتحقيق هدف النظام ولا بد لأي طريقة من هذه الطرق أن تؤدي إلى وجود وحدة شاملة تعمل من أجل الوصول إلى الهدف النهائي وهذه الوحدة دون طبيعتها أكثر تعقيدا من العناصر المنفردة بم أن مفهوم الشمولية هنا يعني على وجه التحديد لأن هذه الوحدة الشاملة يمكن أن تنجز من الأعمال أكثر من المجموع ما تنجزه العناصر المنفردة.

ثالثاً: إسترجاع النتائج

يقتضي ضبط عمل النظام وجود الرقابة والتوجيه المستمرين لآلية التشغيل وتعرف هذه العملية إصطلاحاً بإسترجاع النتائج أو بالتغذية العكسية والتي تعني إسترجاع المعلومات عن نتائج عمل النظام وتغذية النظام بها لترشيد آلية التشغيل ويمكن أن تتم هذه العملية بمقارنة المخرجات بمعايير أداء محددة مسبقاً، ثم تغذية النظام بنتائج هذه المقارنة، وتهدف هذه العملية الرقابية إلى هدفين:

- 1- الحفاظ على مستوى أداء النظام في حدود معينة مع تخفيض إنحرافات الأداء.
- 2- دفع النظام لتحسين الأداء وتنفيذ العمل بطريقة معادلة تؤدي إلى التجاوز الإيجابي للمعايير المحددة مسبقاً.

¹ نجم عبد الله الحميدي، نظم المعلومات الادارية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الاردن، عمان، 2009، ص ص 13-14.

وعادة لا يمكن القضاء تماما على الانحرافات في أداء النظام، لعدم إمكانية ضبط جميع عناصره بدقة خاصة العناصر الإنسانية منها.

رابعا: مستويات النظام

يحتوي كل نظام عادة على عدد من الأنظمة الفرعية، ونشير عادة إلى نظام معين ليكون موضوع الدراسة أو التحليل، ونتخذ نقطة البداية في التحليل، ثم نحدد النظم الفرعية بداخله، ونحدد النظام الأكبر الذي يتضمن النظام موضوع الدراسة، ولكل نظام بيئة محيطة به ويجب التمييز بينهم وبين النظام الأكبر فبيئة النظام تساوي النظام الأكبر ناقصا النظام نفسه. أما بيئة النظام الأكبر فهي التي تحيط به.

ومن أبحاث أخرى نجد أن خصائص النظام تتمحور في عدة عناصر نذكرها في الفقرات التالية:¹

- يقوم النظام على فكرة التراكب، بمعنى أنه يتكون من أنظمة فرعية تعمل بنفس الطريقة والعناصر.

- كل عنصر من عناصر النظام يمتاز بخصائص ذاتية مميزة عن الآخر إلى حد ما.

- قدرة النظام ككل تفوق مجموع قدرات الأجزاء المكونة له.

- وجود لكل نظام مدخلات تكون على شكل مواد خام تعالج بإجراء بعض المعالجات تنتج على شكل مخرجات يمكن أن يستفاد منها في تصحيح الانحرافات.

- النظم لها دورة حياة أي أنها معرضة للفناء. ويتم الفناء بشكل تدريجي لذلك فإن النظم تحتاج إلى محفزات لمقاومة حالة الفناء.

- وجود علاقات إرتباطية بين هذه العناصر تساعد على إيجاد محاور تلتقي حولها هذه العلاقات.

الفرع الثالث: أسباب نشأة نظام المعلومات

تعددت الأسباب حول إستخدام نظم المعلومات هذه الأسباب يمكن حصرها في العوامل التالية:²

أولاً: المشكلة الإدارية:

¹ سيلم منى* أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية اداء الموظفين بالبنوك التجارية* أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017 ص21.

² سيلم منى* مرجع سبق ذكره* ص62.

جوهر المشكلة الإدارية يتمثل في إتخاذ القرارات التي تحدد كيفية توزيع الموارد، حيث أن الإدارة غير السليمة لا تملك القدرة للسيطرة على العوامل الخارجية، كما أن تلك القرارات تتخذ في ظروف تتصف بنقص المعلومات وعدم التأكد وصعوبة الرؤية المستقبلية وهذه لكي يتطلب نظام معلومات فعال يساعد الإدارة على تقدير الإحتمالات المستقبلية بصورة صحيحة وإتخاذ القرارات السليمة.

ثانيا: تقسيم العمل:

إن تقسيم العمل أدي إلى ظهور تبادل المعلومات، فالمؤسسات تنقسم اليوم إلى عديد من الإدارات المختلفة (المشتريات، الإنتاج، التسويق)، وحتى يتم أداء الأنشطة بشكل فعال يجب أن تتم عملية تبادل المعلومات بين هذه الإدارات والأقسام بشكل أفقي بين الإدارات في المستويات الواحدة وعمودي بين الإدارات في المستويات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، ومنه نقول أنه كلما زاد التقسيم الوظيفي للعمل زادت أهمية تبادل المعلومات بين الإدارات المختلفة وبالتالي تنشأ الحاجة إلى نظم المعلومات.

ثالثا: التقدم العلمي والفني:

إن التطورات العلمية والتقنية للإنتاج تجعل العملية الإنتاجية أكثر تعقيدا، فالمشروعات أصبحت كبيرة الحجم، وتحتاج إلى تمويل كبير، كل هذه العوامل أدت إلى صعوبة إتخاذ القرار، إذا أن كل قرار خاطئ يعود بخسارة كبيرة، وبالتالي فالمؤسسة تحتاج إلى كم هائل من المعلومات الصحيحة المفيدة والمؤكددة التي يجب أن تتدفق بشكل منتظم بين المراكز الإدارية المتعددة في المؤسسة.

رابعا: المنافسة الدولية والمحلية:

إن الاقتصاديات المعاصرة تتسم بالإنفتاح على العالم أي تقوم على إقتصاد السوق حيث توجد مؤسسات عديدة منافسة على الصعيد الدولي والمحلي.

خامسا: العرض:

نقصد بالعرض الذي يتطلب على المؤسسة ضمان بقائها في السوق وإستمرارها في العمل على ظل جميع الظروف، وهذا يتطلب جمع بيانات هامة تساعد المؤسسة على التحدي ومتابعة كل التغيرات.

المطلب الثاني: عناصر نظام المعلومات وأهم مكوناته

لنظام المعلومات عدة عناصر تكونه ويملك أيضا عدة مكونات نذكرها كما يلي:

الفرع الأول: عناصر نظام المعلومات

يتكون نظام المعلومات من ثلاث عناصر وهي مدخلات معالجة ومخرجات نوضحها كما يلي:¹

أ- المدخلات: input

هي مجموعة الموارد اللازمة للنظام لكي يتمكن من القيام بالأنشطة المختلفة واللازمة لتحقيق أهدافه، وتشمل المدخلات العديد من العناصر الغير متجانسة مثل الخامات والطاقة والمعلومات والآلات، وتحصل عليها سواء من البيئة الداخلية للمنظمة أو الخارجية لها، وتعتبر المدخلات مخرجات أخرى سواء تلك النظم موجودة في بيئة النظام أو نظم فرعية داخل النظام ذاته.

ب- المعالجة (العمليات): process

يقصد بالعمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات وقد تكون آلة أو إنسان أو آلة وإنسان.

ج- المخرجات: output

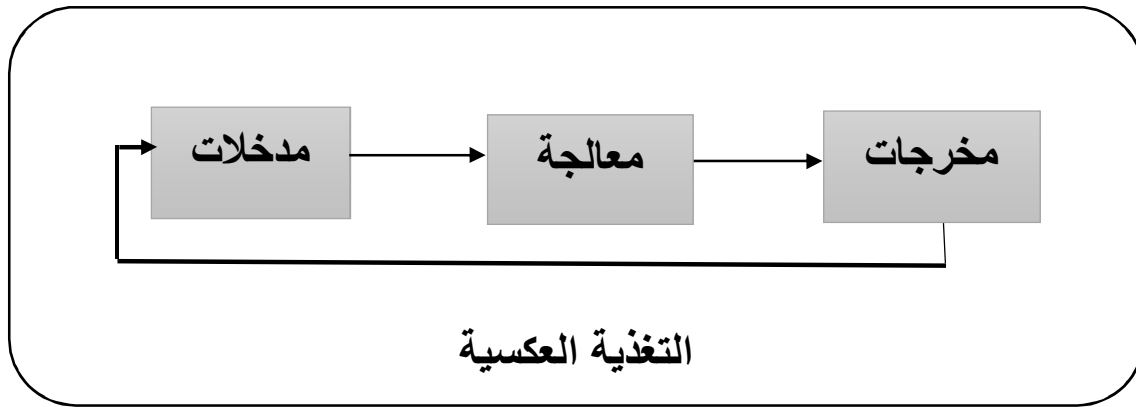
هي نتائج تفاعل مكونات النظام وهي النتيجة من عمليات المعالجة.

هي عبارة عن النتائج المستخرجة من معالجة المدخلات، ويتم مبادلتها مع البيئة التي تعمل بها المؤسسة، حيث تعبر عن جميع ما نتج عن النظام نتيجة الأنشطة التحويلية التي جرت على المدخلات.

وهي تظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): عناصر النظام.

¹ إبراهيم سلطان * نظم المعلومات المحاسبية * الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص13.



-المصدر: علاقة نظم المعلومات الإدارية بجودة القرارات الإدارية، سميح محمد الوادية، ماجيستر إدارة اعمال، ص1

تعليق حول الشكل:

نلاحظ من الشكل أن عناصر النظام لها علاقة عكسية مع بعضها فالمدخلات تعالج لتصبح مخرجات، ومن ثم تصبح المخرجات مدخلات لإتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات:

يتكون نظام المعلومات من عدة عناصر يكمل بعضها بعضا وتمثل هذه العناصر فيما يلي: ¹

-القوى والعناصر البشرية المؤهلة والمدربة لتنفيذ النشاطات المختلفة.

-النظم والأساليب المتبعة التي تتمثل في البرمجيات التطبيقية المطلوبة لمعالجة البيانات وتخزينها وإسترجاع معلوماتها.

-أجهزة وتكنولوجيا معلومات وإتصالات بمختلف أنواعها سواء كانت حواسيب أو معدات إتصال لبث المعلومات إلى المواقع المطلوبة أو أي أجهزة ومعدات أخرى.

-البيانات والمعلومات المطلوب إدخالها في نظام المعلومات والتي تمثل مدخلات النظام.

-المستفيدون بمختلف شرائحهم الوظيفية والاجتماعية الذين يستخدمون مخرجات النظام، وهم أنفسهم سيكونون عناصر مهمة في تزويد النظام بمدخلات جديدة بعد أن ينجزوا بحوثهم وقراراتهم وينتجوا معلومات جديدة.

المطلب الثالث: أهمية نظام المعلومات

¹ عامر ابراهيم قندلجي *تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها* الطبعة الاولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص ص64-65.

تتمحور أهمية نظام المعلومات في عدة عناصر نذكرها في النقاط التالية:

- **المساعدة في إتخاذ القرار:** حيث يوفر نظام المعلومات لمتخذي القرارات بالمعلومات اللازمة لتوضيح المشكلة المراد دراستها أو إتخاذ قرارات تساعد المعلومات المتوفرة على دراسة النتائج المحتملة عن القرار المتخذ.

- تطوير أنظمة المؤسسة والرفع من أدائها من خلال الرقابة المستمرة وكشف الإنحرافات ثم إتخاذ الإجراءات التصحيحية.

- التنسيق بين مختلف أجزاء المنظمة من خلال توفير مختلف المعلومات المتعلقة بكافة المستويات التنظيمية ومختلف الوظائف وهذا لإعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن المؤسسة.¹

ومن منظور اخر أهمية نظام المعلومات تتمحور فيما يلي:

نظم المعلومات من وجهة نظر المؤسسة والإدارة هي أبعد من مجرد عمليات تشغيلية في فراغ من مدخلات، عمليات، ومخرجات فهي: «حل تنظيمي وإداري، يركز على تكنولوجيا المعلومات لمواجهة التحديات التي تطرحها البيئة»

إذ يسعى المديرون المعاصرون إلى التعرف على هذه الأخيرة، بغرض إستخدامها في تصميم وإدارة مؤسساتهم. وتلعب نظم المعلومات دورا أساسيا في أي نوع من المؤسسات، لعدة مبررات:

- مساهمة نظم المعلومات في عمل المؤسسات:

لا يمكن أن تتطور العديد من المؤسسات دون الإستعمال المكثف لنظم المعلومات، فالتجارة الإلكترونية ستكون مستحيلة دون الإستثمارات المهمة في نظم المعلومات. المؤسسات لا يمكن أن تتواجد ببساطة اليوم دون نظام

المعلومات مثل قطاعات الخدمات (المالية، التأمين، العقارات، وكالات السفر، الطب والتربية) لا يمكن أن تعمل دون نظام المعلومات.²

- دعم إتخاذ القرار:

¹ د. خالد رجم *نظام المعلومات* محاضرة، جامعة ورقلة، 2017، ص15.

² بن طاطة عتيقة *مرجع سبق ذكره* ص14.

يمكن أن تساعد نظم المعلومات المديرين في صنع أفضل القرارات ومحاولة الحصول على ميزة تنافسية إستراتيجية. مثلاً القرارات حول أي خطوط المنتجات يمكن إضافتها، أو إيقافها، أو عن نوع الاستثمار المطلوب.

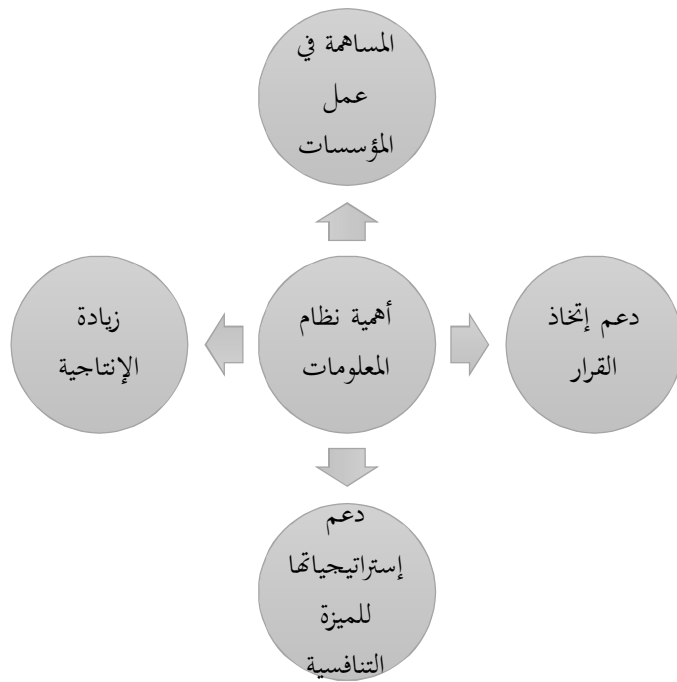
- دعم إستراتيجياتها للميزة التنافسية:

لا تدعم نظم المعلومات صنع القرار للمديرين فقط، لكن أيضاً تساعدكم في البحث عن طرق للحصول على ميزة أفضل من المنافسين الآخرين في المنافسة حول العملاء.

- الإنتاجية:

نظراً للإتجاه المتزايد في البحث حول نظم المعلومات فقد تبين أن الإستثمار في نظم المعلومات يمكن أن يساهم بشكل فعلي في زيادة إنتاجية المؤسسات والأمم.

الشكل رقم (1-4): أهمية نظام المعلومات



المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على دراسة بن طاطة عتيقة.

*تعليق حول الشكل:

نلاحظ من الشكل أن أهمية نظام المعلومات تتمحور حول أربعة عناصر والتي هي إتخاذ القرارات وزيادة الإنتاجية بالإضافة إلى المساهمة في عمل المؤسسات مع دعم الميزة التنافسية.

المطلب الرابع: موارد نظام المعلومات وأهم أنواعه

لنظام المعلومات مجموعة من الموارد الهامة التي تشكل نظام المعلومات الذي يملك عدة أنواع أساسية نذكرها في العناصر التالية:

الفرع الاول: موارد نظم المعلومات.

تختلف موارد نظم المعلومات من أفراد وأجهزة وبيانات وسنشرحها باختصار كما يلي:

١- موارد الأفراد:¹

¹ بحم عبد الله الحميدي* مرجع سبق ذكره* ص ص 23-24.

تشمل هذه الموارد المستفيدين والمختصين في نظم المعلومات:

1-المستفيدون أو المستخدمون: وهم الأفراد الذين يستعملون نظام المعلومات أو يستفيدون من المعلومات التي ينتجها هذا النظام، ويمكن أن يكونوا محاسبين أو مندوبي مبيعات أو مهندسين أو موظفين أو زبائن أو مسؤولين، وأغلبها يعتبر مستفيدا من نظم المعلومات.

2-المختصون في نظم المعلومات: وهم المسؤولون عن تطوير وتشغيل نظم المعلومات بما فيهم محلي النظم وخبراء البرمجيات ومشغلي الحاسوب وغيرهم من الأفراد ذوي الوظائف الإدارية والفنية والكتابية العاملين في نظم المعلومات.

ب-موارد الأجهزة:

هي كل الأجهزة المستخدمة في معالجة البيانات، ومن أهم الأجهزة نذكر:

1-أجهزة الحاسوب: وهي وحدات المعالجة المركزية للحواسيب المستخدمة في معالجة البيانات سواء كانت حواسيب علاقة او شخصية.

2-الأجهزة الملحقة بالحاسوب وهي تشمل:

-أجهزة الإدخال مثل لوحة المفاتيح والفأرة لإدخال البيانات إلى الحاسوب

-أجهزة الإخراج مثل الشاشة والطابعة لإخراج المعلومات الناتجة عن معالجة البيانات.

-أجهزة التخزين مثل الأقراص الممغنطة أو الليزرية أو البصرية المستخدمة في تخزين البيانات أو المعلومات.

3-شبكات الإتصال عن بعد: وهي كل الأجهزة التي تتيح إمكانية إستخدام الحاسوب للمستخدمين في أي مكان تتم فيه كالمودمات وشبكات الهاتف وغيرها.

ج-موارد البرمجيات:

وهي كل البرامج المستخدمة في معالجة البيانات ومن أهم هذه الموارد:

1-نظم التشغيل: وهي المسؤولة عن تشغيل الحاسوب والتحكم به، وتوفير البيئة المناسبة لإستثماره من المستخدمين.

2- البرامج التطبيقية: وهي التي تسمح للمستخدمين بالاستفادة من نظم المعلومات مثل برامج معالجة النصوص وبرامج التصفح الإلكتروني وغيرها.

3- الإجراءات: وهي التعليمات الخاصة بالأفراد الذين يستخدمون نظام معلومات مثل تعليمات تعبئة نماذج البيانات وتعليمات استخدام البرامج التطبيقية وغيرها.

د- موارد البيانات:

يمكن أن تأخذ أشكال منها:

1- البيانات العددية الهجائية: والتي تتكون من أرقام وحروف هجائية ورموز أخرى تصف معاملات تجارية أو أحداثاً أو وحدات أخرى.

2- البيانات النصية: وهي النصوص المستعملة في الاتصالات الكتابية.

3- البيانات البيانية: وهي الصور والأشكال البيانية ومشابهاها.

4- البيانات الصوتية: وهي البيانات المكونة من الأصوات كصوت الإنسان وغيره.

من هذا الفرع نحاول نحن الطلبة تلخيص هذه الموارد من خلال جدول مثل الآتي:

الجدول رقم (1-1): موارد نظام المعلومات.

الموارد	الأفراد	الأجهزة	البرمجيات	البيانات
عناصر كل مورد	- المستفيدون او المستخدمين. - المختصون في نظم المعلومات (المسؤولين عن التطوير والتشغيل).	- أجهزة الحاسوب. - أجهزة ملحقة بالحاسوب مثل شبكات الإتصال مثل الهواتف.	- نظم التشغيل. - البرامج التطبيقية. - الإجراءات.	- البيانات العددية. - البيانات النصية. - البيانات البيانية. - البيانات الصوتية.

المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على دراسة نجم عبد الله الحميدي.

تعليق حول الجدول:

نلاحظ من الجدول أن موارد نظم المعلومات هي عبارة عن أربعة موارد ولكل مورد عناصر خاصة به وهذه الموارد عبارة عن أفراد وأجهزة بالإضافة إلى بيانات وبرمجيات.

الفرع الثاني: أنواع نظم المعلومات.

يمكن تقسيم نظم المعلومات إلى أربعة أنواع رئيسية هي:¹

1- نظم معالجة المعاملات: نظام معلومات محوسب يعالج ويسجل البيانات الناتجة عن أحداث مبادلات الأعمال الروتينية اليومية الضرورية لإدارة الأعمال، وتخدم المستوى التشغيلي في المنظمة بجعل المعلومات متوفرة للمستخدمين داخل وخارج المنظمة حين طلبها على شكل تقارير للمستخدم.

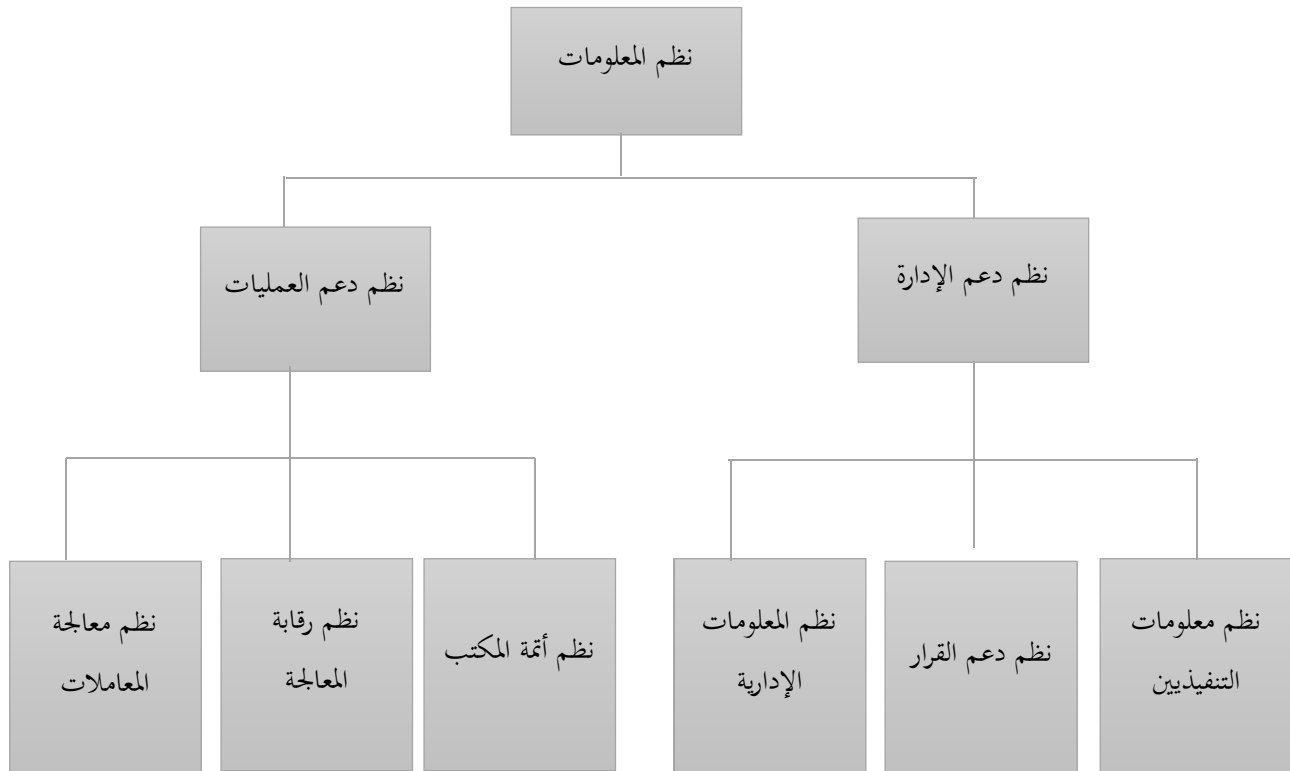
2- نظم المعلومات الإدارية: هي نظم صممت لخدمة وظائف المستوى الإداري في المنظمة عن طريق تزويد المديرين في الدارة الوسطى بالتقارير الفورية عن القرار في المستوى الإداري.

¹ فايز جمعة النجار* مرجع سبق ذكره* ص ص 53-59.

3- نظم دعم القرار: نظم على مستوى إدارة المنظمة يساعد مدير منفرد أو مجموعة صغيرة من المديرين حل مشكلة نوعية، أنه نظام يمزج البيانات ويقدم نماذج تحليلات رفيعة المستوى، كما يمكنها دمج عدة نماذج لتكوين نموذج متكامل، وتقديم برامج إدارة وإنتاج الحوار للسماح لصانع القرار بالتفاعل مع النظام والتخاطب المباشر معه لدعم إتخاذ القرارات غير المهيكلة وشبه المهيكلة.

4- نظم دعم المديرين التنفيذيين: نظام معلومات على المستوى الإستراتيجي في المنظمة مصمم لمساعدة الإدارة العليا في إتخاذ القرارات غير المهيكلة من خلال تصاميم متقدمة.

الشكل رقم (1-5): أنواع نظم معلومات



المصدر: المصدر: بن طاطة عتيقة* أثر تفاعل نظام المعلومات وإدارة المعرفة على تحقيق المزايا التنافسية* أطروحة دكتوراه،

تلمسان، 2017/2016، ص12.

*تعليق حول الشكل:

إنطلاقاً من الشكل يملك نظام المعلومات نوعين رئيسيين هما نظم دعم الإدارة ونظم دعم العمليات ولكل نوع ثلاث أنواع ثانوية كما هي موضحة في الشكل السابق.

المبحث الثاني: المعلومات أحد مدخلات نظام المعلومات

التطور المستمر في عصر التكنولوجيا المتواصلة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية حتى وصلت إلى مرحلة الدخول إلى الحياة الاجتماعية والتعاملات اليومية بحيث غدت حاجة ليست أساسية فقط وإنما إمتدت لحاجة بديهية لها.

ونسنتعرض في هذا المبحث مجموعة من النقاط حول المعلومات التالية:

المطلب الأول: مفاهيم عن المعلومات

المعلومات هي التي تمثل بصدق واقع المؤسسة وبالتالي سنقوم بعرض دراسة نظرية عن المعلومات حيث سنقدم عدة تعاريف عن المعلومات كما يلي:

تعرف المعلومات على أنها البيانات ذات الدلالة والفائدة التي يمكن إيصالها للمستلم من أجل إتخاذ القرارات.

وتعرف أيضا على أنها بيانات تمت معالجتها وتحويلها إلى معلومات مفيدة ذات معنى تكون سهلة الاستخدام لإتخاذ القرارات الإستراتيجية.¹

تعرف المعلومات على أنها مجموعة من المعطيات التي قد تم تحويلها بطريقة معبرة للشخص الذي يتلقاها ويستفيد منها، والتي لها دور فعال في إتخاذ القرارات.²

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن للمعلومات تعريف واحد وهو أنها مجموعة من البيانات التي يتم معالجتها ودراستها ومن ثم تقديمها لمراكز إتخاذ القرار.

¹ عبد النور دحاك، رابح قارة * دور واهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية * مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ديسمبر 2007.

² نور الدين مزهودة * أثر نظام المعلومات المتكامل على تحسين اداء المؤسسات الاقتصادية * أطروحة دكتوراه، جامعة قسدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2017، ص 04.

المطلب الثاني: الفرق بين المعلومات والبيانات والمعرفة.

من المهم أن جداً أن نعرف الاختلاف بين هذه المفاهيم الثلاثة ونقدم لكل منها تعريف نظري لها:

الفرع الأول: تعريف البيانات والمعلومات والمعرفة

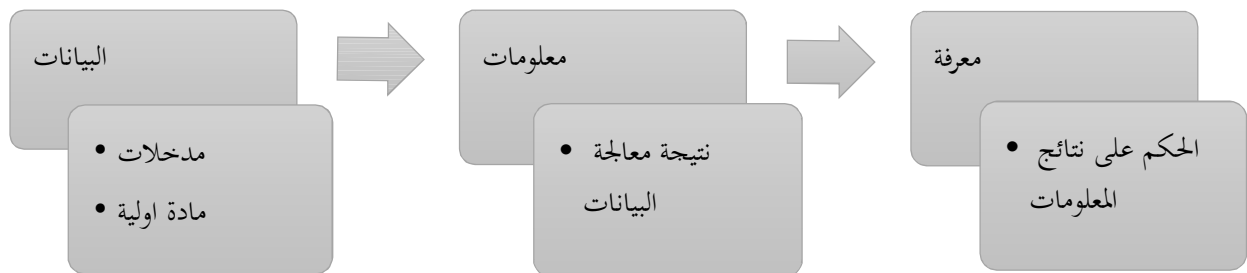
- **البيانات:** هي الشكل الظاهري لمجموعة حقائق غير منظمة قد تكون حقائق أو تصورات في شكل أرقام، كلمات، صور رموز لا علاقة بينها، ولا تعطي معنى وهي منفردة، وهي المادة الأولية الخام التي تدخل كمدخلات ليتم معالجتها لتعطي معلومات على شكل مخرجات.

- **المعرفة:** هي الفهم المكتسب من خلال الخبرات والدراسة، وتتألف من معلومات نظمت وعولجت لتحويلها الى فهم، خبرة تعليم متراكم، أنها توافق الموهبة، الفطرة، الأفكار، القوانين، الخبرة، والإجراءات التي تقود إلى المعرفة وتطبيقها لحل مشكلة.

- **المعلومات:** هي بيانات تمت معالجتها إذ تم تصنيفها، وتحليلها، وتنظيمها، وتلخيصها بشكل يسمح إستخدامها والإستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى.

فالمعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير بهدف إستخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها البعض.¹

الشكل رقم (1-6): العلاقة بين المعلومات والبيانات والمعرفة



المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على دراسة فايز جمعة النجار.

*تعليق حول الشكل:

¹ فايز جمعة صالح النجار *مرجع سبق ذكره * ص ص 19-20.

من خلال الشكل نلاحظ ان البيانات هي العنصر الأول أو المادة الأولية ثم يعالج ليصبح معلومات وفي الأخير يتحول إلى معرفة عن طريق الحكم على نتائج المعلومات.

الفرع الثاني: الاختلاف بين المعلومات والبيانات:

-البيانات هي المدخلات وهي كالمادة الخام عند الحصول عليها والمعلومات هي المخرجات وهي كالمادة المصنعة، تم تصنيعها بعد الحصول على مواد خام، أي البيانات تدخل إلى النظام أولاً ثم يتم معالجتها حتى تخرج على شكل معلومات.

-تكون البيانات على هيئة أرقام وأشكال بيانية ورموز وأحرف وصور ونصوص بينما المعلومات تكون على شكل صور توضيحية أو نصوص وعبارات مفهومة المعنى.

-تعتمد التقارير الإدارية عند إرسالها على معلومات تم الحصول عليها من بيانات.¹

¹ [موقع الكتروني](https://mawdoo3.com) *الفرق بين البيانات والمعلومات* <https://mawdoo3.com>، كفاية العبادي في: 22 ماي- على 16 سا 32 د.

الجدول رقم (1-2): الفروق الأساسية بين المعلومات والبيانات

مجال الفرق	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منظمة ضمن هيكل تنظيمي
القيمة	غير محددة القيمة	محددة القيمة بتحديد عوامل القيمة والتأثير على قيمة المعلومات
الإستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	عديدة المصدر	محددة المصدر
الدقة	منخفضة	مخرجات
موقعها في النظام	مدخلات	مخرجات
الحجم	كبير جدا	صغير نسبيا بحجم البيانات

المصدر: سيلم منى* أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية اداء الموظفين بالبنوك التجارية* أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017 ص 37.

*تعليق حول الجدول:

من خلال الجدول نلاحظ أن البيانات عبارة عن عناصر غير منظمة لا تستعمل على الصعيد الرسمي وهي عديدة المصدر عكس المعلومات التي هي عناصر منظمة تستعمل على الصعيد الرسمي بالإضافة إلى أنها محددة المصدر.

الفرع الثالث: الفرق بين المعلومات والمعرفة:

-البيانات أصل المعلومات وعليه هي أصل المعرفة | ، والمعرفة حصيلة البيانات والمعلومات هي المخرجات الأخيرة التي تبنى عليها التجربة بعد ذلك تأتي المعرفة في النهاية لتكون وسيلة للحكم على الأشياء.¹

المطلب الثالث: تصنيف المعلومات.

يمكن تصنيف المعلومات وفقا للمعايير الآتية:¹

¹ موقع الكتروني. <https://www.thaqfya.com/diiference-between-ifomation-data-knowledge/> رائدة عبد الحميد

في: 23 ماي 2019 - على 17 سا 27 د.

1- زمن المعلومات:

قد تكون المعلومات تاريخية أو مستقبلية، إذ تستخدم المعلومات التاريخية لمراقبة الأداء ومراقبته، أما المعلومات المستقبلية فتستخدم لأغراض التنبؤ والرقابة.

2- شكل المعلومات:

قد تكون المعلومات ملخصة أو تفصيلية، إذ تستخدم المعلومات الملخصة في مستويات الإدارة العليا، أما التفصيلية فتستخدم في المستويات التشغيلية.

3- صفة المعلومات:

قد تكون متوقعة أو غير متوقعة، وتستخدم المعلومات المتوقعة لتخفيض حالة عدم التأكد بينما تستخدم الغير متوقعة لإكتشاف المشكلات.

4- مصدر المعلومات:

قد تأتي المعلومات من مصادر داخلية مثل حجم المبيعات، وحجم الأجور، وحجم الإنتاج، ونسبة الإنتاج المعيب، وقد تأتي من مصادر خارجية مثل أسعار الفائدة، ومعادلات التضخم، وأسعار المنافسين.

5- تنظيم المعلومات:

قد تكون المعلومات منظمة تقدم بشكل تقرير يعكس المعلومات التي يحتويها كافة. وقد تكون غير منظمة لا تعكس محتوياتها بشكل واضح.

المطلب الرابع: خصائص المعلومات.

¹نجم عبد الله الحميدي *مرجع سبق ذكره* ص41.

: يمكن الاستفادة من المعلومات في إتخاذ القرارات المناسبة ولكن لابد أن تتصف بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها كما يلي:¹

1- دقة المعلومات:

تحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيلها للموقف أو الحدث. وتتوقف درجة الدقة في المعلومات على إحتياجات المستخدم وطبيعة المشكلة ومرحلة صنع القرار. ففي مرحلة البحث عن المشكلة مثلاً يمكن لصانع القرار قبول درجة منخفضة من الدقة في المعلومات التي يحتاج إليها، أما في مرحلة تقييم نتائج القرار فإنه يحتاج إلى المعلومات على درجة عالية من الدقة.

2- حداثة المعلومات:

ونعني بذلك الكفاءة في تجهيز المعلومات حتى لا تفقد المعلومات حداثتها ونفعها فينبغي إلا يستغرق تجهيزها وقتاً طويلاً، فقد أتاحت تقنية المعلومات إمكانية التوليد الفوري للتقارير عن أي فترة زمنية، تغير مفهوم التقارير الدورية وحل مكانها التقارير الفورية عند طلبها.

3- جودة المعلومات:

يمكن أن تتحقق جودة المعلومات بأمرين، أحدهما الموضوعية، والآخر تجنب الأخطاء والتزوير. ويقصد بالموضوعية عدم التحيز في معالجة البيانات وطريقة عرضها، ويرجع التحيز لعدة أسباب منها المصلحة الشخصية لمعالج البيانات، وحالته النفسية، ودرجة تفاؤله أو تشاؤمه.

أما الخطأ في المعلومات فقد ينشأ من إستخدام طريقة غير صحيحة في المعالجة البيانات، أو خطأ في تسجيل البيانات، أو سوء فهم، التزوير المتعمد. ويمكن التغلب على هذه الأخطاء بإعتماد نظام رقابي جيد.

4. تكامل المعلومات:

ينبغي أن تتكامل المعلومات، لأن عدم تكاملها يجعلها غير صالحة للوصول إلى الهدف المطلوب.

5 تركيز المعلومات:

¹ بحم عبد الله الحميدي*مرجع سبق ذكره * ص42.

ونعني بذلك تلخيص البيانات في جداول ورسوم بيانية توضح الاتجاهات العامة وتدل على البنود التي تعتبر شاذة وغير متفقة مع الاتجاهات الطبيعية والمتوقعة.

6 دلالة المعلومات:

المعلومات ذات الدلالة هي المعلومات التي تشبع حاجة الإدارة إلى المعرفة التي تساعد في إتخاذ القرارات أو إلى إدراك جديد لماهية الأعمال التي تقوم بها.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المالي

يمثل نظام المعلومات المالي أساس العمل الإداري لأي مؤسسة فمن خلالها يتم تحديد الحالة المالية للمؤسسة وهي تؤثر بشكل ملحوظ في نجاح المؤسسات المختلفة حيث يهدف نظام المعلومات المالي إلى توفير معلومات تفصيلية لإدارة المؤسسة وموظفيها وسندرس في هذا المبحث مفهوم نظام المعلومات المالي من تعاريف وأهمية وأهداف في المطلب الأول ثم نقوم بدراسة أهم نماذج وفروع النظام في مطلب ثاني ثم نقوم بتسليط الضوء على أهم مقومات نظام المعلومات المالي والعقبات التي يتعرض لها وهي كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المالي

نظام المعلومات المالي من أهم النظم الفرعية التي تتكون منها نظم المعلومات الإدارية وبالتالي سنقوم بدراسة شاملة لنظام المعلومات المالي في هذا المطلب من خلال تقسيمه لخمس فروع وهي كما يلي:

الفرع الأول: عرض تعاريف حول نظام المعلومات المالية.

إستخدام نظام المعلومات المالي سبق إستخدام العديد من الأنظمة الفرعية الأخرى حيث أن واقع حال أغلب المؤسسات يشير إلى ذلك وفيما يلي عرض لبعض التعاريف الخاصة بنظام المعلومات المالي:

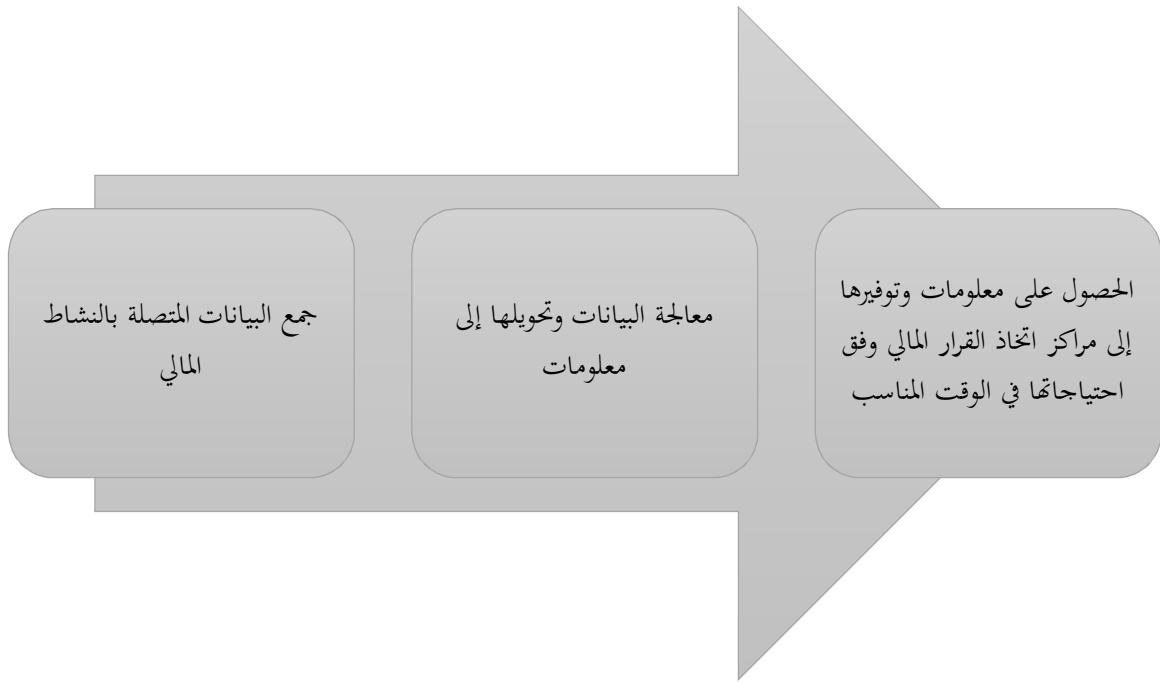
- 1- يعرف نظام المعلومات المالي على أنه نظام معلومات ينتج معلومات مرتبطة بالأنشطة المالية للمؤسسة، ويمثل مجموعة من طرق وإجراءات تدعم المديرين الماليين في إتخاذ القرارات المالية وتخصيص ومراقبة الموارد المالية في الأعمال.¹
- 2- نظام المعلومات المالي هو أحد فروع نظام المعلومات الوظيفية الذي يركز على دعم قرارات التمويل في المؤسسة والرقابة على إستخدام الموارد المالية فيها.²
- 3- يعتبر نظام المعلومات المالي أحد نظم المعلومات المبنية على الحاسبات الآلية والتي تقوم بعملية دعم المديرين الماليين لقراراتهم المختلفة المتعلقة بالأنشطة التمويلية وتحديد المخصصات والرقابة على الموارد المالية للمنظمة.
- 4- نظام المعلومات المالي نظام فرعي للمعلومات الإدارية الذي يختص بتحديد إحتياجات متخذي القرارات سواء في مستوى الإدارة العليا، أو الإدارة المالية من البيانات والمعلومات المالية.¹

¹ فايز جمعة النجار *مرجع سبق ذكره* ص 97.

² هایل عبد الوهاب الزايد * نظام المعلومات المالي * ماجستير ادارة اعمال، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009، ص 3.

5- نظام المعلومات المالي نظام للمعلومات يقوم بتجميع وتشغيل وتخزين البيانات بهدف إنتاج التقارير الرسمية. من مجموعة التعاريف السابقة نستخلص أن نظام المعلومات المالي يحتوي على مجموعة عناصر نذكرها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): عناصر نظام المعلومات المالي.



المصدر: إعداد الطالبان من التعاريف في الفرع السابق.

*تعليق حول الشكل:

من الشكل نلاحظ أن نظام المعلومات المالي يحتوي على ثلاث عناصر وكل واحد مكمل لآخر فأولاً يقوم بجمع البيانات المتصلة بالنشاط المالي ثم يعالجها ويحولها إلى معلومات مالية وفي الأخير يوفرها إلى مراكز إتخاذ القرار المالي.

*يتميز نظام المعلومات المالي بمجموعة من المميزات نستعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): مميزات نظام المعلومات المالي.

¹ صباح رحيمة محسن *نظم المعلومات المالية* الطبعة الاولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص ص179-180.

الميزة الأولى	الميزة الثانية	الميزة الثالثة	الميزة الرابعة	الميزة الخامسة
يعتمد نظام المعلومات المالي على مجموعة من الموارد التي تتفاعل مع بعضها لإنتاج وتوصيل المعلومات إلى مستخدمي النظام.	تمثل البيانات أهم المدخلات الرئيسية للنظام التي تحصل عليها من بيئة المنظمة التي يعمل فيها، كما يمكن أن تمتد هذه البيئة خارج المنظمة لتشمل الجهات الخارجية المتعاملة مع المؤسسة من عملاء وموردين ومستثمرين ودائنين وجهات حكومية.	يتمثل نشاط نظام المعلومات المالي في الحصول على البيانات ومعالجتها لإنتاج المعلومات المالية ثم توصيلها إلى الجهات المستفيدة منها.	يتأثر نظام المعلومات المالي ببعض القيود المفروضة عليه وقد تكون هذه القيود داخلية مثل حجم النظام والموارد المتوفرة أو قيود خارجية مثل القوانين واللوائح الحكومية.	يهدف النظام المعلومات المالي إلى تقديم معلومات مالية دقيقة للمستخدمين الداخليين وللمستخدمين الخارجيين.

المصدر: إعداد الطالب الفرع السابق.

*تعليق حول الجدول:

من خلال الجدول نلاحظ أن نظام المعلومات المالي عمله الرئيسي تقديم معلومات مالية دقيقة لمتخذي القرارات المالية وذلك عن طريق معالجة البيانات وفقاً لقيود مفروضة من السلطات.

-الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات المالي:

ستتطرق في هذا الفرع إلى خصائص نظام المعلومات المالي التي يمكن سردها على النحو التالي:¹

¹ صباح رحيمة محسن *مرجع سبق ذكره* ص 181-182.

*موجهة أساسا للتعامل مع النقود حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية، ولذلك فهي تقتصر على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المؤسسة.

*يتم تسجيل العمليات المالية بطريقة القيد المزدوج المعروفة في مسك الدفاتر والسجلات المالية والمحاسبية التي يجري من خلالها موازنة المبالغ الدائمة والمدينة في كل قيد.

*يتم تسجيل العمليات المالية والمحاسبية وللتأكد من دقتها وصحتها من خلال ما يسمى ميزان المراجعة وهو عبارة عن سجل خاص لكل عملية يتم الاحتفاظ به في النظام لبيان تفاصيل العملية.

*يستخدم دليل الحسابات لسرد جميع أنواع الحسابات المستخدمة في المؤسسة ويتم تسميتها بحيث تعبر عن نتائج الأحداث المتعلقة بمجال معين من مجالات المؤسسة ويتم تجميع الحسابات في هذا الدليل حسب أنواعها وإعطائها أنواعا ورموزا تعريفية يطلق عليها أرقام الحسابات.

*يعتبر النظام المالي ذو طبيعة دورية حيث تتم موازنة العمليات على أساس دوري.

*يتصف النظام المالي بالتوحيد والنمطية حيث يتم تسجيل تفاصيل العمليات المالية وفق لإجراءات روتينية محددة لا يمكن تغييرها ثم يتبع ذلك إجراءات نمطية روتينية أيضا بفحص هذه التفاصيل والتأكد من دقتها ثم يتم ترحيل هذه البيانات إلى الحسابات الخاصة بها خلال أو في نهاية الفترة المالية وفق طريقة معروفة ومحددة مسبقا، وأخيرا يتم إعداد التقارير المالية والتلخيصية لإعطاء فكرة عامة عن العمليات التي تمت خلال الفترة الماضية وانعكاساتها على المؤسسة.

*يهتم النظام المالي بالبيانات التاريخية حيث تعالج الأحداث التي تمت فعلا كعمليات البيع والشراء ولذلك فهي لا تقدم أي معلومات عن المستقبل.

*تعمل على توفير معلومات مالية يمكن الوثوق بها عن الموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بمؤسسات الأعمال التي تعكس المركز المالي للمؤسسة.

-الفرع الثالث: وظائف نظام المعلومات المالية:

يمكن بلورة الوظائف الأساسية التي يقوم بها نظام المعلومات المالي في خمسة وظائف موضحة في الشكل أدناه وهي:¹

١- جمع البيانات:

¹صباح رحيمة محسن * مرجع سبق ذكره * ص ص 182-184.

تتكون من مجموعة من الإجراءات والخطوات تبدأ بتحديد البيانات التي تعتبر المدخلات الرئيسية للنظام، ثم تجميع هذه البيانات من مصادرها المختلفة وإدخالها للنظام وإعدادها للتشغيل من خلال مجموعة محدودة من الأنشطة التنفيذية لوظيفة جمع البيانات التي تتمثل في:

* جمع وتسجيل البيانات.

* ترميز البيانات.

* تصنيف البيانات.

* تدقيق البيانات.

* تحويل البيانات.

ب- تشغيل البيانات:

يقصد بها تنفيذ مجموعة معينة من الإجراءات الأساسية على مدخلات نظام المعلومات المالية المتمثلة في البيانات الخام لتحويلها إلى منتج نهائي للنظام وهي المعلومات وتتمثل فيما يلي:

* فرز البيانات.

* إجراء العمليات الحسابية والمنطقية على البيانات.

* تلخيص البيانات.

ج- إدارة البيانات:

نظرا لعدم تشغيل البيانات فور تجميعها بل يتم تخزينها وتحديثها وصيانتها حتى تكون متاحة وقت الحاجة إليها لأغراض التشغيل لذلك فوظيفة إدارة البيانات تتضمن الأنشطة الآتية:

* تخزين البيانات.

* تحديث وصياغة البيانات.

* إسترجاع البيانات.

د- رقابة وحماية البيانات:

تتضمن وظيفة رقابة البيانات إجراءات أساسيين يتمثل الأول في حراسة البيانات وحمايتها بإعتبارها إحدى موارد المؤسسة والإجراء الثاني يتمثل في التأكد من أن البيانات التي يتم حفظها هي بيانات صحيحة كاملة ويتم تشغيلها بطريقة صحيحة لأنه من المحتمل حدوث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل، وقد تفقد هذه البيانات أو قد يتم التلاعب في سجلات البيانات أثناء عملية التشغيل الأساسية للنظام بداية بتجميع البيانات والإنتهاء بإنتاج وتوصيل المعلومات للمستخدمين النهائيين للنظام.

و- إنتاج المعلومات:

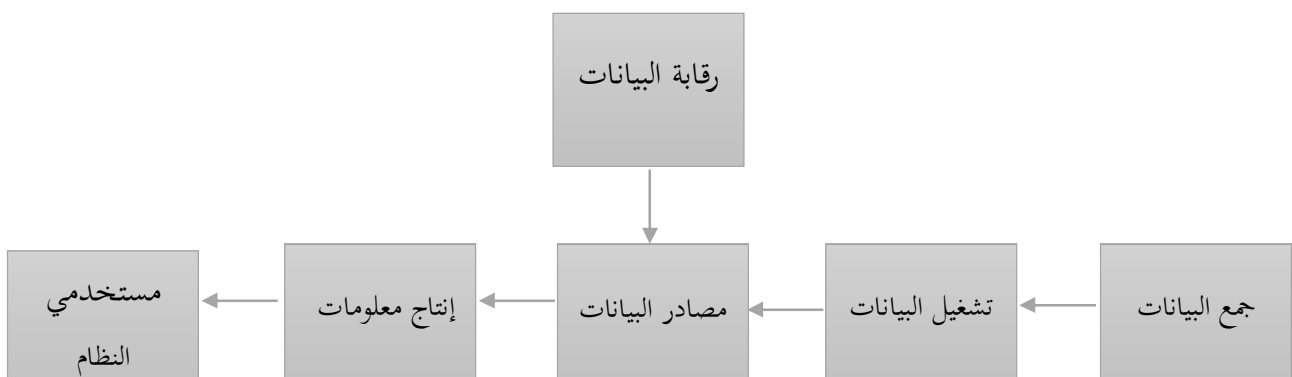
تمثل الوظيفة النهائية من وظائف نظام المعلومات المالية في إنتاج المعلومات تهدف هذه الوظيفة إلى توصيل المعلومات إلى الأشخاص المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات وتتضمن وظيفة إنتاج معلومات ثلاث أنشطة رئيسية وهي:

*تجميع وإسترجاع المعلومات.

*نقل المعلومات.

*إعداد تقارير المعلومات

الشكل رقم (1-8): الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المالية



المصدر: صباح رحيمة محسن، إبراهيم زربية، فتحي أحمد الشيباني /نظام المعلومات المالية/الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2011، ص184.

*تعليق حول الشكل:

نلاحظ من الشكل أن الوظيفة الرئيسة لنظام المعلومات المالي هي جمع البيانات وتشغيلها لإنتاج معلومات تقدم إلى المستخدمين وهذا بالإضافة الى الرقابة على البيانات وإدارتها وحمايتها.

الفرع الرابع: أهداف نظام المعلومات المالي.

يهدف نظم المعلومات المالي إلى توفير وإمداد الإدارة بالمعلومات الضرورية والمفيدة في عمليات إتخاذ القرارات الخاصة بتخطيط ورقابة عمليات المؤسسة بما يحقق أهدافها وهناك العديد من الأهداف لنظم المعلومات المالية نذكرها فيما يلي: ¹

¹هايل عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص5.

- توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لدراسة تكاليف المخرجات ومقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف التقديرية وتقديم هذه التقارير للإدارة.

- توفير البيانات والمعلومات المالية لدراسة المدخلات والمخرجات والإيرادات والمصاريف.

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الخطط الاستثمارية المتمثلة في الأصول الثابتة والمتداولة.

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة الربح ومستوياته وتحديد معدلات أداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

- توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لإعداد القوائم المالية المعبرة عن نتائج أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

- توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة كمدخلات أساسية لصنع القرارات المالية.

الفرع الخامس: أهمية نظام المعلومات المالي.

كان استخدام البطاقات المثقبة في وظيفة التمويل مقتصرًا على معالجة البيانات المحاسبية مع تجاهل إحتياجات المديرين للمعلومات بما فيهم مديري التمويل لكن مع التوسع في استخدام أجهزة الحاسوب بدأ نظام المعلومات المالي في الاستخدام بمجالات أهم من مجرد أداء المهام المحاسبية، وتتمثل في خمسة مهام أساسية لنظام المعلومات المالي وهي:¹

- التنبؤ بالإحتياجات المالية وتحميلها.

- تقييم مصادر الأموال - الرقابة على استخدامات الأموال.

- توفير مجموعة ضخمة من المعلومات الدورية والإستثنائية عن مختلف الأنشطة المالية في المنظمة.

- يعطي رؤية شمولية عن الوضع المالي في المنظمة.

المطلب الثاني: نماذج وفروع نظام المعلومات المالي

يملك نظام المعلومات المالي عدة نماذج وفروع نذكرها على النحو التالي:

الفرع الأول: نماذج نظام المعلومات المالي.

هناك عدة نماذج لنظم المعلومات المالية ومنها ما يلي:¹

¹ موقع الكتروني * نظم المعلومات المالية* <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/> جاريورد، في: 28 ماي 2019، على 15 سا 13د.

- الميزانية التقديرية:

يمكن استخدام هذا النوع من إعداد الميزانيات التقديرية المختلفة مثل الميزانية النقدية التقديرية، والميزانية العمومية التقديرية، وقائمة الدخل التقديرية ويساعد هذا النموذج إدارة المؤسسة في توقع ما سيكون عليه وضع المؤسسة في المستقبل ومقارنة أدائها الفعلي مع الأداء المتوقع لمساعدة المؤسسة في تحديد الانحرافات والعمل على حله.

- إدارة النقد:

تعد محور الرئيس لهدف المدير المالي الخاص بالسيولة وفي ضوء ذلك على المدير للمؤسسة التأكد من أن الأموال التي تتوافر في المؤسسة تستثمر وتستخدم بحكمة ومن هنا يجب عليه على أكبر الفوائد والمنافع الممكنة من هذه الأموال.

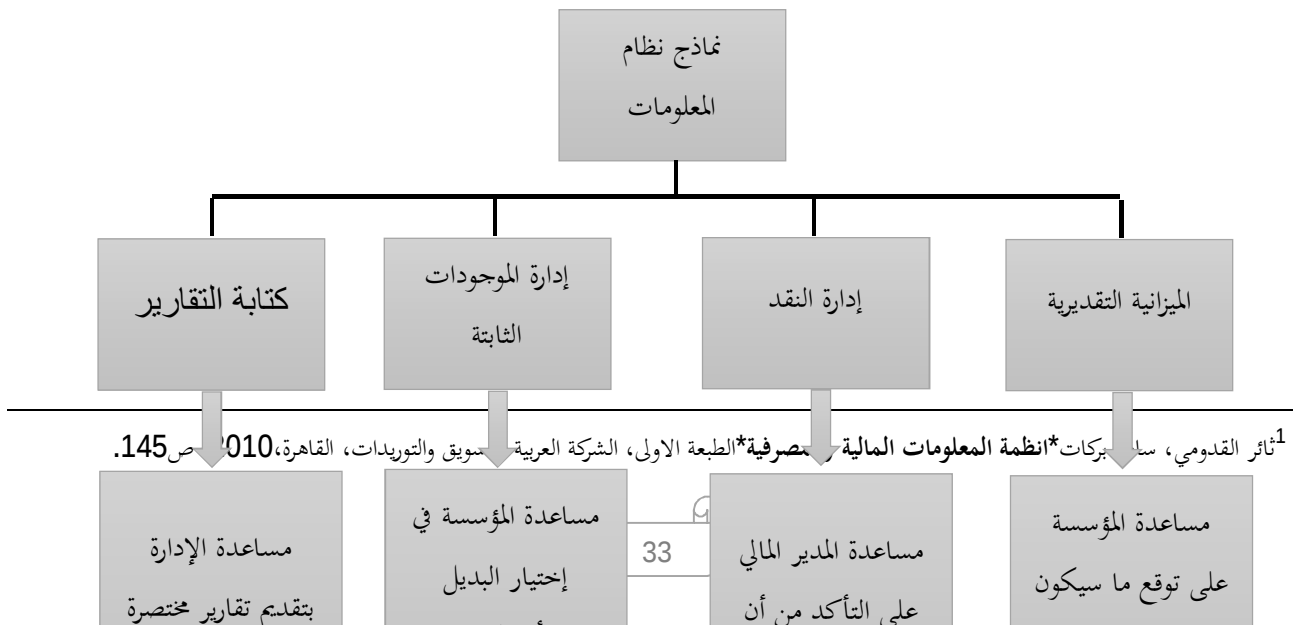
- إدارة الموجودات الثابتة:

الأصول الثابتة هي ذلك الجزء من الموجودات الذي يقدم خدماته لأكثر من فترة محاسبية واحدة من حياة المؤسسة التي تمتلكها مثل الأراضي والأبنية والآلات والمعدات ومشابه ذلك وبسبب ضخامة الأموال المستثمرة في هذه الموجودات تبذل إدارة المؤسسة المزيد من العناية للتأكد من إختيار البديل الأفضل من بين الاختيارات المتاحة.

- كتابة التقارير:

لا ترغب الإدارة العليا للمؤسسة في معظم الأحيان في الرجوع إلى التفاصيل المملة لسير العمل فكل ماهي بحاجة له تقارير مختصرة مدعمة بالرسوم البيانية الإيضاحية التي تعطي صورة مختصرة عن مجمل أعمال المؤسسة ونتائجها والتعرف على نشاط المنظمة من أجل تحسين موقفها التنافسي والتعرف المسبق على المشكلات وإمكانية حلها.

الشكل رقم (1-9): نماذج نظام المعلومات ووظيفة كل نموذج



المصدر: إعداد الطالبان انطلاقاً من دراسة ثائر القدومي.

*تعليق حول الشكل:

من خلال الجدول نلاحظ أن نظام المعلومات المالي يملك أربعة نماذج رئيسية وهي الميزانية وإدارة النقد مع إدارة الموجودات الثابتة بالإضافة إلى التقارير.

الفرع الثاني: فروع نظام المعلومات المالي.

نظام المعلومات المالي مثله مثل الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري يحتوي على مجموعة فروع أساسية، حيث نام المعلومات المالي يحتوي على فرعين أساسيين هما:¹

- نظام المحاسبة المالية: تتمثل الوظيفة الأساسية لنظام المحاسبة المالية في توفير المعلومات المفيدة لإتخاذ القرارات من قبل الأفراد والهيئات الرسمية والجهات الحكومية خارج المؤسسة.

- نظام المحاسبة الإدارية:

تتمثل الوظيفة الأساسية لنظام المحاسبة الإدارية في توفير وإمداد الإدارة بالمعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات الخاصة بتخطيط ومراقبة عمليات المنظمة بما يحقق أهدافها.

المطلب الثالث: أهم مقومات نظام المعلومات المالي والعقبات التي يتعرض لها

يتعرض نظام المعلومات المالي لعدة مقومات وعقبات نذكرها فيما يلي:

¹ صباح رحيمة محسن، مرجع سبق ذكره، ص 186-187.

الفرع الأول: مقومات نظام المعلومات المالي.

هنالك مجموعة من المقومات تؤثر على نظام المعلومات المالي من حيث عملية إستنتاج المعلومات وتوضيحها وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:¹

1- المستندات:

تعتبر المستندات من محصلات نظام المعلومات المالي وفي غاية الأهمية وإن سلامة المراحل الأخرى في النظام تحكمها مجموعة من المبادئ كما يلي:

- إستخدام أقل عدد من المستندات.
- التبسيط الوضوح في تصميم المستندات.
- إستخدام نفس الصور في نفس المستندة.
- منع الإزدواج في جميع البيانات وتسجيل العمليات.
- أن تلبى المستندات أغراض الرقابة.

2- الترميز:

يمكن تعريف الترميز على أنه وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز مفردات كل عنصر معين بالعملية عن غيره ويحقق الترميز الأغراض التالية:

- تسهيل عملية جمع المعلومات.
- تسهيل عملية الإتصال والإنجاز السريع للعمليات.
- تقليل احتمال الوقوع في الخطأ.

3- دليل الحسابات:

¹لعماري احمد *طبيعة واهمية نظام المعلومات المحاسبي* مجلة العلوم الانسانية، العدد الاول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص60.

يعرف الدليل المحاسبي للحسابات على أنه وضع عملية إختيار وتحديد سمات الحسابات المعبرة عن العلامات المالية والتي تتم بالوحدة المحاسبية وتجميعها وتسويقها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموز وأرقام مميزة لكل منها.

4- مكننة العمل المحاسبي:

يتم تحويل المدخلات إلى معلومات جاهزة ومفيدة عن طرق إدخال الحاسوب إلى مجال الأعمال وقد شاع استخدامه بصورة كبيرة نظرا للمميزات الكثيرة والتي من أهمها القدرة على معالجة البيانات والمعلومات بدقة كبيرة الأمر الذي يساعد الإدارة في إتخاذ القرارات المختلفة.

5- التقارير:

تعد إحدى الوسائل المهمة التي تستعمل في الرقابة، إذ تعد أداة اتصال بين مختلف المستويات الإدارية الذي يجب إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب وأن تتسم بالسهولة في إدراك محتوياتها وتتسم بتميز ملائم يجعلها أكثر وضوحا دون إخفاء أي تفاصيل مهمة.

الفرع الثاني: عقبات نظام المعلومات المالي.

وجود نظام معلومات مالي في المؤسسة لا يعني نجاحه وإكتفائه في تحقيق الأهداف المرجوة منه وقد يرجع فشل نظم المعلومات المالية في تحقيق أهدافه الى الأسباب التالية:¹

-عبر التحليل القاصر للنظام سببا رئيسيا في فشل العديد من نظم المعلومات المالية.

¹ صباح رحيمة محسن، مرجع سبق ذكره، ص 191-192.

- قد يؤدي فشل النظام في التصميم بشكل يلبي إحتياجات الإدارة من نظام المعلومات المالية من جهة، ومن جهة أخرى فشله في تصميم واجهة سهلة الإستخدام من قبل المستفيد من النظام إلى العديد من الأخطاء الناتجة عن البطء في التزويد بالمعلومات أو عدم إستخدامها.

- إن عدم دقة البيانات وعدم إكتمالها عامل أساسي في إرباك النظام وفشله في تزويد مستخدمي النظام بمعلومات دقيقة يعتمد عليها.

- على الرغم من تحديد الكلفة بشكل تقريبي عند إعداد دراسة الجدوى الإقتصادية للنظام، إلا أن عدم دقة هذه الدراسات يزيد من إنفاق بعض المنظمات لمواردها المادية على نظم المعلومات المالية بشكل يكون أكبر من عوائد هذه النظم.

- عدم قناعة الإدارة بإستخدام نظم المعلومات المالية، أو عدم وجود عناصر مدربة للتعامل مع النظام، بالإضافة إلى عدم التحديث المستمر للبيانات، كل هذا يمكن أن يكون سببا في فشل النظام.

- بدون التخطيط تصبح نظم المعلومات وخدمات المعلومات مفتقرة إلى التنظيم وغير مهيأة لتلبية متطلبات المستفيدين.

خلاصة الفصل:

من خلال ما درسنا في هذا الفصل وإنطلاقاً مما تم تحصيله من معلومات توصلنا الى أن نظام المعلومات المالي من أهم فروع نظم المعلومات الإداري الذي تعتمد عليه المؤسسة في إتخاذ القرارات المالية المتعلقة بها.

كما يلعب نظام المعلومات المالي دوراً مهماً في توفير المعلومة المالية لمختلف متخذي القرارات انطلاقاً من خلال مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها بالإعتماد على مجموعة من المقومات التي تساعد في إنتاج معلومة مالية ذات جودة.

يقوم نظام المعلومات بعدة مهام فهو يتنبأ بالإحتياجات المالية للمؤسسة، يقيم مصادر الأموال، الرقابة على إستخدامات الأموال، توفير مجموعة ضخمة من المعلومات الدورية والإستثنائية عن مختلف الأنشطة المالية في المؤسسة وفي الأخير يعطي رؤية شمولية عن الوضع المالي في المؤسسة.

الفصل الثاني: "إستعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي"

تمهيد :

يحظى الأداء المالي بأهمية كبرى في المؤسسات الاقتصادية، مما أدى الى الإهتمام بها بشكل متزايد من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في مجال الإدارة، وهذا من منطلق أن الأداء المالي يمثل الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة من عدمه، فالأداء المالي يمثل سمة من سمات الإقتصاد الحالي.

وهو على ذلك يعتبر من أهم المؤشرات التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها لما له من أهمية في أداء المؤسسة بصفة عامة والوظيفة المالية بصفة خاصة حيث تتوقف أنشطة المؤسسة في تحقيق أهدافها على مدى توفر الموارد المالية وكيفية تسييرها وضبطها مع مختلف متغيرات المحيط أو البيئة التي توجد فيها المؤسسة وكل هذا يكون بتحقيق أداء مالي فعال.

إذ يعد الأداء عامة والأداء المالي خاصة من أهم ذلك المفاهيم الإدارية سعة وشمولا كونه ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة وحياة المؤسسة على اختلاف أنواعها ووفقا لما سبق سنتناول في هذا الفصل تقييم الأداء المالي ودور نظام المعلومات المالي وفق ثلاث مباحث مقسمة كما يلي:

المبحث الأول: مدخل إلى الأداء المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: مدخل إلى الأداء والأداء المالي.

يعتبر الأداء عامة من أبرز المفاهيم التي تحظى بالإهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والإستمرارية والأداء المالي خاصة من أبرز المفاهيم التي تهتم بها الإدارة في المؤسسة نظرا لكونه الجوهر الرئيسي في تحقيق الأهداف والأرباح.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى أهم مفاهيم الأداء عامة في المؤسسة من حيث التعريف والأنواع والعوامل المؤثرة في الأداء والأداء من حيث الكفاءة والفاعلية ثم نتطرق إلى معنى الوظيفة المالية ومن ثم نقوم بدراسة الأداء المالي خاصة من حيث التعريف والأهمية وأهم المؤشرات المرتبطة به وأهم رؤى العناصر المتعلقة بالتنظيم إلى الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء.

يرتبط مفهوم الأداء بالإدارة لأنه يعمل على تقييم أداء ادارة المؤسسة، حيث سيتم التحدث في هذا المطلب على تعريف الأداء اولا ثم الأداء بين الكفاءة والفاعلية ثانيا ثم يتم دراسة أهم أنواع الأداء والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: تعريف الأداء.

يختلف تعريف الأداء من كتاب إلى آخر ومن باحث إلى آخر نظرا لتنوع وتوسع مفهوم الأداء ونحن إستخلصنا التعاريف الآتية:

- 1- هو سلوك يحدث نتيجة، بمعنى أن ما يفعله الفرد إستجابة لمهمة معينة، سواء فرضها عليه آخرون أو قام بها من ذاته.¹
- 2- يعرف الأداء على أنه نتيجة أو كمية محصلة من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد بعد بذل جهد معين ويتم الحكم عليه بالأمثل، الجيد أو الكفء.²
- 3- الأداء هو النتيجة النهائية لنشاط منظمة ما، لذلك فهو يعبر عن قدرة المنظمة على إستخدام مواردها المالية والبشرية والتكنولوجية والمعرفية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

¹ رحاب محمد عبد الرحمن * اثر الادارة بالقيم على الاداء المتوازن * المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، 2015، ص157.

² سيلم منى * مرجع سبق ذكره * ص107.

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الأداء هو نتيجة عمل قام به فرد أو مجموعة أفراد قاموا بها من ذاتهم أو فرضت عليهم من أجل تحقيق أهداف معينة.

الفرع الثاني: الأداء بين الفعالية والكفاءة.

يملك الأداء علاقة كبيرة مع الفعالية والكفاءة إذ سندرس الكفاءة في الأداء والفعالية في الأداء وعلاقتها ببعض كما

يلي:¹

1- الكفاءة في الأداء:

تعني الحصول على أكبر كمية من المخرجات بإستخدام أقل كمية أو تكلفة، بمعنى آخر إبقاء التكاليف في حدودها الدنيا والنتائج في حدودها القصوى.

2- الفعالية في الأداء:

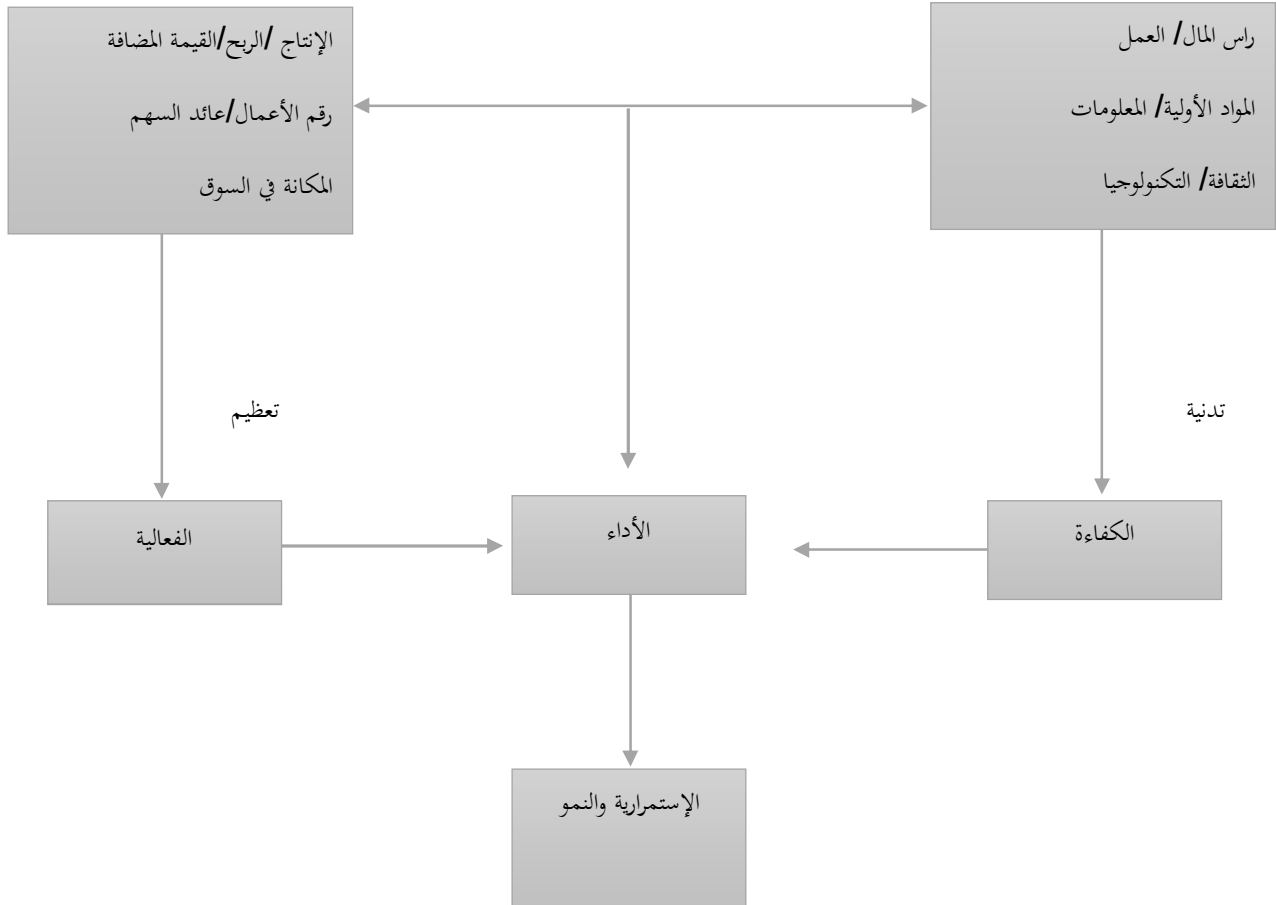
تعرف الفعالية بأنها النسبة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة مسبقا ولهذا كلما كانت النتائج قريبة من الأهداف كانت المؤسسة فعالة.

3- العلاقة بين الكفاءة والفعالية في الأداء:

قد يظهر كلاهما مرادف للأخر إلا أنهما في الحقيقة مختلفان من حيث المعنى المؤدي لكل منهما، فقد نقول عن آلة أنها ذات كفاءة إذا أنتجت كمية معينة من المخرجات بإستهلاك أقل من المدخلات، أما الفعالية فيتم تقييمها إنطلاقا من أهداف المؤسسة.

¹ سيلم منى *مرجع سبق ذكره* ص 108 - 109.

الشكل رقم (2-1): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية.



المصدر: عبد المليك مزهودة*الأداء بين الكفاءة والفعالية*مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص88.

*تعليق حول الشكل:

نلاحظ من الشكل أن الكفاءة عبارة عن رأس مال عمل ومواد أولية يستعملها الأداء من أجل الحصول على الفعالية والتي هي ربح وأهداف.

الفرع الثالث: أنواع الأداء، والعوامل المؤثرة فيه.

بعد أن تطرقنا إلى تعريف الأداء نقوم بتصنيفه ونرى أهم العوامل المؤثرة فيه وهي كالآتي:¹

1-أنواع الأداء: تمكن تصنيف أنواع الأداء إلى المعايير التالية:

1-حسب معيار المصدر: حسب هذا المصدر يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين هما:

1-الأداء الداخلي: ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من موارد فهو ينتج ثلاثة توليفات هي:

-الأداء المالي: يصف فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها.

-الأداء التقني: يتمثل في قدرة المؤسسة على إستعمال وإستغلال تجهيزات الإنتاج وتحسين الإستثمارات بفعالية.

-الأداء البشري: هو من أهم مصادر الأداء بالمؤسسة على إعتبارات الموارد البشرية تسهم بأدائها بشكل أساسي في الأداء الكلي للمؤسسة والذي يحدد بدرجة رئيسية مستويات الأداء كلها.

ب-الأداء الخارجي: يتعلق بجميع التطورات الحاصلة بالمحيط الخارجي.

2-حسب معيار الشمولية: حسب الأداء ينقسم الى:

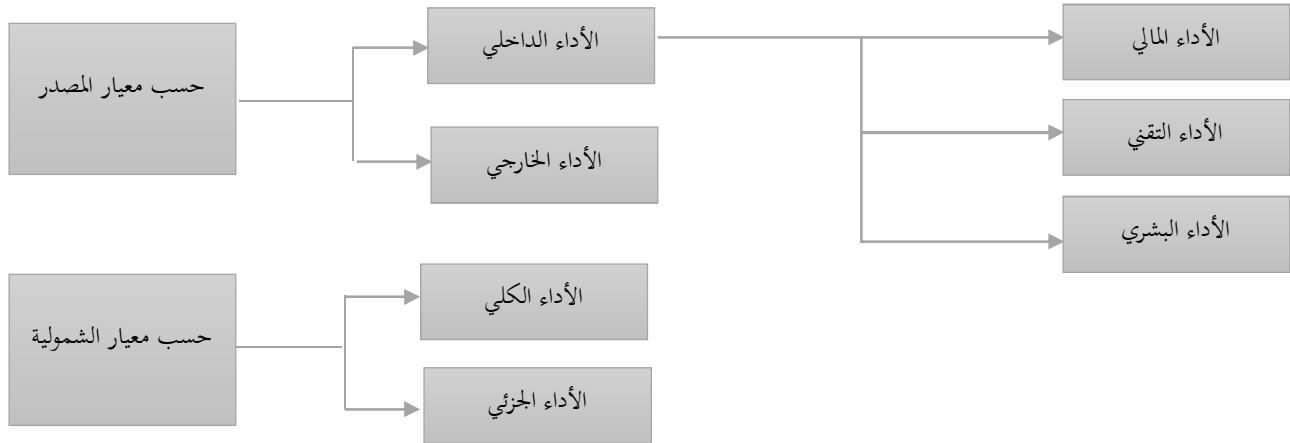
1-الأداء الكلي: وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها.

ب-الأداء الجزئي: وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة.

وإنطلاقا مما سبق سنحاول تجسيد هذه الأنواع في شكل توضيحي مبسط وهو كما يلي:

¹ سيلم منى *مرجع سبق ذكره* ص ص 111-112.

الشكل رقم (2-2): أنواع الأداء



المصدر: إعداد الطالبان بالإعتماد على دراسة سيلم منى.

*تعليق حول الشكل:

من الشكل نلاحظ أن للأداء عدة أنواع تقسم حسب معيارين وهما معيار المصدر ومعيار الشمولية الذين ينقسمان بدورهما إلى نوعين من الأداء أداء داخلي وخارجي بالنسبة للمعيار الأول وأداء كلي وجزئي بالنسبة للمعيار الثاني.

2- العوامل المؤثرة على الأداء:

يتأثر الأداء بعوامل سواء فردية أو بيئية وهي كالتالي:

2-1- العوامل الفردية:

يقصد بها العوامل التي تتعلق بالأفراد وتحدد سلوكهم وفي الواقع أداء الفرد في موقع معين يمكن أن ينظر إليه على أنه ناتج المتداخلة بين كل من الجهد والقدرات وإدراك الدور.

2-2- العوامل البيئية:

هي كل العوامل التي تقع خارج نطاق سيطرة الفرد والتي يمكن أن تؤثر على مستوى أدائه بالسلب أو الإيجاب ومنها تصميم الوظيفة ومدى وجود أهداف محددة وأسلوب القيادة السائدة.

المطلب الثاني: الوظيفة المالية.

باعتبار الأداء المالي يدخل ضمن إطار الوظيفة المالية لذلك سنرى بصورة بسيطة تعريف الوظيفة المالية:

الفرع الأول: تعريف الوظيفة المالية.

لو نظرنا إلى الوظيفة المالية نظرة عامة و شاملة لوجدنا في حقيقة الأمر أنها واحدة في جميع المؤسسات ومعنى هذا أن الإعتبارات المالية توجد في جميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني ،ولكن المبادئ و الأسس العامة لهذا العمل واحدة لا إختلاف فيها، ويلاحظ أن إصطلاح الإدارة المالية له معنيين قد يعني الوظيفة المالية أو النشاط المالي، وقد تكون الوظيفة المالية أكثر شمولاً من معنى الإدارة المالية والوظيفة المالية هي التي تختص بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها ومن ثم تحريك هذه الأموال.¹

الفرع الثاني: نبذة عن الوظيفة المالية.

شهدت تطوراً في كلا المجالين النظري والتطبيقي فبعد أن كان الإهتمام منصبا على تحديد مصادر التمويل تحول هذا الأخير إلى البحث عن الإستخدام الأمثل للأموال وعلى الصعيد العالمي إحتل موضوع الإفلاس وإعادة تنظيم المؤسسات إبان الثلاثينات والأربعينات صدارة إهتمام الباحثين نظراً لنمو الثروات ونمو حجم السكان ويمكن تسجيل التطورات التالية:

-التركيز على رأس المال قبل 1920.

-الإهتمام بوظائف الحصول على الأموال خلال العشرينات.

-بعد أزمة الكساد العالمي توجهت الأبحاث لكيفية إستخدام الأموال والتركيز على التدفقات المالية وإدارة النشاط المالي داخل المؤسسة.

-في بداية الستينات إتسع نطاق وظيفة التمويل ليشمل السياسات المالية وإتخاذ القرارات المالية ذات صلة بتعظيم قيمة المؤسسة.

¹ موقع الكتروني* <https://accdiscussion.com/acc268.html> .نسمة محمد. في 14/06/2019. 15H25.

-تميزت فترة السبعينات بالتضخم وإرتفاع تكلفة التمويل وتقييد حركة أسواق رأس المال.¹

المطلب الثالث: ماهية الأداء المالي.

المؤسسة دائما ما تريد معرفة صحتها المالية ومدى قدرتها على مجابهة المستقبل وهذا الشيء يعرف بإسم الأداء المالي للمؤسسة، سندرس في هذا المطلب الأداء المالي من حيث تعريفه وأهميته وأهم المؤشرات المتعلقة به ومعرفة أهم مناظر الأداء المالي من طرف الأطراف الأخرى.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي.

تعددت وإختلفت المفاهيم الخاصة بالأداء المالي من طرف الكتاب والباحثين والخبراء وهذا حسب وجهة نظر كل واحد منهم إلا أنهم أجمعوا على أنه من أهم أنواع الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية ولخصنا بعض تعاريف الأداء حسبهم ومن أهمها:

*عرفه دادان عبد الغاني أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الإعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج.²

*وقدم دادان تعريف آخر للأداء والذي يقول فيه أن الأداء المالي يعني بمفهومه إختيار التمويل وتحليل كل من رافعة خلق القيمة ومعدل النمو ومعدل مردودية الأموال المستثمرة.³

*كما عرفه عقي حمزة على أن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بإستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية.⁴

*وأیضا عرفه محمد محمود الخطيب في كتابه على أنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة.⁵

¹ دادان عبد الغني * قياس و تقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية* اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص23.

² دادان عبد الغني *مرجع سبق ذكره* ص 35

³ دادان عبد الغني*مرجع سبق ذكره* ص 36.

⁴ عقي حمزة * انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاداء المالي* اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-ص107.

⁵ محمد محمود الخطيب*الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات* الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص46.

الفصل الثاني إستعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي

ومن التعريفات السابقة ومن أهم مفاهيم الباحثين السابقين نجد أن التعريفات تشير إلى تعريف واحد وهو أن الأداء المالي هو تقييم مدى صحة المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأهداف.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي.

تتمثل أهمية الأداء المالي في الأهداف التي يحققها سواءاً للإدارة أو للمؤسسة أو للمستثمرين ونلخصها على النحو التالي:

1- أهمية الأداء المالي بالنسبة للمستثمرين: يحقق الأداء المالي للمستثمرين الأهداف التالية:¹

- يمكن من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
- يساعد في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لإتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.
- الحصول على معلومات تستخدم للتحليل لأخذ القرار وإختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات.

2- أهمية الاداء المالي بالنسبة للمؤسسة: تتبع أهمية الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة في عملية متابعة أعمالها، وتفحص سلوكياتها ومراقبة أوضاعها ومراقبة مستوى أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الإتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها وإقتراح الإجراءات التصحيحية وترشيد الإستخدامات العامة للمؤسسة وإستثماراتها وفقاً للأهداف العامة والمساهمة في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الإستمرارية والبقاء والمنافسة.²

3- أهمية الأداء المالي بصفة عامة: تتمثل أهمية الأداء بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة نواحي وبطريقة تخدم مستخدمي المعلومات المالية ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في

¹ رونالد روتز، *101 طريقة لتطوير أداء الشركات* دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 17.

² محمد محمود الخطيب *مرجع سبق ذكره*، ص 47.

الفصل الثاني إستعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي

المؤسسة والإستفادة من المعلومات المالية التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وكذلك يمكن للأداء المالي أن يلقي الضوء على:¹

- تقييم ربحية وسيولة المؤسسة.

- تقييم تطور نشاط المؤسسة ووضعية مديونيتها.

- تقييم تطور حجم المؤسسة وتوزيعاتها.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي داخل المؤسسة:

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في عدة عناصر نذكرها على النحو التالي:²

➤ الهيكل التنظيمي: "يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسة من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في إتخاذ القرارات."

➤ المناخ التنظيمي: "يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة."

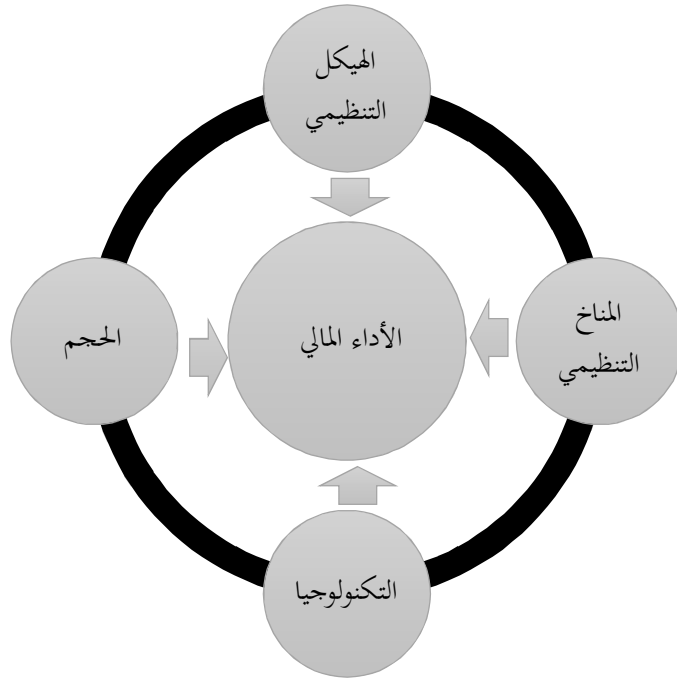
➤ التكنولوجيا: "تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية."

➤ الحجم: "يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنها يصبح أدائها أقل فاعلية."

الشكل رقم (2-3): العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

¹ نفس المرجع السابق، ص48.

² محمد محمود الخطيب *مرجع سبق ذكره* ص 48-51.



المصدر: إعداد الطالبان انطلاقاً من دراسات الباحث محمود محمد الخطيب.

*تعليق حول الشكل:

نلاحظ من الشكل أن الأداء المالي يتأثر بأربعة عوامل أساسية وهي المناخ الطبيعي والهيكل التنظيمي والتكنولوجيا والحجم.

الفرع الرابع: مناظر ورؤى الأداء المالي بين الأطراف المتفاعلة في التنظيم.

لكل طرف من الأطراف المتفاعلة في التنظيم وجهة نظر خاصة إتجاه الأداء المالي فكل واحد منهم يراه على أساس مهنته ودوره وأهدافه ونحن نلخصها على النحو التالي:¹

1- الأداء المالي من وجهة نظر الإدارة: يعرف الأداء من وجهة نظر الإدارة على أنه قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتشكيل الثروة من عنصرين رئيسيين: مدى قدرة الأصل الإقتصادي على توليد المبيعات ومدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها، ويتوقف ذلك على معدل دوران الأصل الإقتصادي الهامش الربحي.

¹ دادان عبد الغني * مرجع سبق ذكره* ص ص 25-29.

2-الأداء المالي من وجهة نظر الملاك: يعتبر الربح المصطلح البارز في تقييم الأداء من منظور الملاك، لذا ظلت الكشوفات المالية مصدرا هاما للمعلومات المحاسبية التي تزود الملاك والمقرضين بمدى سلامة المركز المالي أولا ومدى ربحية المؤسسة ثانيا، على ضوء النسب المالية.

3-الأداء المالي من وجهة نظر المقرضون: يندرج المقرضون ضمن فئة ملاك رأس مال المؤسسة فكما هو شأن العلاقة بين الملاك والإدارة فثمة علاقة بين الدائنين والإدارة وربما أصبح الأمر أكثر تعقيدا إذا تعارضت مصالح الملاك ومصالح الدائنين فرمما إنحازت الإدارة إلى طرف دون الآخر كخدمة مصالح الملاك أورد فعل من قبل الدائنين يقومون هم أيضا بتوفير حماية لأنفسهم مقابل تكلفة تعرف هي الأخرى بتكلفة الوكالة للإقتراض.

4-الأداء المالي من وجهة العمال والموظفين: يعتبر العمال والموظفين الطاقم البشري الذي يسهر على سيرورة المؤسسة وتعد هذه الفئة عامل إنتاج أساسي نظرا للمجهودات الفكرية والعضلية المبذولة نظير أجرة أو راتب.

5-البيئة الإجتماعية: لم تكن المؤسسة الإقتصادية يوما في معزل عن المجتمع لذا لا يمكن تجاهل المحيط والبيئة الإقتصادية المحيطة بالمؤسسة ومن غير الحكمة أيضا تجاهل فئة المجتمع خلال فترة بناء التوقعات والبرامج المستقبلية ذلك إن الإدارة هي المدرب المنسق بين الأطراف دون الإقصاء.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

من أجل معرفة الحالة المالية للمؤسسة يجب تقييم الأداء المالي بعدة عناصر ومقارنة السنوات الحالية بالسنوات الماضية من أجل الحصول على معلومات تبين إذا تحسن الاداء المالي أو لا ولذلك سندرس في هذا المبحث تقييم الأداء المالي بعدة عناصر كما يلي:

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي عبارة عن نتائج أو معلومات لفترة زمنية ما تبين الحالة المالية للمؤسسة وندرس هذا الموضوع كما يلي:

الفرع الأول: أهم التعاريف المتعلقة بالأداء المالي

هنالك عدة تعاريف متعلقة بالأداء المالي ونحن سنختصر التعريفات فيما يلي:

*-تقييم الأداء المالي هو الأداة التي تستخدم لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالنتائج السابقة بهدف الوقوف على الانحرافات وتحديد مسبباتها.¹

*-تقييم الأداء يتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشأن أداء المؤسسة.²

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي.

تظهر أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:³

-يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف أنشطة المؤسسة.

-يقدم صورة على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات المالية.

-يوضح كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد المتاحة.

¹عقبي حمزة *مرجع سبق ذكره* ص110.

²عبد المليك مزهودة *الاداء بين الفعالية و الكفاءة*مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص95.

³عقبي حمزة *مرجع سبق ذكره* ص111.

الفصل الثاني إستعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي

-تساهم عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملائمة والإنسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة المحيطة.

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي.

يشمل الهدف العام لعملية تقييم الأداء في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة، وهنالك أهداف أخرى لعملية تقييم الأداء وتتمثل أهدافه فيما يلي:¹

- تخفيض معدل مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.
- تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والإستراتيجيات.
- توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.
- الوقوف على مستوى إنجازات المؤسسة ومقارنتها بأهدافها المسطرة.
- العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية حيث أن تحقيق التنمية يتم عادة من خلال التوسع.
- التأكد من سيورة التطورات الإقتصادية والإجتماعية طبقا للأهداف المرسومة مقدما.
- تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها، بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها.
- الوقوف على مدى كفاءة إستخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي وأهم الأطراف المستفيدة منه.

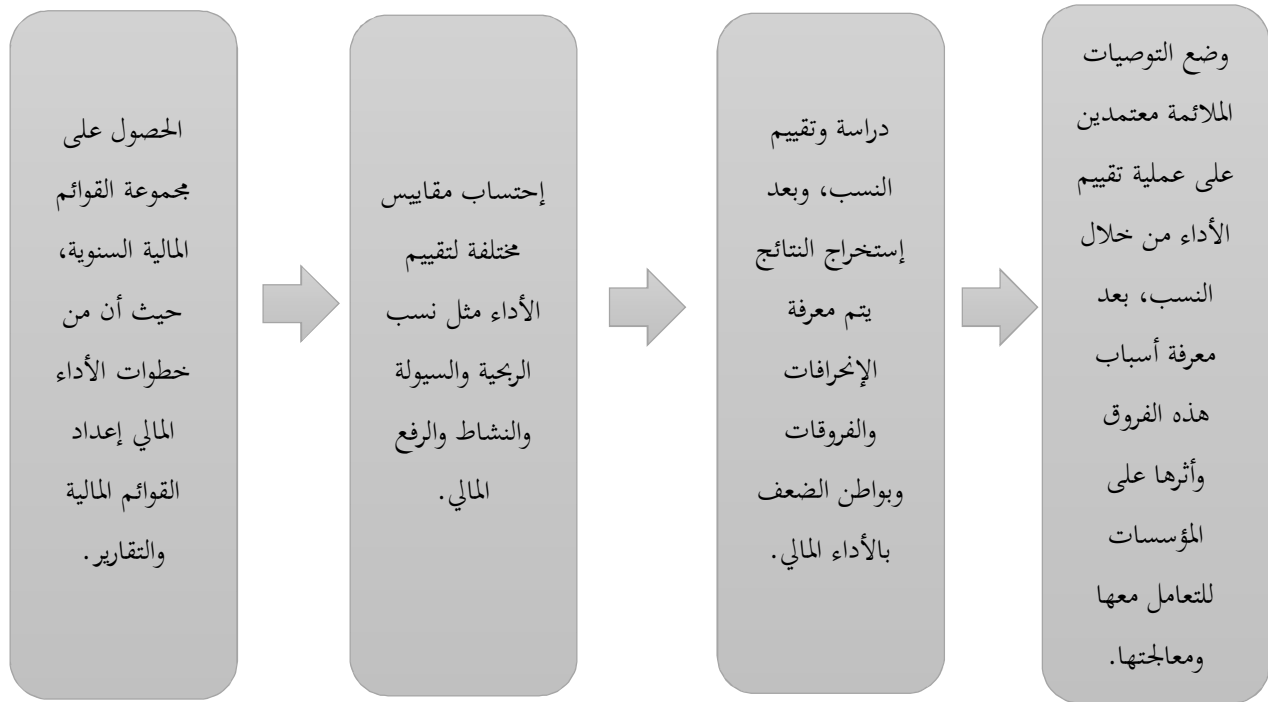
¹ محمد ابو قمر *تقويم اداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن*، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009 ص23.

الأداء المالي عدة خطوات يقيم بها ويملك عدة أطراف تستفيد منه وسنحاول ذكرها على النحو التالي:

الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التي سنذكرها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): عملية تقييم الأداء.



المصدر: محمد محمود الخطيب* الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات* الطبعة الأولى، عمان، 2010 ص52.

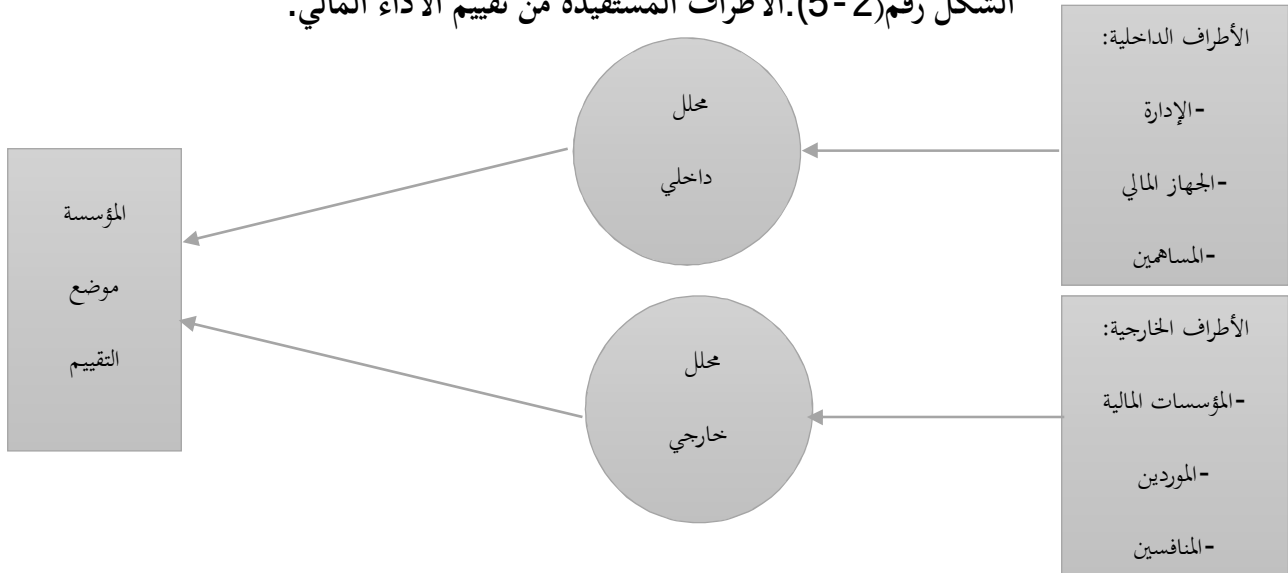
*تعليق حول الشكل:

نلاحظ من الشكل أن تقييم الأداء المالي يمر بعملية تلخص في أربعة مراحل أساسية ينطلق الحصول على القوائم المالية ثم حساب النسب المالية وإستخراج النتائج وفي الأخير وضع التوصيات الملائمة.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي.

الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي هي مجموعة الأطراف التي لها هدف أو أهداف من تقييم الأداء المالي ونحن سنذكرها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي.



المصدر: جمال الدين المرسي *الإدارة المالية «مدخل لإتخاذ القرار» ، الدار الجامعية، 2006، ص98.

*تعليق حول الشكل:

نلاحظ من الشكل أن تقييم الأداء يستفيد منه أطراف داخلية وأطراف خارجية، فالأطراف الداخلية تتمثل في الإدارة والمساهمين والجهاز المالي، أما الأطراف الخارجية تتمثل في المؤسسات المالية والموردين.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

الأداء المالي يقيم بعدة مؤشرات متعلقة بنظام المعلومات المالي كالقوائم المالية ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونذكرها كما يلي:

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بإستخدام القوائم المالية

القوائم المالية عنصر هام من عناصر نظام المعلومات المالي ويملك دورا هاما في تقييم الأداء المالي وندرسه كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية:

المحلل في إتخاذ قراره يحتاج إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والإقتصادية والإجتماعية والمعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر الأهم بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل للأسباب التالية:¹

- موضوعها: أنها تتحدث عن نتائج فعلية.

- تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإنتاج منها.

- إستعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد.

الفرع الثاني: مستخدمو القوائم المالية:

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى نوعين هما:²

1- مستخدمون داخليون: ينقسمون إلى ما يلي:

- الإدارة: تساعد القوائم المالية في تحديد ما إذا كانت الشركة تسير في الإتجاه الصحيح.

- الملاك: هم أصحاب المؤسسة.

¹ محي الدين عبد الرواف حمزة* أساسيات التحليل المالي * الطبعة الاولى، دار الاعصار المجي، عمان، الاردن، 2017. ص 24.

² محمد عبد الحميد محمد عطية * موسوعة معايير المحاسبة الدولية * الطبعة الاولى، دار التعليم الجامعي للطباعة، جامعة محمد الزهر* 2014، ص 77-

الفصل الثاني إستعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي

-العاملون: هم العاملون داخل المؤسسة، ويعدون من الأطراف المستخدمة للقوائم المالية حيث توفر لهم معلومات تساعد في معرفة مدى توافر الإستقرار للشركة داخل سوق العمل. -تقييم الأداء المالي للمؤسسة. -تقييم قدرة المؤسسة المستقبلية.

2- مستخدمون خارجيون: وهم كالآتي:

-المستثمرون: وهم الجهة التي تقوم بإقتناء الأصول بهدف الحصول على عائدات مالية، فالمستثمرون يحتاجون إلى القوائم المالية التي توفر لهم معلومات تساعد في:

*إتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ أو الإستثمار، أو البيع.

*تقييم المخاطر التي تتعرض لها إستثماراتهم.

*تقييم قدرة الشركة على توزيع الأرباح.

*تقييم الأداء المالي للشركة.

-المقرضون: هم أصحاب القروض الممنوحة للشركة سواء كانوا بنوك أو شركات أو أفراد.

-الدائنون والموردون: هم من يقومون بإمداد الشركة بالمواد الخام والمهمات اللازمة لدورة التشغيل.

-العملاء: هم الأطراف الذين يشترون منتجات الشركة.

-الحكومات: الحكومة هي الدولة ومؤسساتها من وزارات وغيرها.

-الجمهور: هم أفراد لا تربطهم علاقة تعاقدية مع الشركة بالرغم من هذا يعتبرون من مستخدمي القوائم المالية التي من

شأنها تقديم معلومات تساعد في: -الحصول على معلومات حول قيام الشركة بدورها الاجتماعي. -تزويدهم بمعلومات عن الإتجاهات والتطورات الحديثة في نمو الشركة.

الفصل الثاني إستعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي

الفرع الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية.

يمكن سردها كما يلي: ¹

1- **القابلية للفهم:** أحد الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية هو القابلية للفهم من قبل المستخدمين لتلك القوائم.

2- **الملائمة:** حتى تحقق القوائم المالية الغرض منها فإن البيانات التي تحتويها يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات.

3- **الموثوقية:** والمقصود بها وثوق المستخدمين في البيانات التي تحتوي عليها القوائم المالية.

4- **القابلية للمقارنة:** وتعني القدرة على استخدام القوائم المالية للمؤسسة لفترة ما ومقارنتها مع القوائم المالية لفترة سابقة.

الجدول رقم (2-1): الخصائص النوعية للقوائم المالية.

القابلية للفهم	الملائمة والدلالة	المصدقية والموثوقية	القابلية للمقارنة
- لا تكن معقدة. - يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية. - فهمها من أغلبية المستخدمين.	- حتى تكون المعلومات مفيدة لا بد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرارات الاقتصادية.	- يجب أن تكون موثوقة فيهاو يعتمد عليها ويجب أن تكون خالية من الأخطاء.	- مقارنة القوائم المالية لفترة معينة ومقارنتها مع فترة سابقة.

المصدر: بن فروج زوينة *المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديثات التطبيق* أطروحة دكتوراه،

جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 49.

¹ محمد عبد الحميد محمد عطية *مرجع سبق ذكره* ص 86.

*تعليق حول الجدول:

نلاحظ من الجدول أن القوائم المالية يجب أن تكون قابلة للفهم والملائمة، وتتمتع بالمصداقية مع كونها قابلة للمقارنة.

الفرع الرابع: عرض القوائم المالية.

أولا - الميزانية:

1- تعريف:

هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها، والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد وتنقسم إلى جانبين أصول وخصوم.¹

2- العوامل المؤثرة على جانبي الميزانية.

2-1- الأصول:

- طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة هل هو تجاري أم صناعي أم زراعي.

- أهداف المؤسسة هل تتركز على السيولة ام الربحية.

- الشكل القانوني للمؤسسة.

2-2- الخصوم:

- طبيعة أسواق المشروع ومنها سياسة البيع والتوزيع المتبعة.

- المرحلة التي وصلتها المؤسسة من مراحل النمو.

- سياسة الإدارة في التمويل.

- توافر مصادر التمويل المختلفة.

¹ عبد الحليم كراجة وآخرون *الإدارة والتحليل المالي* الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2006، ص ص171-172.

3-تبويب عناصر الميزانية:

3-1-الأصول:

-الموجودات المتداولة وهي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة وتشمل النقد، الأسهم والسندات.

-الموجودات الثابتة هي الأصول التي يقتنيها المشروع للاستعانة بها على أداء خدماته.

-الأصول المعنوية: يطلق عليها الأصول الثابتة غير الملموسة وتشمل تلك الأصول التي لا وجود ماديا لها كشهرة المحل وحقوق الإمتياز والإختراع.

3-2-الخصوم:

-المطلوبات المتداولة هي الإلتزامات القصيرة الأجل كأوراق الدفع.

-المطلوبات طويلة الأجل مثل القروض متوسطة وطويلة الأجل.

-حقوق الملكية وتشمل رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة علاوة الإصدار وهي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم.

الفصل الثاني استعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي

الجدول رقم (2-2): الميزانية المالية

الأصول	الخصوم	
الم	الأصول الثابتة:	الأموال الدائمة:
صد	- تبيئات متداولة	1- الأموال الخاصة
ر:	- تبيئات مادية	- رأس المال
من	- تبيئات معنوية	مؤونات
إعدا		احتياطات
د	مجموع الأصول الثابتة	2- الديون طويلة الأجل (غير الجارية)
الطا	- الأصول المتداولة:	مجموع الأموال الدائمة
لبان	- قيم الإستغلال	- ديون قصيرة الأجل
بالإ	- قيم قابلة للتحقيق	
عتما	- قيم جاهزة	
	مجموع الأصول المتداولة	مجموع الديون القصيرة الأجل
	إجمالي الأصول	إجمالي الخصوم

د على محاضرة مقياس المحاسبة.

الجدول رقم (2-3): الميزانية المالية المختصرة.

الأصول	الخصوم
- الأصول الثابتة	- الأموال الدائمة
- الإستثمارات المعنوية، المادية والمالية	- الأموال الخاصة
- عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	- الديون المتوسطة والطويلة
	- الإستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
- الأصول المتداولة	- القروض القصيرة الأجل
- المخزونات	- المورد وملحقاته
- حقوق المؤسسة لدى الغير	- الإعتمادات البنكية الجارية
- المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة...)	

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريش *التسيير المائي* الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص66.

ثانيا - حسابات النتائج أو قائمة الدخل:

المفهوم المحاسبي للدخل هو عبارة عن الفرق بين الدخل المتحقق من الوحدة الإقتصادية خلال الفترة والمصروفات التي تكبدتها خلال تلك الفترة لتحقيق هذا الهدف.¹

- عناصر قائمة الدخل:

1- المبيعات أو الدخل من المبيعات وصافي المبيعات يحدد بطرح مصاريف المبيعات من مجمل المبيعات.

2- تكلفة المبيعات وتشمل المواد الخام ومصروفات مختلفة كضرائب ورواتب وصيانة.

3- مجمل ربح المبيعات = صافي المبيعات - تكلفتها.

4- مصروفات التشغيل وتشمل مصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية.

5- الدخول الأخرى والمصروفات الأخرى.

6- أرباح أو خسائر غير عادية.

7- ضريبة الدخل.

8- الربح الصافي.

- أهمية قائمة الدخل:

* معرفة نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة.

* مهمة بالنسبة للدائنين حيث يطمئن الدائنين على أموالهم إذا كانت المؤسسة تحقق ربحا.

¹عبد الحليم كراجه*مرجع سبق ذكره*ص 169 -170.

الفصل الثاني إستعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي

*مساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح.

*مهمة بالنسبة لمؤسسات التحليل المالي حيث يتم التعرف على المشروعات التي تحقق ربحا وبالتالي تجذب المستثمرين إليها.

الجدول رقم (2-4): جدول حسابات النتائج.

ح	البيان	المبالغ
70	المبيعات من البضائع والمنتجات الملحقة	
72	الإنتاج المخزن	
73	الإنتاج المثبت	
74	إعانات الاستغلال	
1	إنتاج السنة المالية	
60	المشتريات المستهلكة	
61 و 62	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	
2	إستهلاك السنة المالية	
3	القيمة المضافة للاستغلال 1-2	
63	أعباء المستخدمين	
64	ضرائب ورسوم والمدفوعات المماثلة	
4	إجمالي فائض الاستغلال 3-63-64	
75	المنتجات العملية الأخرى	
65	الأعباء العملية الأخرى	
68	مخصصات الإهلاك وخسائر القيمة	
78	إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة	
5	النتيجة العملية 4+75-65-68+78	
76	المنتجات المالية	
66	الأعباء المالية	
6	النتيجة المالية 66+76	
7	النتيجة العادية قبل الضرائب 5+6	
69/-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية/الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية 7-الضرائب	

الفصل الثاني استعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي

77	عناصر غير عادية - منتوجات	
67	عناصر غير عادية - أعباء	
9	النتيجة غير العادية 67-77	
10	النتيجة الصافية 9+8	

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على مقياس المحاسبة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية وإستنتاج العلاقة بين نظام المعلومات المالي والأداء المالي.

تعتبر طريقة النسب المالية كوسيلة تساعد على تقييم الحالة الإقتصادية والمالية للمؤسسة، عن طريق إعداد وإثراء الدراسات المقارنة بين قطاعين أو مجموعة من القطاعات ذات نفس النشاط، وسندرس في هذه المطلب النسب المالية في فرعين هما كما يلي:

الفرع الأول: تعريف النسب المالية:

•- النسبة المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى ومماثلة وتسمى بالنسبة المرجعية.¹

ويمكن تعريفها بالعديد من التعاريف ونسوق منها التعاريف التالية:²

•النسب المالية تعتبر من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.

•تعرف على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى بالنسبة للهيكل التمويلي أو الإستغلالي للمؤسسة وهذه القيم تؤخذ من الميزانية المالية، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة بصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية.

•النسبة المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة تسمى بالنسبة المرجعية على ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف.

¹ عبد الغفار حنفي *تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى* كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005، ص51.

² مؤيد راضي حنفر *تحليل القوائم المالية*، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2006، ص27.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية.

من أهم هذه النسب التي سنحاول دراستها ما يلي:

أولاً: -نسب السيولة(التداول) :

تلجأ الإدارة المالية إلى نسب السيولة للحكم على مدى قدرتها في تسديد ما عليها من إلتزامات مستحقة في تواريخ إستحقاقها ومن أهم هذه النسب ما يلي:¹

1-نسبة السيولة العامة(التداول): تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول القصيرة الأجل مع الأصول قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة/المطلوبات المتداولة}}{\text{الأصول القصيرة الأجل}}$$

المعيار النمطي لهذه النسبة والمتعارف عليه هو (2:1) حيث يشير إلى ضرورة أن تحفظ المنشأة بدينارين على الأقل من الأصول المتداولة لكل دينار واحد من الإلتزامات، وهو يساعد المؤسسة على سداد الديون في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة الأخرى فيها.

2-نسبة السيولة المختصرة: وهي النسبة التي ترتبط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة والإلتزامات المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{(الموجودات المتداولة-المخزون) /المطلوبات المتداولة}}{\text{الأصول المختصرة}}$$

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة * مرجع سبق ذكره*، ص131.

ويحكم على هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (1:1) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل دينارا واحدا من الأصول السريعة دون اللجوء إلى المخزون لتغطية كل دينار من الإلتزامات المتداولة.

3- نسبة السيولة الجاهزة: تقيس قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالأموال السائلة التي تتوفر عليها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة/المطلوبات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

يشير إرتفاع هذه النسبة إلى امتلاك المؤسسة للسيولة والنقدية اللازمة لسداد ديونها في المدى القصير.

ثانيا: نسب النشاط

تقيس هذه النسب الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي: ¹

• معدل دوران الأصول: ويحسب من العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال/إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتستخرج هذه النسبة لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المؤسسة في إستغلال الأصول لتوليد المبيعات، وهي تقاس بعدد المرات وكلما كانت كبيرة كانت جيدة.

• معدل دوران الأصول الثابتة: وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال/إجمالي الأصول الثابتة}}{\text{إجمالي الأصول الثابتة}}$$

إن إرتفاع هذه النسبة يبين مدى كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال أصولها الثابتة أحسن إستغلال في توليد المبيعات.

• معدل ومدة دوران مخزون البضاعة: ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مخزون البضاعة} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة/متوسط المخزون}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{مدة دوران مخزون البضاعة} = \frac{\text{معدل دوران مخزون البضاعة}}{360} \text{ يوم}$$

¹ حمزة محمد الزبيدي * الادارة المالية المتقدمة* دار الوراق، الاردن، 2004، ص28.

الفصل الثاني إستعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي

إن الزيادة في معدل دوران مخزون البضاعة تشير إلى كفاءة المؤسسة في إدارة مخزونها وسرعتها في تحويل ذلك المخزون إلى النقدية.

• **معدل دوران مخزون المنتجات التامة:** ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران مخزون المنتجات التامة = تكلفة إنتاج المنتجات التامة / متوسط مخزون

إن الزيادة في المنتجات التامة

النقدية.

• **معدل ومدة دوران الزبائن:** ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الزبائن = رقم الأعمال السنوي / (الزبائن + أوراق القبض)

مدة دوران الزبائن = معدل دوران الزبائن / 360 يوم

يبين معدل ومدة دوران الزبائن سياسة المؤسسة في التعامل مع زبائنها.

• **معدل ومدة دوران الموردين:** ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الموردين = المشتريات السنوية / (الموردين + أوراق الدفع)

مدة دوران الموردين = معدل دوران الموردين / 360 يوم

يبين معدل ومدة دوران الموردين سياسة المؤسسة في التعامل مع مورديها.

ثالثاً: **نسب التمويل والاستقلالية المالية:** تدعى نسب الرفع حيث تقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في اعتمادها على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، وتبين الارتباط الموجود بين رأس المال والالتزامات المترتبة عليه، وعليه فإن حساب النسب المالية المتعلقة بالمدىونية تعتبر في غاية من الأهمية بحيث تعرض درجة الخطر المالي الذي يواجهه المؤسسة، ويمكن قياسها بالنسب التالية:

- نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

إذا كانت النسبة أقل من الواحد فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأصول القصيرة الأجل، أما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

- نسبة التمويل الذاتي:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ويمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة إستطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت والعكس صحيح.¹

- نسبة الإستقلالية المالية:

تشير إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة إستقلاليتها أي الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في إتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد إستطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل إقتراض وتسديد الديون، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون

¹ شنوف شعيب* التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي* الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2015 ص208.

ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات مرهقة، وتحسب وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

رابعا: نسب المردودية:

- **المردودية المالية:** تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من إستخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم، وتحسب هذه النسبة وفق ما يلي:²

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

- **المردودية الاقتصادية:** تهتم الإدارة المالية بمؤشر المردودية الاقتصادية وتتابع تغيراته عبر السنين، بإعتباره أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي في المؤسسة، ومن خلاله يمكن التعرف على جوانب القوة والضعف للمؤسسة، فيدل إرتفاعه على كفاءة السياسات التشغيلية والقرارات التي إتخذتها الإدارة المالية في المؤسسة، وكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية نتيجة إستخدام أصولها، يدل إرتفاع هذه النسبة على الإستخدام الأمثل للأموال، ويمكن حسابها بالشكل التالي:³

¹ مبارك لسلوس *التحليل المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير* الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ص46.

² مبارك لسلوس *مرجع سبق ذكره* ص52.

³ عادل عشي *الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم* رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2001، ص82.

المردودية الإقتصادية=النتيجة الإجمالية/مجموع الأصول

-**المردودية التجارية:** تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة فهذا معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل في قدرة المؤسسة على إستخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري الصناعي الذي تمارسه المؤسسة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية=الربح الإجمالي/رقم الأعمال

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي.

الفرع الأول: رأس المال العامل.

-رأس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال المتميز بدرجة إستحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة.¹

- يعرف على أنه قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة.²

-طريقة حساب رأس المال العامل:

رأس المال العامل=الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

*منظور أعلى الميزانية:³

الأموال الدائمة = (الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل) - الأصول الثابتة.

*منظور أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

الأصول المتداولة= قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة.

¹عقي حمزة*مرجع سبق ذكره* ص116.

²خميسي شبيحة*التسيير المالي للمؤسسة*دار هومو للنشر، ص70.

³عقي حمزة*مرجع سبق ذكره* ص116-117.

الفصل الثاني إستعمال نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي

- حالات رأس المال العامل:

1- $FR > 0$

- رأس مال عامل موجب: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت من تمويل إحتياجاتها طويلة المدى وحققت فائض مالي.

2- $FR = 0$

- رأس مال عامل معدوم: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض.

3- $FR < 0$

- رأس مال عامل سالب: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها وباقي الإحتياجات المالية الثابتة بإستخدام مواردها المالية الدائمة.¹

- أنواع رؤوس الأموال:

بالإضافة إلى رأس المال العامل الدائم تستطيع المؤسسة حساب رؤوس أموال عاملة أخرى وهي:²

- رأس المال العامل الخاص:

$Fr_{\text{الخاص}} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}.$

يسمح بمعرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة دون الإعتماد على الديون ذات المدى الطويل والمتوسط.

- رأس المال العامل الأجنبي:

$Fr_{\text{الأجنبي}} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الأموال الخاصة}$

$Fr_{\text{الأجنبي}} = \text{إجمالي الديون}$

¹ الياس بن ساسي ، يوسف قريشي *التسيير المالي، الادارة المالية* الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص83.

² خميسي شبيحة *مرجع سبق ذكره* ص 73-74

- رأس المال العامل الإجمالي:

$$Fr = \text{الإجمالي} = \text{إجمالي الأصول المتداولة}$$

$$Fr = \text{رأس المال العامل الخاص} + \text{رأس المال العامل الأجنبي}$$

الفرع الثاني: الإحتياج في رأس المال العامل.

يتمثل إحتياج رأس المال العامل في الجزء من إحتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة بإستثناء القيم الجاهزة.¹

- طريقة حساب الإحتياج في رأس المال العامل:

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = \text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = (\text{قيم إستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات})$$

*حالات إحتياجات رأس المال:

هنالك ثلاث حالات تأخذها إحتياجات رأس المال العامل نوضحها فيما يلي:

أ/ إحتياجات رأس المال العامل موجب: (BFR أكبر من 0)

في هذه الحالة تكون إستخدامات دورة الإستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الإحتياجات القصيرة المدى إما بالإعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى وأما الإعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

ب/ إحتياجات رأس المال العامل معدوم: (BFR=0)

¹ عقي حمزة* مرجع سبق ذكره* ص 120.

هنا إستخدامات الإستغلال للمؤسسة متساوية مع مورداها ليس لديها إحتياجات الإستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية (ديون قصيرة المدى) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

ج/ إحتياجات رأس المال العامل سالب ($BFR < 0$)

في هذه الحالة إستخدامات الإستغلال للمؤسسة أصغر من موارد إستغلالها، إذ ليس لديها إحتياجات للتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن إحتياجات التمويل في أصول الإستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل إحتياجات الدورة.¹

الفرع الثالث: الخزينة.

تعرف على أنها مجموعة من الأموال التي بحوزتها دورة الإستغلال وهي تشمل صافي القيم الجاهزة.²

- طريقة حساب الخزينة:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل - إحتياج رأس المال العامل.

* حالات الخزينة:

أ) الخزينة موجبة: $T > 0$.

أي ان رأس المال العامل أكبر من إحتياجات رأس المال العامل ففي حالة هذه المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

ب) الخزينة سالبة: $T < 0$.

¹ شوية دليلة * دور التحليل المالي في المؤسسة * رسالة ماجستير، تخصص مالية، بومرداس، 2005 ص 37.

² عقي حمزة * مرجع سبق ذكره ص 121.

أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض الإستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الإستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

ج) الخزينة معدومة: $T = 0$.

أي أن رأس المال العامل يساوي إحتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.¹

الفرع الرابع: علاقة نظام المعلومات المالي بالأداء المالي.

نظرا لعدم توفر دراسات سابقة قام بها باحثون تبين علاقة نظام المعلومات المالي بالأداء المالي قررنا نحن الطالبان أن نستنتج علاقة بين المتغيران إنطلاقا من الدراسات التي قمنا بها في الفصلين الأول والثاني وسردها هكذا:

*نظام المعلومات عبارة عن نظام فعال في الإدارة أساسه الحاسب الآلي.

*يقوم نظام المعلومات المالي بجمع بيانات وتحويلها إلى معلومات مالية في عدة قوائم مالية.

*يقوم المستخدمون لنظام المعلومات المالي بتقييم هذه المعلومات في عدة مؤشرات كمؤشرات التوازن والنسب المالية.

*النتائج المتحصل عليها يتم إعداد تقارير تبين مدى كفاءة الأداء المالي للمؤسسة وكيف يمكن تحسينه والرفع من

مستواه.

¹ مراد حمزة، راجحي احمد * دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية * رسالة ماجستير، ادارة اعمال، الجزائر، 2011 ص 57.

خلاصة الفصل:

من خلال النتائج المتحصل عليها في هذا الفصل إستخلصنا أن الأداء المالي له أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي وذلك للتأكد من كفاءة إستخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة داخل المؤسسة.

كما أن تقييم الأداء المالي يمكن من تحديد مراكز القوة أو بيان نقاط الضعف وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف تسعى إلى تحقيقها المؤسسة، بحيث يتم الإخذ بالقرارات بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية الوقف على الوضع المالي للمؤسسة.

في هذا الفصل قمنا بالربط بين نظام المعلومات المالي مع الأداء المالي وتوصلنا أن بواسطة عناصر نظام المعلومات المالي يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة ويساعد على إكتشاف نقاط الضعف والقوة وهذا يساعد على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الثالث: " استعمال نظام
المعلومات المالي في تحسين الأداء
المالي على مستوى شركة سونلغاز "

تمهيد الفصل:

هذا الفصل تم تخصيصه لإعطاء عمق أكبر للدراسة، من خلال الإقتراب من الواقع الميداني، ونظرا لطبيعة الموضوع وإهتمامه بالأداء المالي ودور نظام المعلومات المالي في تحسينه تم إختيار إحدى المؤسسات الجزائرية الرائدة وهي شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة بإعتباره ميدان التربص والتي تعتبر من أهم المؤسسات في الجزائر حيث تختص بتوزيع الكهرباء والغاز.

ومحاولة منا لتشخيص نظام المعلومات المالي وتحديد دوره في تحسين الأداء المالي على مستوى شركة توزيع الكهرباء والغاز سوف نتطرق إلى:

- المبحث الأول: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز.

- المبحث الثاني: تقديم لفرع المؤسسة موضوع الدراسة (البويرة).

- المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز

تعتبر شركة سونلغاز من أقدم المنشآت القاعدية التي عرفت الجزائر، فهي مؤسسة عمومية للكهرباء والغاز حيث تقوم بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والصناعية.

المطلب الأول: نشأة وتطور شركة سونلغاز¹

سنحاول في هذا الفصل توضيح كيفية تطور ونشأة شركة سونلغاز كما يلي:

أولا - لمحة تاريخية عن الشركة:

بدأت الكهرباء في الجزائر منذ 1929 والتي جسدت الشبكة الكهربائية بين سنة 1927 و1929 مجموع قدره 6000 كم، وهذا الخط بين المتوسط العالي، والمنخفض ولهذا أعتبرت سونلغاز عاملا تاريخيا في مجال تمويل الطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر.

وتتمثل مهامها في الإنتاج والنقل والتوزيع عبر القنوات، وقوانينها الجديدة أيضا أعطت لها إمكانية توسيع نشاطها نحو مجالات أخرى للنهوض بقطاع الطاقة متقدمة لفائدة المؤسسة في مجال تجارة الكهرباء والغاز إلى الخارج.

ثانيا - مراحل تطور شركة سونلغاز:

مرت شركة سونلغاز بمراحل عديدة تمثلت فيما يلي:

- سنة 1947: تم إنشاء كهرباء وغاز الجزائر (EGA) رقم 471002 في 1947/06/05 وهي مكلفة بإنتاج الكهرباء والغاز.

- EGA: وهي عبارة عن مجمع لأقدم شركات إنتاج وتوزيع الكهرباء ذات الطابع الخاص التي سقطت تحت قانون التأمين في سنة 1946 الصادر على السلطة الفرنسية.

- التطورات التي حدثت بعد سنة 1962 EGA: تبنتها السلطات الجزائرية بعد الإستقلال في بضع سنوات فضلا عن جهود تكوينية للموارد البشرية الجزائرية التي تضمنت تسيير هذه المؤسسة.

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، في 11 جوان 2019.

- سنة 1969: إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بمرسوم رقم 59/69 الصادر عن الجريدة الرسمية في أول أوت 1969، تحول إسم EGA إلى سونلغاز التي أصبحت شركة وطنية للكهرباء والغاز وفي هذا الوقت كانت الشركة من الحجم الكبير أين تجاوز عدد عمالها 6000 موظف، وقد حدد المرسوم مهمة رئيسية لها تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلاد.

إن إحتكار ونقل وتوزيع وإستيراد وتصدير الطاقة والكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة، كما أنها وجدت نفسها قد أسند إليها تسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن وهذا لجميع أصناف الزبائن (صنا عيون، محطات توليد الطاقة الكهربائية، زبائن المنزل).

- سنة 1975: في هذه المرحلة تم الفصل بين النشاطات القاعدية وكذا إنشاء وحدات كهرباء وترتيب.

- سنة 1983: إعادة هيكلة سونلغاز والتي جاء معها ستة مؤسسات حيث أصبحت شركة سونلغاز في هذه السنة ذات خدمات عمومية وتسيير وتسويق المؤسسة وبذلك تكتسب خمسة فروع الأعمال وهي:

• كهريف (KAHRIF): الأشغال الكهربائية.

• كهركيب (KAHRKIB): تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية.

• كنا غاز (KANAGAZ): أشغال الهندسة المدنية.

• AMC : صناعة العدادات و مختلف التجهيزات المستعملة في المراقبة.

- نظام أساسي جديد لسونلغاز سنة 1991: لقد أصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC في قرار تنفيذي رقم 91 / 975 المؤرخ في 14/12/1991 وقد فرض هذا النظام الطابع الجديد للتسيير الإقتصادي والأخذ بعين الإعتبار كيفية تسويق المنتجات.

- سنة 1995: أصبحت في سنة 1995 هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بمرسوم 280/95 ليوم 07/09/1995 سونلغاز عل رأس نجد مجلس التوجيه الرقابي (COS).

- سنة 2002: تحولت سونلغاز إلى مؤسسة ذات أسهم، هذا التحول أعطى سونلغاز التوزيع في مبادئ أخرى في قطاع الطاقة، كذلك التدخل في هذا الميدان خارج حدود الجزائر، إعتبارها مؤسسة ذات أسهم فعليها إكتساب محفظة الأسهم وقيم منقولة أخرى مع إمكانية مشاركتها في مساهماتها في شركات أخرى.

- سنة 2004: أصبحت سونلغاز عبارة عن مجمع (HOLDING) خلال السنوات 2006/2004 أين أصبحت "سونلغاز" مجمع أو مجموعة مؤسسات تم إعادة هيكلة الفروع المكلفة بالنشاطات الرئيسية بها.

- سونلغاز إنتاج كهرباء (SPE).
- مسير شبكة النقل الكهربائي (SPC).
- مسير شبكة نقل الغاز (GRTG).
- سنة 2006: تم هيكلة وظيفة التوزيع وقسمت إلى أربعة فروع وهي:
- سونلغاز للتوزيع: الجزائر العاصمة (SPA).
- سونلغاز للتوزيع: الجهة الوسطي (SDC).
- سونلغاز للتوزيع: الجهة الشرقية (SDE).
- سونلغاز للتوزيع: الجهة الغربية (SDO).

المطلب الثاني: وظائف شركة توزيع الكهرباء والغاز وهيكلها التنظيمي

سنحاول في هذا المطلب توضيح وظائف شركة توزيع الكهرباء والغاز وسنحاول أيضا عرض الهيكل التنظيمي للشركة

كما يلي:

أولاً: الوظائف شركة توزيع الكهرباء والغاز:¹

من خلال التطورات التي عرفتتها شركة سونلغاز أصبحت تقوم بمجموعة من الوظائف والمهام ومن خلال المادة 6 من الجريدة الرسمية رقم 54 وفي إطار الأهداف المسطرة والخدمات العمومية تقوم المؤسسة بمجموعة من الوظائف والمهام ومن وظائف شركة سونلغاز نذكر ما يلي:

✓ ضمان نوعية إنتاج ونقل والتوزيع الطاقة الكهربائية وكذا ضمان توزيع الغاز في إطار احترام شروط الحماية والامن وبأقل التكاليف.

✓ تركيب، تصليح وصيانة وإعادة تجديد مراكز الإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مراكز التوزيع العمومي للغاز.

✓ التخطيط ووضع البرامج السنوية وكذا المراكز المعدة لسنوات.

✓ ضمان التموين اللازم لتحقيق وتنفيذ البرامج المسطرة.

✓ توفير المنشآت الضرورية (التجهيزات، الهياكل البنائية) لضمان سير مهمتها.

✓ التحديد والتعريف بالكيفيات والإمكانات المتعلقة بالتطبيق (التجهيزات والتركيبات الكهربائية الغازية) وكذا المتعلقة بأجهزة القياس والحساب.

✓ ضمان التحكم في السير الحسن للبرامج.

✓ تساهم في السياسة المنتهجة من طرف المديرية العامة فيما يخص الأداءات المقدمة للعملاء.

✓ تطبيق السياسة التجارية للمؤسسة ومراقبتها.

✓ ضمان تطبيق التنمية فيما يخص البناء والإصلاح وإستغلال الموارد.

✓ ضمان التسيير الحسن للموارد البشرية والعتاد اللازم للعمل.

✓ ضمان أمن الأشخاص والمواد التي لها علاقة مع نشاط العمل والتوزيع.

✓ ضمان تمثيل سونلغاز على المستوى المحلي أحسن تمثيل.

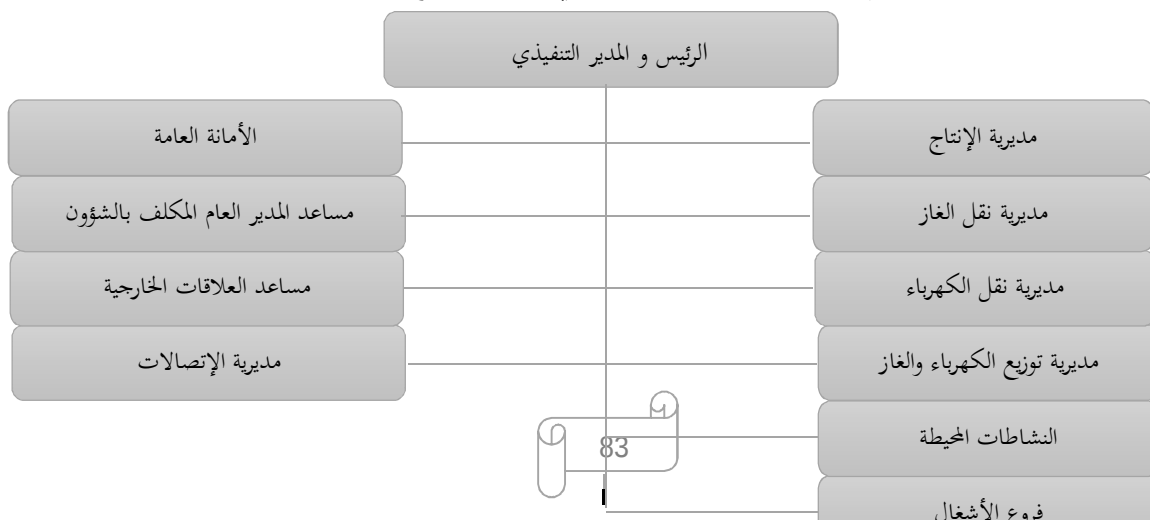
¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، في 11 جوان 2019.

وعموما فإن شركة سونلغاز تضمن تحقيق الإستثمارات للمؤسسة والتحكم في الطاقة وهو عامل ضروري للإقتصاد العام وبصفة خاصة الدراسات والرقابة وتحقيق ميزة إستراتيجية في التطور الإقتصادي والصناعي للوطن.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز:

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة من بين العوامل التي تؤدي لإبراز طريقة نشاطها، فإن نظام الوظائف وترابطها يؤدي بالضرورة إلى مسايرة المحيط الذي تعيش فيه، حيث تسعى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز إلى الإهتمام بهذا التنظيم من خلال إجراء التعديلات اللازمة.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز.



الشكل

***تعليق حول الشكل:** الشكل السابق يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز، فنلاحظ من الشكل تفرقة المؤسسة بين العمليات كل في جانب خاص فمثلا مصلحة نقل الغاز في جهة خاصة ومصلحة نقل الكهرباء في جهة خاصة أخرى.

المطلب الثالث: أهداف شركة توزيع الكهرباء والغاز:

- تسعى شركة سونلغاز من خلال الوظائف التي تمارسها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج ولقد حددت سونلغاز أهداف تسعى إلى بلوغها وهي كما يلي:¹
- التحكم مع الإستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات تهدف الترقية والتحسين الدائم لصورة علامتها وتلبية الحاجات الوطنية.
 - توصيل التكامل الوطني بتقوية الدعم للقواعد الصناعية وتنويع منتجاتها.
 - المشاركة في الإنجازات الصناعية والتجارية في الخارج حتى تكون بأقرب من الزبون النهائي.
 - إستقلالية التسيير وإدخال قواعد ذات طابع تجاري.
 - الحصول على حصة السوق العالمي.
- وعموما فإن هدفها هو أن تصبح أكثر تنافسية والتمكن من مواجهة المنافسة المحتملة في المستقبل حيث تعتبر شركة سونلغاز من أحسن خمس مؤسسات الكهرباء والغاز في حوض البحر المتوسط من أهداف شركة سونلغاز ذات أسهم هي: - إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها.
- نقل الغاز لتلبية السوق الوطنية.
 - توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه.
 - تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية وترقيتها وتنميتها.
 - تطوير كل شكل من العمال المشتركة في الجزائر أو في الخارج مع كل الشركات الجزائرية أو الأجنبية.
 - إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحياسة كل حقبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو يتم إنشائها في الجزائر أو في الخارج.
 - تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن أن تترتب عنه فائدة سونلغاز (ش ذ ا).

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، مقدمة في 11 جوان 2019.

وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعية ترتبط بصفة مباشرة او غير مباشرة تهدف الشركة لاسيما البحث عن المخروقات وإكتشافها وإنتاجها وتوزيعها.

تضمن سونلغاز مهمة الخدمة العمومية وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.

المبحث الثاني: تقديم لفرع المؤسسة موضوع الدراسة (البويرة):

شركة توزيع الكهرباء والغاز بالبويرة مكلفة وفي نطاق إختصاصاتها بتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز وكذلك تلبية حاجيات الزبائن من حيث التكلفة وجودة الخدمات.

المطلب الاول: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز وسط (البويرة):¹

من وظائف شركة سونلغاز وتوزيع الكهرباء والغاز وموقع دراستنا تتمحور في شركة توزيع الكهرباء والغاز في الوسط منها ولاية البويرة وسنقوم بتعريفها وتقديمها.

يمكن التعريف بهذه الشركة من خلال الإختصاصات التي تقوم بها ونذكر من بينها ما يلي:

- ضمان نوعية وإستمرارية الخدمة.
- إستغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز.
- تطوير شبكات الكهرباء والغاز التي تمكن من تزويد زبائن جدد.
- ضمان أمن وفعالية هذه الشبكات.
- ضمان التوازن بين الطلب والعرض في مجال الطاقة.
- تسويق الكهرباء والغاز.

إن الشركة توزيع الكهرباء والغاز بالبويرة مكونة ومقسمة إلى عدة أقسام ومستويات مختلفة وفق الشكل الذي توضيحه لاحقا.

لقد تم إنشاء شركة توزيع الكهرباء والغاز بالوسط بعد وضع لتطبيق وضعيات قانون لرقم 01/02 والمؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق ل 2002/02/05 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات المختلفة.

إن التحولات التي جاء بها القانون السالف الذكر مكنت من تحويل شركة سونلغاز إلى مجمع يتكون من عدة شركات من بينها مديرية التوزيع بالبويرة وهذه الأخيرة تتكون من عدة أقسام ومصالح.

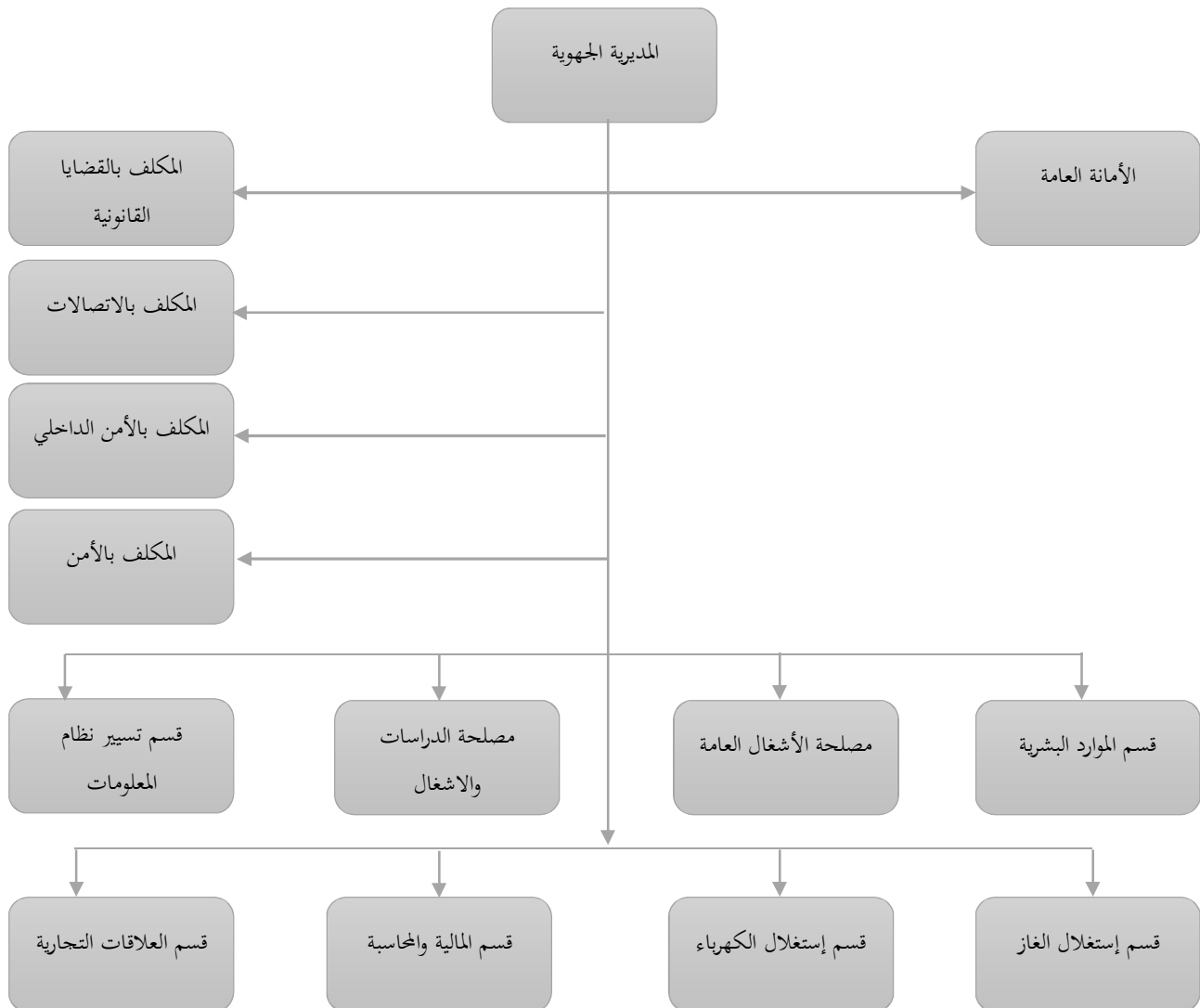
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ووظائف كل قسم لشركة توزيع الكهرباء والغاز وسط (البويرة):

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة، في 11 جوان 2019.

سنرى في هذا المطلب وظائف كل قسم من أقسام شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة ونحاول توضيح الهيكل التنظيمي لهذه الأقسام كما يلي:

أولاً: الهيكل التنظيمي: إن الشركة سونلغاز هي شركة تقوم بعدة وظائف ومهام، بدورها تنقسم إلى عدة أقسام أو مستويات والشكل (المولي يوضح ذلك)

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز وسط (البويرة)



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

*تعليق حول الشكل:

نلاحظ من الشكل طريقة تقسيم شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة لأقسامها، فقد قامت الشركة بتقسيم كل العمليات التي تقوم بها في قسم خاص، مثلاً قسم إستغلال الغاز، قسم استغلال الكهرباء، قسم المالية والمحاسبة، قسم العلاقات التجارية.

ثانياً: وظائف أقسام شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة

يمكن شرح مهام كل قسم وإدارة كما يلي:

1- مدير التوزيع:

يعتبر المدير المسؤول الأول في المديرية، وتتمثل مهامه فيما يلي:

- تنظيم وتسيير ومراقبة كل الإمكانيات الموضوعة تحت تصرفه من أجل خدمة المواطن فيما يتعلق بتوزيع الكهرباء والغاز في أحسن الظروف.

وللمديرية عدة مهام من بينها ما يلي:

- توجيه وقيادة أعمال إنجاز المخططات والبرامج والميزانيات في المديرية الخاصة بتوزيع الكهرباء والغاز عبر إختصاص ولاية البويرة

- يشارك في مختلف العقود.

- يسهر على أمن المديرية كما أنه يشرف على حسن سير كل مصالح المديرية.

2- أمانة المدير (الأمانة العامة):

تكون تحت إشراف المدير وهي تتكلف بالمهام التالية:

- المراسلات والبريد (الموارد والمصالح)

- تنظيم الملفات والوثائق وإستقبال الزبائن.

- تسجيل المكالمات الهاتفية وضبط المواعيد للمدير.

- طباعة الرسائل والوثائق السرية وهي مكلفة بمختلف أعمال الرقمية وكتابة البرقيات.

3- المكلّفة بالشؤون القانونية:

وهي تتكلف بالشؤون القانونية للمؤسسة وتتمثل مهامها فيما يلي:

- التكفل بالشؤون القانونية لهياكل المديرية.
- متابعة قرارات المحكمة.
- ترسيم ومراقبة الملفات المعقدة.
- تمثيل سونلغاز ببعثة المديرية أمام الهيئات القانونية وأخذ الإجراءات الودية لصالح المجموعة.
- تقييم ونشر المعلومة القانونية في نطاق الحاجة.

4- المكلّفة بالاتصالات:

وهي تتكلف بالاتصالات الداخلية والخارجية للمؤسسة، وتتمثل مهامها فيما يلي:

- تصميم وتنظيم المعلومة الموجهة للعامة وللزبون خاصة باستعمال وسائل الإذاعة المحلية.
- المساهمة مع المديرية العامة في الأنشطة التجارية.
- إقتراح مواضيع حول الإعلان نحو الزبون وفق المعطيات المحلية.

5- المكلّف بالأمن المحلي:

يسهر دائماً على أمن المؤسسة ويتمثل مهامه فيما يلي:

- القيام بالزيارات مع برمجة عمليات النوعية.
- تحضير إجتماعات لصالح المديرية.
- القيام بتحضير حوادث محاكية للحوادث الحقيقية وهذا بالتعاون مع المصالح التقنية.
- تطبيق كل التوجيهات والتعليقات المتوقعة بالصحة والسلامة.

6- قسم الموارد البشرية:

يهتم هذا القسم بتزويد المديرية بالموارد البشرية وبتسيير شؤون العمال وينقسم بدوره إلى قسمين أو مصلحتين:

مصلحة المستخدمين ومصلحة التطوير ومكلف بتطوير الموارد البشرية ولكل نشاطات متعلقة بها منها:

- التخطيط.
- التوظيف.
- دفع الأجور.
- حساب مبالغ التقاعد.
- الترقية.
- المسار المهني.

7- شبه أشغال العامة:

يهتم بكل ما يخص بنات المصلحة وضمان تأثيرها وتموينها بالتجهيزات والوسائل المختلفة للسير الحسن.

8- قسم المحاسبة والمالية:

يسهر على استعمال أفضل التقنيات لمتابعة النشاطات في المؤسسة ويسجل كل الكتابات المحاسبة إنطلاقاً من

التقدم النقدي للتحركات المالية وهذه المعلومات تسمح بتقدير انجازات المؤسسة ويتكون من ثلاث مصالح وهي: -
مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير.

- مصلحة المالية.

- مصلحة الإستغلال.

9- قسم التسيير نظام المعلوماتية:

يتكلف بتسيير الشبكة المعلوماتية ويتمثل مهامه في:

- إنشاء بنك المعلومات.

- حفظ المعلومات المتعلقة بتاريخ الزبائن.

- تسيير جميع تجهيزات الإعلام الآلي.

- صيانة أنظمة الإعلام الآلي.

10- قسم العلاقات التجارية:

هو قسم يتكلف بتسيير المصالح التجارية المتواجد بالمصلحة الجارية بالبويرة، عين بسام، الأخضرية، أمشدالة، بشلول، سور الغزلان، ينقسم إلى مصلحتين:

أ - مصلحة تقني تجاري:

توجد فيه مجموعة ربط الزبائن الجدد التي تهتم وتتمثل مهامها فيما يلي:

- إستقبال زبائن الكهرباء والغاز وتسجيلها.

- وضع فاتورة الدفع.

ب - مصلحة الزبائن:

- تهتم بمراقبة ورصد فواتير العداد.

- تهتم بوضع فواتير التغطية.

11- قسم إستغلال الكهرباء:

يسير شبكة الكهرباء والخطوط الرئيسية وكل ما يتعلق بشبكة الكهرباء، وينقسم إلى مصلحة شبكة الغاز وشعبة الأعمال تحت ضغط منخفض وله مصالح تقنية الكهرباء في كل من البويرة، الأخضرية، أمشدالة وسور الغزلان.

12- قسم تنفيذ أشغال الكهرباء والغاز:

وهو يهتم بكل ما يتعلق بأشغال الكهرباء والغاز وينقسم إلى أربعة مصالح وهي:

- مصلحة دراسة أشغال الكهرباء.

- مصلحة دراسة أشغال الغاز.

- شعبة الاستغلال (الإستثمار).

- شعبة التسويق.

13- قسم إستغلال الغاز:

وهو قسم يهتم بشبكة الغاز وينقسم إلى ثلاثة مصالح وهي:

- مصلحة مراقبة وإستغلال الغاز.

- مصلحة صيانة الغاز.

- مصلحة تطوير شبكة الغاز.

وله مصالح تقنية الغاز تابعة له في كل من الاخضرية، البويرة، أمشدالة وسور الغزلان

المطلب الثالث: مهام قسم المالية والمحاسبة والهيكل التنظيمي لها

يتكون قسم المالية والمحاسبة من عدة موظفين منهم الإطارات وغير الإطارات هي تابعة للمديرية، وهي مجموعة من المصالح المكلفة بتحقيق أهداف والبرامج المسطرة مسبقا، كما تعتبر النواة الأساسية لنظام المحاسبة في المؤسسة سونلغاز لكونها تعمل على تحديد النتائج وتقديم المعطيات للسنة القابلة بإجراء مختلف الميزانيات.¹

أولا: مهام قسم المالية والمحاسبة:

1- مصلحة الإستغلال:

مهام رئيس مصلحة الإستغلال:

- تنسيق ومتابعة الأعمال والوظائف المؤدة من طرف أعوان المصلحة.

- إنشاء جدول الأجور في آخر السنة.

- المساهمة في الأعمال المحاسبية في نهاية السنة.

مهام المكلف بالدراسات:

- القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالإهلاكات في آخر السنة.

¹ وثائق مقدمة من المؤسسة، في. جوان 2019.

- القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالإشعارات التبادل الداخلي.
- إنشاء التصريحات الشهرية للضرائب.
- متابعة وتقريب الحسابات الخاصة بالضرائب.
- تحديد رقم الأعمال للمديرية الجهوية.
- تحديد رقم الأعمال السنوية الخاضع للضريبة ومتابعة عمليات الجرد.

مهام المحاسب 01:

- المراقبة والقيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالصندوق.
- مراقبة ومعالجة الملف المحاسبي الخاص الشهرية للشركة.
- المراقبة والقيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالأشغال.
- متابعة على سجل كل الطلبات الخاصة بالشيكات.
- تقريب كل الحسابات التي يشرف عليها.

مهام المحاسب 02:

- معالجة وتصنيف والقيام بالعمليات الحسابية للفواتير.
- مراقبة ومتابعة أداء العمليات المحاسبية الخاصة بالوقود.
- تقريب كل الحسابات التابعة له.

مهام المحاسب 03:

- مراقبة وتصنيف الملف الخاص بالأجور.
- القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالإيجار.
- القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بإشتراكات الضمان الإجتماعي، منح التقاعد.... الخ.

- القيام بالعمليات التي تخص الضريبة على الدخل الإجمالي.

- تقريب كل الحسابات الخاصة به.

- متابعة الأرصدة البنكية.

2- مصلحة المالية:

مهام رئيس قسم المالية والمحاسبة:

- تنسيق ومراقبة كل نشاطات المصلحة.

- إمضاء ومراقبة كل شيء متعلق بالمصلحة.

- متابعة الأرصدة البنكية.

مهام المكلف بالدراسات:

- تقريب حسابات المداخيل والمدفوعات الحسابات الجارية البنكية للمديرية.

- متابعة حركة رؤوس الأموال.

- تأمين ومتابعة الردود (LES Regets) البنكية والحساب الجاري البريدي.

- ترأس لجنة الصفقات في المؤسسة.

- متابعة ومراقبة الأمر بالتحويل.

- مراقبة وفحص القوائم المالية الختامية.

مهام المحاسب:

- أداء جميع العمليات المحاسبية الخاصة بالمالية.

- متابعة الأمر بالتحويل.

- الربط بين البنك.

- تصنيف كل الوظائف الخاصة بمصلحة الأرشفة.

3- مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

مهام رئيس مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

- مراقبة نشاطات المراقبة نشاطات المصلحة.

- إمضاء كل ما يخص مصلحته.

- مراقبة الأقسام الأخرى لضمان السير الحسن للشركة.

مهام المكلف بالدراسات لمصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

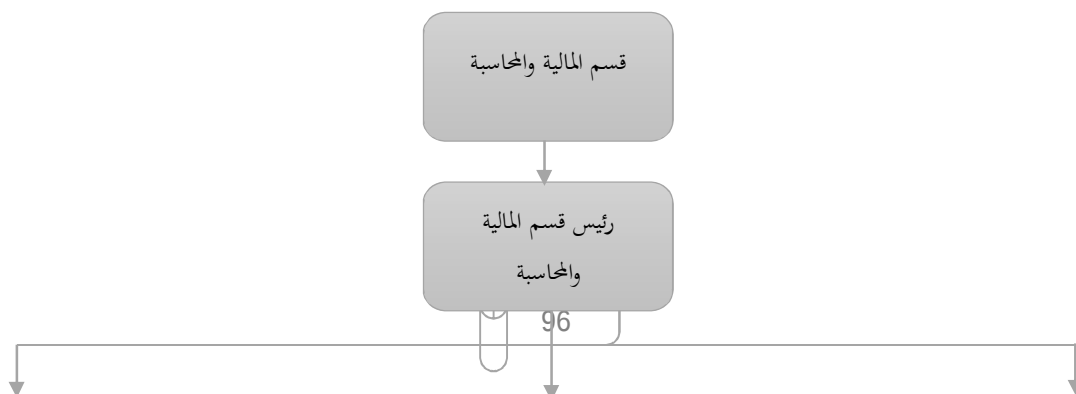
- إنجاز لوحة القيادة وميزانية النشاط للمديرية الجهوية.

- متابعة مدفوعات الإستثمار وإنهاء القروض.

- تحديد الميزانية السنوية للمديرية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة:

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

*تعليق حول الشكل:

يمثل الشكل الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة، فنلاحظ من الشكل أن القسم يحتوي في الأعلى على مدير خاص الذي يقسم الأعمال على الأقسام الأخرى كل بعمله الخاص.

المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي:

سندرس في هذا المبحث كيفية إستعمال نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي:

المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المالي في الشركة

يتمثل نظام المعلومات المالي في عدة عناصر نذكرها فيما يلي:

- 1- **الحاسب الآلي:** الحاسب الآلي هو العنصر الأساسي في نظام المعلومات المالي، حيث به يتم تجميع المعلومات والحفاظ عليها وإعدادها في الوقت المطلوب.
- 2- **القوائم المالية:** تعتبر من أهم التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المالي، ويتم إعداد القوائم المالية كل سنة مالية لمعرفة وضعية نشاطها وتتمثل هذه القوائم المالية في: حسابات النتائج، الميزانية.
- 3- **مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية:** مؤشرات التوازن والنسب المالية عبارة عن تحليل تقوم به المؤسسة كل سنة من أجل معرفة الوضعية المالية وتقييم أدائها المالي.
- 4- **التقارير المالية:** تقوم الشركة بإعداد تقارير إنطلاقاً من المؤشرات والنسب المالية متعلقة بنشاط السنة المالية وأهم المعلومات المتحصل عليها لإتخاذ قرارات تخدم مصلحة الشركة من حيث أدائها المالي.

المطلب الثاني: عرض الميزانيات وحسابات النتائج لثلاث سنوات مختلفة:

سنحاول في هذا المطلب عرض جميع الميزانيات وحسابات النتائج خلال سنوات الدراسة المقدمة من طرف المؤسسة

فيما يلي:

الفرع الأول: عرض ميزانيات 2016-2017-2018.

سنعرض في هذا الفرع ميزانيات سنوات الدراسة كما يلي:

1- جانب الأصول لسنة 2016.

الجدول رقم (3-1): جانب أصول الميزانية المالية 2016. الوحدة: دج

البيانات	المبلغ الإجمالي	الإهلاكات	المبلغ الصافي
الأصول غير الجارية:			
فارق الإقتناء			
التشبيات المعنوية			
-			
- برمجيات الإعلام الالي	90000.00	90000.00	0.00
التشبيات العينية:			
- الأرضي	16924779.12	-	16924779.12
- عمليات ترتيب الأراضي	27521281.35	16060977.87	11460303.48
- مباني	204968365.85	81244914.40	94307314.68
- منشآت تقنية معدات وأدوات	18172516368.88	9113592872.17	9058923496.71
- تشبيات عينية أخرى	1827679605.78	725394510.31	1102285095.47
تشبيات يجرى إنجازها	3232986726.27	-	3232986726.27
تشبيات مالية:			
- سندات موضوعة موضوع معايينة	-	-	-
- مساهمات أخرى وحسابات دائنة	-	-	-
ملحقة بها			
- سندات أخرى مثبتة	-	-	-
- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	20000.00	-	20000.00
مجموع الأصول غير الجارية	23482707127.25	9936383274.75	13546323852.50
أصول جارية:			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	6879067.81	1604494.92	5274572.89
حسابات دائنة وإستخدامات			
مماثلة:			
- الزبائن	2021147158.45	77115846.85	1944031311.60
- المدينون الآخرون	88305968.47	217010.47	88088958.00
- الضرائب وما شابهها	115778196.95	-	115778196.95
- حسابات دائنة أخرى	-	-	-
وإستخدامات مماثلة			
الموجودات ومشابهها:			
- الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	-	-	-
- الخزينة	272189162.65	19674359.97	252514802.68
مجموع الأصول الجارية	2504299554.33	98611712.21	2405687842.12
المجموع العام للأصول	25987006681.58	10034994986.96	15952011694.62

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملحق رقم 01.

الجدول رقم (3-2): جانب أصول الميزانية المالية 2017 الوحدة: دج

البيانات	المبلغ الإجمالي	الإهلاكات	المبلغ الصافي
الأصول غير الجارية:			
فارق الإقتناء			
التشبيات المعنوية			
-			
- برمجيات الإعلام الآلي	90000.00	90000.00	0.00
التشبيات العينية:			
- الأرضي	16924779.12	-	16924779.12
- عمليات ترتيب الأراضي	27521281.35	16720082.53	10801198.82
- مباني	249440603.15	86898729.30	162541873.85
- منشآت تقنية معدات وأدوات	19379535404.91	9722707538.32	9656827866.59
- تشبيات عينية أخرى	1992224287.77	835806063.87	1156418223.9
تشبيات يجرى إنجازها	3290140772.60	-	3290140772.60
تشبيات مالية:			
- سندات موضوعة موضوع معايمة	-	-	-
- مساهمات أخرى وحسابات دائنة	-	-	-
ملحقة بها	-	-	-
- سندات أخرى مثبتة	-	-	-
- قروض وأصول مالية أخرى غير	20000.00	-	20000.00
جارية			
مجموع الأصول غير الجارية	24955897128.90	10662222414.02	14293674714.88
أصول جارية:			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	6852020.83	1604494.92	5247525.91
حسابات دائنة وإستخدامات	-	-	-
مماثلة:	2471938090.01	131391243.66	2340546846.35
- الزبائن	12827967.41	217010.47	12610956.94
- المدينون الآخرون	89241970.76	-	89241970.76
- الضرائب وما شابهها	0.00	-	0.00
- حسابات دائنة أخرى	-	-	-
وإستخدامات مماثلة	-	-	-
الموجودات ومشابهها:			
- الأموال الموظفة والأصول المالية			
الجارية الأخرى	306189571.72	20643501.36	285546070.36
- الخزينة			
مجموع الأصول الجارية	2887049620.73	153856250.41	2733193370.32
المجموع العام للأصول	27842946749.63	10816078664.43	17026868085.20

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الملحق رقم 04.

الجدول رقم (3-3): جانب أصول الميزانية المالية 2018. الوحدة: دج

البيانات	المبلغ الإجمالي	الإهلاكات	المبلغ الصافي
الأصول غير الجارية:			
فارق الإقتناء			
التشبيات المعنوية			
-			
- برمجيات الإعلام الآلي	1300650.00	493550.00	807100.00
التشبيات العينية:			
- الأرضي	16924779.12	-	16924779.12
- عمليات ترتيب الأراضي	27521281.35	17379187.18	10142094.17
- مباني	639567595.84	100718018.00	100718018.00
- منشآت تقنية معدات وأدوات	21396153592.31	10435814404.76	10960339187.55
- تشبيات عينية أخرى	2213057819.86	959071453.74	1253986366.12
تشبيات يجرى إنجازها	2264577520.00	-	2264577520.00
تشبيات مالية:			
- سندات موضوعة موضوع معايمة	-	-	-
- مساهمات أخرى وحسابات دائنة	-	-	-
ملحقة بها			
- سندات أخرى مثبتة	-	-	-
- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	20000.00	-	20000.00
مجموع الأصول غير الجارية	26559123238.48	11513476613.68	15045646624.80
أصول جارية:			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	4490626.25	1604494.92	2886131.33
حسابات دائنة وإستخدامات			
مماثلة:			
- الزبائن	2075433530.98	83728866.87	1991704664.11
- المدينون الآخرون	60650204.42	217010.47	60433193.95
- الضرائب وما شابهها	68533441.18	-	68533441.18
- حسابات دائنة أخرى	0.00	-	0.00
وإستخدامات مماثلة			
الموجودات ومشابهها:			
- الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	229108245.90	22595952.78	206512293.12
- الخزينة			
مجموع الأصول الجارية	2438216048.73	108146325.04	2330069723.69
المجموع العام للأصول	28997339287.21	11621622938.72	17375716348.49

المصدر: أمن عداد الطالبان بالإعتماد على الملحق رقم 07.

الجدول رقم (3-4): جانب الخصوم لثلاث سنوات 2016-2017-2018 الوحدة: دج

البيانات	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018
رؤوس الأموال الخاصة:			
- رأس المال غير مسمى	-	-	-
- إحتياطات	-	-	-
- فارق إعادة التقييم	490237514.26	490237514.26	490237514.26
- النتيجة الصافية	-1435228064.59	0.00	-1021803966.19
- رؤوس أموال أخرى مرّحل من جديد	139392703.50	0.00	0.00
- حساب الإرتباط	10297790648.70	9702819277.09	11587048798.50
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	9492192801.87	10193056791.35	11055482346.57
خصوم غير جارية:			
- قروض وديون مالية	144775683.07	160276223.58	170914267.69
- ديون أخرى غير جارية	-	-	-
- المخصصات والإيرادات المستحقة	3229363522.34	3303518619.17	385742804.52
مجموع الخصوم غير الجارية	3374139205.41	3463794842.75	4024657072.21
الخصوم الجارية			
- الموردون والحسابات الملحقة	1921145983.90	1543543421.95	847560936.20
- الضرائب	58697903.98	65645868.26	66726054.98
- الديون على الشركة	0.00	0.00	0.00
- ديون أخرى	1105835799.46	1760827160.89	1381289938.53
- الخزينة السالبة	0.00	0.00	0.00
مجموع الخصوم الجارية	3085679687.34	3370016451.10	2295576929.71
إجمالي الخصوم	15952011694.62	17026868085.20	17375716348.49

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الملاحق رقم 2،5،8،

الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج 2016-2017-2018:

البيان	2016	2017	2018
المبيعات والمنتجات الملحقة	5012170242.54	5434784086.38	5629985557.96
تغير مخزون المنتجات المصنعة ومنتجات قيد الصنع		0.00	
الإنتاج المثبت		0.00	917131597
إعانات الاستغلال	-3471716710.71	-3505860827.16	-366069395745
1. إنتاج السنة المالية	1540453531.38	1928923259.22	197846291648
المشتريات المستهلكة	-64915239.07	-49459129.58	-4955245313
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-352694240.42	-338575019.78	-32588996168
خدمات مستلمة	-1097663975.39	-1019717614.23	-108909992070
2. إستهلاك السنة المالية	-1515273454.88	-1407751763.59	-146454233551
3. القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	25180076.95	521171495.63	51392058097
أعباء المستخدمين	-704459640.38	773830541.15	-74983290641
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-88486174.32	-99462947.39	-10270582977
4. الفائض الإجمالي للإستغلال	-767765737.75	-352121992.91	-33861815521
المنتجات العملية الأخرى	123050892.63	144560976.38	18393686548
الأعباء العملية الأخرى	-177500.00	-288669.36	-30067688
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-706911897.99	-853449265.96	-94343823240
أعباء الاستهلاك	-86922533.89	-88002964.17	0.00
إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	11307.94	0.00	7675526473
5. النتيجة العملية (نتيجة الإستغلال)	-1438715469.06	-1149301916.02	-102166493428
المنتجات المالية	9247409.30	0.00	0.00
الأعباء المالية	-301.32	-659445.35	-13903191
إستلام المصاريف المالية	-5559703.51	-2071509.89	0.00
6. النتيجة المالية	3687404.47	-2730955.24	-13903191
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	-1435028064.59	-1152032871.26	-102180396619
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العامة	-	-	-
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	-	-	-
مجموع منتجات النشطة العادية	5144479852.41	5579345062.76	589984900414
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-6579507917.00	-6731377934.02	-692165297033
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-1435028064.59	-1152032871.26	-102180396619
العناصر غير العادية - المنتجات	-	-	-
العناصر غير العادية - الأعباء	-200000.00	0.00	-
9. النتيجة غير العادية	-87122533.89	-88002964.17	0.00
10. النتيجة الصافية للسنة المالية	-1435228064.59	-1152032871.26	-1021803966.19

الجدول رقم (3-5): جدول حسابات النتائج لسنوات 2016-2017-2018. الوحدة:

دج

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الملاحق رقم 3،6،9

الفرع الثالث: إعداد الميزانيات المختصرة.

بالإعتماد على الميزانيات المالية المفصلة يمكن رسم ميزانيات مالية مختصرة.

جدول رقم (3-6): الميزانيات المالية المختصرة للفترة (2016-2018) الوحدة: دج

السنوات	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018
البيان			
الأصول			
الأصول الثابتة	13546323852.50	14293674714.88	15045646624.80
قيم الإستغلال	5274572.89	5247525.91	2886131.33
قيم قابلة للتحقيق	2147898466.55	2442399774.05	2120671299.24
قيم جاهزة	252514802.68	285546070.36	206512293.12
الأصول المتداولة	2405687842.12	2733193370.32	2330069723.69
مجموع الأصول	15952011694.62	17026868085.2	17375716348.49
الخصوم			
الأموال الدائمة	12866332007.28	13656851634.1	15080139418.78
الأموال الخاصة	9492192801.87	10193056791.35	11055482346.57
الديون طويلة الأجل	3374139205.41	3463794842.75	4024657072.21
الديون القصيرة الأجل	3085679687	3370016451.10	2295576929.71
مجموع الخصوم	15952011694.6	17026868085.2	17375716348.49

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الميزانيات خلال الفترة (2016-2018)

المطلب الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي لشركة توزيع الكهرباء والغاز-البويرة وسط- وإستخلاص أهم الإستنتاجات حول تحسين الأداء المالي

إن إعداد الميزانيات المالية المفصلة أو المختصرة لا يعطينا قراءة جيدة للوضعية المالية لذا إستلزم التحليل بواسطة عدة مؤشرات وسيتم في هذا المطلب دراسة مؤشرات التوازن المالي من خلال دراسة رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل والخزينة.

الفرع الأول: دراسة رأس المال العامل:

من خلال الميزانيات المالية المختصرة سنقوم بحساب مختلف رؤوس الأموال العاملة خلال سنوات الدراسة في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (3-7): رأس المال العامل الصافي خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: دج

الرقم	البيان السنوات	2016	2017	2018
رأس المال العامل الصافي (الدائم)				
1	الأصول الثابتة	13546323852.50	14293674714.88	15045646624.80
2	الأصول المتداولة	2405687842.12	2733193370.32	2330069723.69
3	الأموال الدائمة	12866332007.28	13656851634.1	15080139418.78
4	ديون قصيرة الأجل	3085679687.34	3370016451.10	2295576929.71
1-3=5	رأس المال العامل الصافي	-679991845.22	-636823080.78	34492793.98
4-2=5		-679991845.22	-636823080.78	34492793.98

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (3-6)

حققت الشركة رأس مال عامل سالب خلال السنتين 2016 و 2017 ثم في سنة 2018 استطاعت الشركة تحقيق رأس مال عامل موجب وإن كان هناك عدم إستقرار في القيمة فملاحظ أنه في سنة 2016 حققت رأس مال عامل بقيمة 679991845.22- دج لينخفض سنة 2017 إلى قيمة 636823080.78- دج وهذا يدل على تحسن لأن القيمتان سالبتان ثم في سنة 2018 يرتفع رأس المال العامل بشكل كبير بعدما كان سالب لتحقيق الشركة قيمة موجبة تقدر ب 34492793.98 دج وسنقوم بدراسة رأس المال العامل خلال كل سنة.

- سنة 2016: تدل القيمة السالبة لرأس المال العامل على أن الأموال الدائمة لا تستطيع تغطية الأصول الثابتة لهذا المؤسسة تعاني من عجز مالي.

- سنة 2017: رغم أن قيمة رأس المال العامل سالبة والمؤسسة لا تزال في عجز إلى أن إنخفاض قيمة رأس المال العامل تدل على تحسن الأداء المالي للمؤسسة وهذا رغم إرتفاع قيمة الأصول الثابتة إلى أن الأموال الدائمة إرتفعت بشكل أكبر ولكن لم تستطيع تغطية هذه الأصول الثابتة.

- سنة 2018: رأس مال عامل صافي موجب هذا يدل على أن الموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، ونلاحظ في هذه السنة إرتفاع تحسن جيد في أداء المؤسسة بعد أن حققت قيمتان سالبتان في السنتين 2016 و 2017.

من خلال دراستنا لرأس المال العامل خلال سنوات الدراسة نلاحظ أنه رغم تحقيق المؤسسة في السنتين 2016 و 2017 قيمتين سالبتين إلى أن الأداء المالي تحسن بشكل جيد خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2016 كانت قيمة سالبة ثم تنخفض في سنة 2017 ثم تصبح موجبة في سنة 2018.

الجدول رقم (3-8): رؤوس الأموال العاملة خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: دج

البيان	طريقة الحساب	2016	2017	2018
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	-4054131050.63	-4100617923.53	-3990164278.23
رأس المال العامل الأجنبي	ديون طويلة الاجل + ديون قصيرة الاجل	6459818892.75	6833811293.85	6320234001.92
رأس المال العامل الإجمالي	=الأصول المتداولة	2405687842.12	2733193370.32	2330069723.69

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (3-6)

أ- رأس المال العامل الخاص:

يلاحظ من النتائج أن المؤسسة حققت رأس مال عامل خاص سالب خلال سنوات الدراسة مما يدل على أنها لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة بالإعتماد على أموالها الخاصة ولكن رغم ذلك قيمة رأس المال العامل الخاص تنخفض من سنة إلى أخرى وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت تحسين أدائها المالي من سنة إلى أخرى رغم تحقيق قيم سالبة.

ب- رأس المال العامل الأجنبي:

يلاحظ من النتائج أن الشركة تعتمد على الديون في تمويل دوراتها الإستغلالية هذا ما يلاحظ من خلال إرتفاع الديون قصيرة الأجل وإن كانت سجلت إنخفاضاً سنة 2018.

ج- رأس المال العامل الإجمالي:

يلاحظ تزايد في قيمة الأصول المتداولة سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ولكن تنخفض سنة 2018.

الفرع الثاني: دراسة الإحتياجات في رأس المال العامل

تمثل إحتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الإستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والإلتزامات قصيرة المدى (بإستثناء السلفات المصرفية) من جهة.

الجدول رقم (3-9): الإحتياجات في رأس المال العامل خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: دج

الرقم	السنوات	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018
1	الأصول المتداولة	2405687842.12	2733193370.32	2330069723.69
2	القيم الجاهزة	252514802.68	285546070.36	206512293.12
2-1=3	إحتياجات الدورة	2153173039.44	2447647299.96	2123557430.57
4	ديون قصيرة الأجل	3085679687.34	3370016451.10	2295576929.71

5	سلفات مصرفية	-	-	-
5-4=6	موارد الدورة	3085679687.34	3370016451.10	2295576929.71
6-3=7	إحتياج في رأس المال العامل	-932506647.9	-922369151.14	-172019499.14

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (3-6)

من خلال الجدول يلاحظ أن الشركة لا تملك إحتياجات تفوق مواردها خلال كل السنوات وهذا يعني أن الشركة إستطاعت تغطية وتمويل إحتياجات الدورة خلال سنوات الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، ويدل أيضا على أن الأداء المالي للمؤسسة في حالة جيدة ويحقق تحسن جيد خلال سنوات الدراسة.

الفرع الثالث: دراسة الخزينة

الجدول رقم (3-10): الخزينة الصافية خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: دج

الرقم	البيان السنوات	2016	2017	2018
1	القيم الجاهزة	252514802.68	285546070.36	206512293.12
2	سلفات مصرفية	-	-	-
2-1=3	الخزينة الصافية	252514802.68	285546070.36	206512293.12
4	رأس المال العامل	-679991845.22	-636823080.78	34492793.98
5	الإحتياجات في رأس المال العامل	-932506647.9	-922369151.14	-172019499.14
5-4=6	الخزينة الصافية	252514802.68	285546070.36	206512293.12

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدولين (3-8) و (3-9)

من خلال الجدول يلاحظ أن الخزينة موجبة خلال كل سنوات الدراسة وهذا يفسر على بأن الشركة تسعى لتحسين وتمويل مواردها بأموالها الدائمة مقارنة بالإحتياجات، ولكن في هذه الحالة عليها معالجة الوضعية فهي تملك فائض في الخزينة وهذا ما إستطاعت القيام به سنة 2018 رغم أنه ليس بشك كلي إلا إنها استطاعت تخفيض قيمة الخزينة وهذا دليل على تحسن الأداء المالي للشركة سنة بعد أخرى.

من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي يلاحظ أن الشركة إستطاعت من تحسين أدائها المالي خلال سنوات الدراسة وهذا ما يفسره إرتفاع قيمة رأس المال العامل الصافي خلال سنوات الدراسة وإنخفاض إحتياجات في رأس المال العامل، وكذلك تحقيق أفضل قيمة ممكنة للخزينة سنة 2018، وهذا يثبت أن الأداء المالي للشركة في وضع جيد ويتحسن من سنة إلى أخرى.

المطلب الرابع: دراسة النسب المالية للشركة وإستنتاج تحسن الأداء المالي

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر إستعمالا بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها بحيث تقدم معلومات للمستفيد في إتخاذ القرارات، وتقدم معلومات عن المؤسسة تفيد في تقييم سلوكيات الإدارة ومهارتها ومراكز الربحية كون أن قيمة النسبية تعد على أساس المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية، وسيتم دراسة مجموعة النسب المالية التالية: نسب السيولة، النشاط، المديونية ونسب الربحية.

الفرع الأول: نسب السيولة

نسب السيولة تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير، والجدول التالي يبين النسب المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة:

الجدول رقم (3-11): نسب السيولة المالية خلال الفترة (2016-2018) الوحدة: %

السنوات				
2018	2017	2016	العلاقة الرياضية	النسبة
1.02	0.81	0.78	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	نسبة السيولة العامة
1.01	0.81	0.78	$\frac{\text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	نسبة السيولة المختصرة
0.09	0.085	0.082	$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (3-6)

أ- نسبة السيولة العامة:

الشركة تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل إعتقادا على أصولها المتداولة ونلاحظ أنها حققت نسب جيدة في سنتين 2016 و 2017 وحققت سنة 2018 نسب أكبر من 100% مما يبعدها عن خطر مواجهة الديون قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الأصول الثابتة.

ب- نسبة السيولة المختصرة:

هذه النسبة تعتبر أكثر دلالة من الأولى لأنه يتم إستبعاد قيم الإستغلال لأن الشركة قد يكون لديها صعوبة في تحويل المخزونات إلى سيولة بسرعة، والملاحظ أنها حققت نسب سيولة مختصرة جيدة فلقد تجاوزت الواحد الصحيح خلال سنة 2018 في حين كانت النسبة سنتين 2016 و 2017 على التوالي 78% و 81% وهي نسب جيدة أيضا، هذه النتائج تعني أن الشركة تستطيع مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل من خلال القيم المحققة والقيم الجاهزة دون اللجوء إلى المخزونات.

ج- نسبة السيولة الجاهزة:

هذه النسبة توضح قدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بإستخدام السيولة الجاهزة فقط، والملاحظ أنه لديها سيولة كافية لمواجهة الديون قصيرة الأجل حيث كانت النسب خلال سنوات الدراسة على الترتيب 8.2%، 8.5%، 9%.

وبعد دراسة نسب السيولة يتضح أن وضعيتها المالية جيدة خاصة سنة 2018 ونلاحظ أن الأداء المالي يتحسن من سنة إلى أخرى وهذا ما توصلنا إليه من خلال الجداول والنتائج السابقة.

الفرع الثاني: نسب النشاط

الجدول رقم (3-12): نسب النشاط خلال الفترة (2016-2018)

الوحدة:

دج

نسب النشاط	العلاقة الرياضية	2016	2017	2018
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال/إجمالي الأصول	0.31	0.32	0.32
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/إجمالي الأصول الثابتة	0.37	0.38	0.37
معدل دوران الزبائن	رقم الأعمال / (الزبائن + أوراق القبض)	2.58	2.32	2.83
مدة دوران الزبائن	معدل دوران الزبائن/360 يوم	139	155	127
معدل دوران الموردين	المشتريات السنوية / (الموردين + أوراق الدفع)	-0.034	-0.032	-5.85

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (3-6) والميزانيات حسابات النتائج

أ- معدل دوران الأصول:

يبين قدرة المؤسسة على إستخدام أصولها في تحقيق المبيعات وكانت المعدلات المحققة خلال سنوات الدراسة

0.31 مرة، 0.32 مرة، 0.32 مرة، على الترتيب.

ب- معدل دوران الأصول الثابتة:

يبين قدرة المؤسسة على إستخدام أصولها الثابتة في تحقيق المبيعات وكانت المعدلات المحققة خلال سنوات الدراسة

0.37 مرة، 0.38 مرة، 0.37 مرة، على الترتيب.

ج- معدل ومدة دوران الزبائن:

تبين كفاءة سياسة البيع للشركة حيث نلاحظ أن مدة تسديد الزبائن كبيرة في حين أن مدة التسديد كبيرة نوعا ما يعني أن سياسة التعامل الشركة ليست جيدة ولكن بالرغم من ذلك تحقق تحسينات خلال سنوات الدراسة ففي سنة 2018 يرتفع معدل الدوران وفي حين تنخفض مدة التسديد.

د- معدل دوران الموردين:

تبين كفاءة سياسة الشراء حيث نلاحظ تحقيق الشركة لنسب سالبة في سنوات الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة لا تعاني من ضغوطات وهي في تحسن من سنة إلى أخرى.

ومن خلال دراسة نسب النشاط تبين لنا أن الوضعية المالية للمؤسسة ترتفع خلال سنوات الدراسة وهذا ما يدل على أن الأداء المالي للشركة يتحسن كل عام أكثر من الآخر.

الفرع الثالث: نسب التمويل والإستقلالية المالية:

الجدول رقم (3-13): نسب المديونية للفترة (2016-2017) الوحدة: %

النسب	العلاقة الرياضية	2016	2017	2018
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	0.95	0.96	1.002
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	0.70	0.71	0.73
نسبة الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة/الديون	1.47	1.49	1.75

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجدول رقم (3-6)

أ- نسبة التمويل الدائم:

نلاحظ من الجدول تحقيق الشركة لنسبة أقل من الواحد في سنة 2016 و 2017 وهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأصول القصيرة الأجل، أما بالنسبة لسنة 2018 إرتفعت النسبة إلى أكثر من الواحد وهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأموال الدائمة، وهذا يثبت تحسن الأداء المالي خلال السنوات الثلاث.

ب- نسبة التمويل الخاص:

نلاحظ من الجدول أن الشركة لم تستطع تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، ولكن نلاحظ أن هناك تحسن في النسب خلال سنوات الدراسة، فالنسبة ترتفع من سنة إلى أخرى.

ج- نسبة الإستقلالية المالية:

نلاحظ من الجدول أن الشركة حققت نسب أكثر من الواحد خلال سنوات الدراسة وهذا ما يدل على أن الشركة استطاعت التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل إقتراض وتسديد الديون.

ومن خلال دراسة نسب المديونية تبين لنا أن الوضعية المالية للمؤسسة ترتفع خلال سنوات الدراسة وهذا ما يدل على أن الأداء المالي للشركة يتحسن كل عام أكثر من الآخر.

الفرع الرابع: نسب المردودية

الجدول رقم (3-14): نسب المردودية للفترة (2016-2018) الوحدة: %

النسب	العلاقة الرياضية	2016	2017	2018
المردودية التجارية	النتيجة الصافية/رقم الأعمال	-0.29	-0.21	-0.18
المردودية الاقتصادية	النتيجة الإجمالية/مجموع الأصول	-0.09	-0.07	-0.06
المردودية المالية	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة	-0.15	-0.11	-0.09

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على حسابات النتائج والميزانيات المالية خلال الفترة (2016-2018)

أ- المردودية التجارية:

تسمح هذه النسبة بتقييم الأداء التجاري للشركة ولكن من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة لم تحقق مردودية تجارية، فقيمة المردودية كانت سالبة خلال سنوات الدراسة.

ب- المردودية الاقتصادية:

تسمح هذه النسبة بتقييم الأداء التجاري والبيعي للشركة ونحن من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة لم تحقق المردودية الاقتصادية نظرا لخروج كل نسب سنوات الدراسة سالبة.

ج- المردودية المالية:

هي عبارة عن العلاقة بين النتيجة والأموال الخاصة ونلاحظ من خلال الجدول أن كل قيم سنوات الدراسة كانت سالبة لذلك لم تحقق الشركة مردودية مالية.

من خلال دراسة نسب المردودية نلاحظ أنه رغم تحقيق الشركة لقيم سالبة إلا أنها استطاعت من أن تحسن أدائها المالي خلال سنوات الدراسة فمثلا المردودية التجارية كانت سنة 2016 -0.29 ثم إنخفضت إلى -0.21 سنة 2017 ثم إنخفضت إلى -0.18 سنة 2018.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها إتضح لنا أن شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة تملك نظام معلومات مالي فعال يستجيب لمتطلبات الشركة من خلال معلومات مالية التي ساهمت في تقييم و تحسين نشاطاتها، وهذا من خلال توفيره لمعلومات مالية مكنتنا من دراسة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية الأكثر دلالة التي مكنتنا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة و حالة أدائها المالي ، إلا أن للشركة أموال فائضة في الخزينة التي يجب إشراكها في الدورة التشغيلية ، و على ضوء كل ما توصلت إليه الشركة من مؤشرات تستطيع إتخاذ قرارات مالية بما يتماشى مع إستراتيجية الشركة.

حيث يمكننا القول أن نظام المعلومات المالي المطبق في شركة توزيع الكهرباء والغاز وسط يزيد من درجة المعلومات المالية المقدمة في الإيضاحات فهو يقوم بإعداد قوائم مالية تسهل عملية تحسين الأداء المالي للفترة المقبلة وتحسين الإختلالات. ومن خلال النتائج المسجلة خلال سنوات الدراسة يمكن للمؤسسة القيام بالإجراءات التي تساعد على تحسين الوضعية المالية خلال السنوات المقبلة، وبدراسة المؤشرات تبين أن المؤسسة حققت تحسن في أدائها المالي.

خاتمة

الخاتمة:

تمنح المؤسسات أهمية كبيرة لحماية أموالها وتحسين أدائها المالي خاصة مع كبر حجمها وتشعبها، ذلك حفاظاً على بقائها وإستمراريتها، هذا ما أدى بالمسؤولين إلى ضرورة وضع نظام معلومات مالي فعال كفيل بحماية أموالها وتقييم أدائها المالي ومحاولة تحسنه وحمايتها من شتى أعمال التلاعب والإهمال يضمن سير عملياتها وسلامة العمليات المالية والتقارير المالية من شتى أعمال التلاعب والإهمال، لذا النظام يعتمد على تنظيم جيد وتقسيم وبناء لمختلف الوظائف وتحديد المسؤوليات وعلى نظام سليم وعناصر بشرية مؤهلة.

حيث قمنا في هذا البحث تحت عنوان "دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة" بمعالجة الإشكالية الرئيسية وذلك من خلال الفصول الثلاثة السابقة مع الإعتماد على الفرضيات المشار إليها في مقدمة الدراسة. حيث أننا حاولنا في الفصل الأول إبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع نظام المعلومات المالي حيث أنه جد ضروري في المؤسسات كون أنها تضمن كل المقاييس والأدوات والمقومات التي تضمن للمؤسسة تحقيق عدة أهداف تتمثل في حماية معلوماتها المالية.

أما في الفصل الثاني وبغية الإلمام بالجوانب النظرية للأداء المالي تناولنا الجوانب العامة للأداء المالي وأهم العناصر التي يقيم بها نظام المعلومات المالي الأداء المالي وعلاقته بالأداء المالي.

أما في الفصل الثالث من دراستنا فقمنا بجمع الشق النظري والتطبيقي لمختلف الجوانب المتعلقة بنظام المعلومات المالي ودوره في تحسين الأداء المالي، وتوصلنا إلى نتائج خاصة بإختبار الفرضيات ونتائج عامة مع مجموعة الإقتراحات.

• إختبار صحة الفرضيات:

- ✓ بالنسبة للفرضية الاولى: المتمثلة في أن نظام المعلومات المالي يعتبر من العناصر الأساسية في الإدارة المالية للمؤسسة حيث يعتمد القرار المالي الرشيد على مقدار المعلومات المالية المتوفرة للإدارة المالية للمؤسسة، وهذا ما أثبتناه بالفعل فنظام المعلومات المالي يقدم معلومات مالية تساهم في تقديم قرارات مالية رشيدة وفعالة.
- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية: المتمثلة في أن المؤسسة تعتمد على نظام معلوماتها المالي في إنتاج معلومات مالية تساهم في ترشيد القرارات المالية حيث يقدم هذا النظام أدوات من شأنها تأمين تناسق الأداء المالي.

، وهذا ما تم إثباته حيث أن نظام المعلومات المالي أساس إنتاج المعلومات المالية وأساس ترشيد القرارات المالية بتقديمه لأدوات من شأنها تقييم وتحسين الأداء المالي.

✓ **بالنسبة للفرضية الثالثة:** من خلال تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز يمكن التأكد من فعالية نظام المعلومات المالي، وهذا ما تم إثباته بالفعل من خلال دراستنا الميدانية للمؤسسة إلا أنه تحتوي مؤسسة سونلغاز فرع البويرة على نظام معلومات مالي فعال يساهم في التحسين من أدائها المالي.

• النتائج:

يمكن توضيحها كما يلي:

✓ يقوم نظام المعلومات المالي بمجموعة من الأنشطة والمتمثلة في تجميع البيانات ومعالجتها، توليد المعلومات وتأمين الرقابة عليها، كما يقوم على مجموعة من المقومات تؤثر في عملية إنتاج المعلوم المالية وتحسين نوعيتها.

✓ عناصر نظام المعلومات المالي والمتمثلة في القوائم المالية والتقارير المالية يساهم بشكل فعال في زيادة الأداء المالي للمؤسسة من طرف مستخدمي المعلومة المالية والمهتمين بها.

بعد الدراسة التطبيقية على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة توصلنا إلى النتائج يمكن إنجاز أهمها فيما يلي:

✓ تتوفر مؤسسة سونلغاز على نظام معلومات مالي يضمن سلامة المعلومات المالية التي ينتجها، من حيث موثوقيتها وملاءمتها، والذي يعتبر من أهم متطلبات التطبيق السليم للنظام المالي.

✓ تعمل مؤسسة سونلغاز على تقييم أدائها المالي اعتمادا على المعلومات المالية المتمثلة في القوائم المالية والتقارير المالية المنتجة من نظام المعلومات المالي، المستخدمة في بناء مختلف المؤشرات المالية التي تساهم في رسم سياسة وإستراتيجية مالية للمؤسسة تعمل على الرفع والتحسين من أدائها المالي.

✓ بالنظر الى المؤشرات المالية الخاصة بالمؤسسة نجد أنها حققت مؤشرات أداء مقبولة في اغلب السنوات.

الإقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة الذكر يمكن إقتراح التوصيات التالية:

- ✓ باعتبار عنصر المالية من أهم عناصر الإدارة يجب على المؤسسة الإعتماد على نظام معلومات مالي فعال يحسن من أدائها المالي والوضعية المالية.
- ✓ ضرورة تقييم الأداء المالي بشكل مستمر لمعرفة الهفوات والأخطاء الممكنة الحدوث من أجل محاولة تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ محاولة تحسين نظام المعلومات المالي بشكل مستمر بالمؤسسة من أجل تحسين وضعية المؤسسة المالية وإتخاذ القرارات المالية بأفضل طريقة ممكنة.

آفاق البحث:

بعدما تناولت دراستنا هذا الموضوع والتمثل في نظام المعلومات المالي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ومن هذا يمكن فتح الباب لعدة إشكاليات وبحوث مستقبلية تستحق وذلك بالتطرق إلى للمواضيع المتعلقة ب:

- ✓ علاقة نظام المعلومات المالي بالأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.
- ✓ دور المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

*أولاً: الكتب:

- 1- الدهراوي كمال الدين *مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية* الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
- 2- إبراهيم سلطان *نظم المعلومات المحاسبية* الدار الجامعية، للنشر، مصر، 2003.
- 3- إلياس بن ساسي يوسف قريشي *التسيير المالي، الإدارة المالية* الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.
- 4- ثائر القدومي، سامر بركات *انظمة المعلومات المالية والمصرفية * الطبعة الأولى الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
- 5- حمز محمد الزبيدي * الإدارة المالية المتقدمة * دار الوراق، الأردن، 2004.
- 6- خميسي شيحة * التسيير المالي للمؤسسة * دار هومة للنشر.
- 7- رحاب محمد عبد الرحمان*أثر الإدارة بالقيم على الأداء المتوازن* المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2015.
- 8- رونالد روترز *101 طريقة لتطوير أداء الشركات* الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
- 9- شنوف شعيب * التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي * الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 10- صباح رحيمة محسن *نظم المعلومات المالية* الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 11- عامر إبراهيم قندلجي *تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها* الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 12- عبد الحليم كراجه وآخرون * الإدارة والتحليل المالي * الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2006.
- 13- عبد الغفار حنفي * تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوي * كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

- 14- عماد الصباغ *نظم المعلومات (ماهيتها مكوناتها) * مكتبة دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 15- فايز جمعة صالح النجار *نظم المعلومات الإدارية* الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007.
- 16- مبارك لسلوس * التحليل المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين لطلبة العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير* الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 17- محمد عبد الحميد محمد عطية *موسوعة معايير المحاسبة الدولية* الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي للطباعة، جامعة محمد الأزهار، 2014.
- 18- محمد محمود الخطيب *الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات* الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 19- محي الدين عبد الرؤوف حمزة*أساسيات التحليل المالي* الطبعة الأولى، دار الإعصار الماجي، عمان، الأردن، 2017.
- 20- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة *تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي* الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 21- نجم عبد الله الحميدي *نظم المعلومات الادارية* الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

ثانياً: المذكرات

- 1- بن طاطة عتيقة*أثر تفاعل نظم المعلومات وإدارة المعرفة على تحقيق المزايا التنافسية* أطروحة دكتوراه، تلمسان، 2017.
- 2- دادان عبد الغني * قياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية* أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2007.
- 3- سميح محمد الوادية* علاقة نظم المعلومات الإدارية بجودة القرارات الإدارية* ماجيستر إدارة اعمال.
- 4- سيلم منى*أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية اداء الموظفين بالبنوك التجارية* أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

- 5- شوية دليلة *دور التحليل المالي في المؤسسة* رسالة ماجستير، تخصص مالية، بومرداس، 2005.
- 6- عادل عشي *الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم* رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2001.
- 7- عقي حمزة * انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاداء المالي * اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- 8- محمد ابو قمر *تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن*، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.
- 9- مراد حمزة، راجي احمد *دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية* رسالة ماجستير، ادارة اعمال، الجزائر، 2011.
- 10- نور الدين مزهودة *أثر نظام المعلومات المتكامل على تحسين اداء المؤسسات الاقتصادية* اطروحة دكتوراه، جامعة قصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2017.
- 11- هايل عبد الوهاب الزايد * نظام المعلومات المالي * ماجستير ادارة اعمال، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009.

ثالثا: المجالات

- 1- عبد المليك مزهودة *الاداء بين الفعالية والكفاءة* مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.
- 2- عبد النور دحاك، رابح قارة *دور واهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية* مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ديسمبر 2007.
- 3- لعماري احمد *طبيعة واهمية نظام المعلومات المحاسبي * مجلة العلوم الانسانية، العدد الاول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

رابعا: المواقع الالكترونية.

- 1- [موقع الكتروني](https://mawdoo3.com) *الفرق بين البيانات والمعلومات* <https://mawdoo3.com>، كفاية العبادي في: 22 ماي - على 16 سا 32د.

- 2- موقع الكتروني . /www.thaqfya.com/diiference-between-iformation-data-
https://knowledge/ رائدة عبد الحميد في: 23 ماي - على 17 سا 27 د.
- 3- موقع الكتروني * نظم المعلومات المالية* https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ جار بورد،
في: 28 ماي 2019، على 15 سا 13 د.
- 4- موقع الكتروني* https://accdiscussion.com/acc268.html. نسمة محمد. في 2019/06/14.
15H25.